

سوق الرجال

اليسار

العدد الثاني والخمسون / يونيو ١٩٩٤م / ذو الحجة ١٤١٤ هـ / الثمن ١٥٠ قرشا مصريا

التعذيب

بين

النيابة

والصحافة

ومجلس الشعب

عصاة ابن
ممنول شير

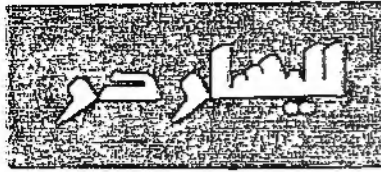
عادل امام
من هتاف الصامتين
الى تغارات الحكومة

ملاقاته عسكرية بين
موسكو وثل اثيب

اتفاق القاهرة امتي
ولين سيايا

العودة للتراث الديني واسلمة العلوم

اليمن بين عصاة الاربعة .. وماقيا آل الاهد



العيد

كل عام وأنتم بخير والأمة العربية والعالم الإسلامي بخير، ولو أن الصورة ونحن نعد هذا العدد قبل العيد لا تدعو للتفاؤل.

في مصر تلح علينا قضية انتهاك حقوق الإنسان، بالتعذيب والتجويع والبيع في سوق النخاسة، وارتفاع الأسعار، وتشريد العمال.

في الوطن العربي اقتتال في اليمن واستمرار للعنف في الجزائر.

ولا تبدو الصورة مختلفة عما يجري في العالم.. البوسنة.. رواندا.

نقطة الضوء الوحيدة تقريبا تأتي من جنوب أفريقيا، ومانديلا يقيم مع المؤتمر الوطني الأفريقي دولة ديمقراطية غير عنصرية تتساوى فيها الاجناس..

ومع ذلك فليس أمامنا الا التفاؤل، فاليسار هو التطلع الدائم الى المستقبل إلى العدل والحرية والمساواة.. الى غد لا يد ان نمسك به رغم كل المصاعب والعقبات.

ومرة أخرى.. كل عام وأنتم بخير..

وقد فرض علينا العيد وأجازات المطابع أن يغيب عن هذا العدد موضوعات وأقلام كنا حريصين عليها فاعتذر حجازي عن لوحته، ولم يستطع مدحت الزاهد (للمشهر الثاني) أن يلحق بموعد المطبعة، وتأخرت أمينة النقاش أيضا عن الموعد المحدد.

ولم تصلنا رسالة حيفا لانشغال نظير مجلى باحتفالات العيد الخمسين «للاتحاد»، ونأمل أن يعودوا الى احتلال مكانهم في صفحات العدد القادم.

وكل عيد وأنتم طيبون.

واليسار

اليسار

اليسار

اليسار

اليسار

اليسار

اليسار

اليسار

اليسار

اليسار

في هذا العدد

مرفقا

التعذيب بين النيابة والصحافة ومجلس الشعب... حسين عبد الرازق ٤

قضايا ساخنة

اليمن بين دعابة الأربعة وماتيا آل الأحمر... حسين عبد الرازق ٧

هرامش على دفتر الحياة

جنوب أفريقيا.. المجد للمناضلين والشهداء... د. عبد العظيم أتيس ١٢

مصر

«سرق الرجال» المصري... جين بدوي ١٧

قراءة في الواقع المصري... عبد القفار شكر ٢٠

ابن مشرول كبير وحكايات غير الغريب... مصباح قطب ٢٣

الدمار يهدد صناعة استراتيجية... محمود الحضري ٢٥

العرب

رسالة القدس: التسوية أمام حاجر غزة أريحا... حنا عميرة ٢٧

هل المشروع الصهيوني خارج الزمن؟... د. محمد عافز ٣٠

الجزائر تحت جنح الظلام... ترجمة: تورا أمين ٣٢

العالم

رسالة واشنطن: حكومة الظل العالمية... سمير كرم ٣٣

رسالة موسكو: علاقات عسكرية بين موسكو وتل أبيب... أحمد الخميسي ٣٧

رسالة باريس: أوروبا الموحدة... د. مجدى عبد الحافظ ٤٢

خيلاء المعري

استغلال ارتريا وتفكك أثيوبيا لمصلحة من؟... سير أمين ٤٧

لكر

العروة للتراث الدينى واسلمة العلوم... د. محمود جاد ٥٢

الاسلام السياسى واليسار... يسرى مصطفى ٦٠

العسكرة والرأسمالية والحرب... د. محمد عسلور ٦٢

سأزق المشاركة السياسية للمرأة... فريدة النقاش ٦٥

فن

حرل فيلم الإرهابى... أحمد يوسف ٧٣

صباح الخير يا جنوب أفريقيا... ماجدة مورييس ٧٧

أبواب ثابتة

إسلام لاهانة: خليل عبد الكريم (٥١) أرشيف اليسار: رفعت السعيد (٧٠)

بين «شال» (٨٠) مشاقيات: صلاح عيسى (٨٢).

موقفنا

التعذيب

بين النيابة والمحاكمة

ومجلس الشعب

حسين عبد الرازق

لتنظيم الجماعة الإسلامية، وتورطه في تمويل حركة التنظيم بالأموال التي كان يتسلمها من قائد الجناح العسكري طلعت ياسين همام، وأن المبالغ التي وزعها مدني على أعضاء التنظيم بلغت ٤٥ ألف جنيه مصري، و٣ آلاف دولار أمريكي، وذلك طبقا لبيان وزارة الداخلية.

وبالفعل قامت قوة من الشرطة ومباحث أمن الدولة بالقبض عليه في مكتبه يوم ٢٦ أبريل على ذمة القضية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٤ حصر أمن الدولة العليا، واصطحبته إلى منزله لتفتيشه، وفي يوم ٥ مايو أبلغ ذويه بتسلم جثته لوفاته عقب إصابته بأزمة ربو حادة.

وتحرك مجلس نقابة المحامين وأسرة المحامي المتوفي، لتتوالى الحقائق المنجعة. فقد ثبت أن المحامي المتهم توفي في مستشفى النيل الجامعي يوم ٢٧ أبريل أي بعد يوم واحد منثناء القبض عليه، وأن النيابة العامة عاينت الجثة يوم ٣٠ أبريل، وأثبتت وجود إصابات ظاهرة، وأن التقرير المبدئي للطبيب الشرعي، أثبت أن الرضا جنائية، وأنه لوحظ في الجثة وجود جروح متفرقة في الجسم والرأس وجسمات دموية في القصة النهرانية.

وأدت هذه الحقائق والشهادات التي أدلى بها زملاء المحامي المتهم، إلى تفجر الموقف بين صفوف المحامين من كافة الاتجاهات دفاعا عن حقوق الإنسان ومهنة المحاماة.

فجأة أصبحت قضية تعذيب المعتقلين والمتهمين السياسيين في السجون والمعتقلات ومقار مباحث أمن الدولة وغيرها من الأماكن التابعة لوزارة الداخلية في مصر قضية رأي عام، بعد أن ظلت ولمدة تزيد عن ١٢ عاما محصورة في نطاق منظمات حقوق الإنسان، وبعض الأحزاب والصحف المعارضة، والهيئات الدولية، فترغم الإدانات الدولية القاطعة لضرورة الحكم في جريمة التعذيب بصورة منهجية مستمرة، وشيوع هذه الجريمة وامتدادها إلى مواطنين عاديين في أقسام الشرطة، فقد ظل الرأي العام غائبا - أو مغيبا - عن الوعي بهذه الجريمة وخطورتها على الوطن والمواطنين.

ولكن حادثة وفاة - أو قتل - المحامي وعبد الحارث مدني، عقب إلقاء القبض عليه في ٢٦ أبريل الماضي بإذن من نيابة أمن الدولة العليا، والشكوك التي أحاطت بهذه الرقابة وأدت إلى اكتشاف أدلة على تعذيبه على يد الشرطة، والتحرك الرابع لمجموع المحامين (من اتجاهات مختلفة)، جعلت الرأي العام طرفا بصورة غير مسبوقة.

وتتلخص الوقائع حتى الآن - في أن مباحث أمن الدولة عقب قتلها لواحد من أهم المتهمين بقيادة التنظيمات الارهابية وهو «طلعت ياسين همام» أثناء محاولتها اقتحام مقره السري والقبض عليه يوم ٢٤ أبريل الماضي، عثرت على مجموعة كبيرة من الوثائق دفعتها لاستصدار أمر من النيابة بالقبض على المحامي وعبد الحارث مدني - الذي يشارك في الدفاع عن عدد من المتهمين في قضايا الإرهاب والتنظيمات الارهابية وسبق اعتقاله عدة مرات - بتهمة استغلاله لعمله لمصلحة النشاط الارهابي

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشار الفني

محمود الهندي

المستشارون

أبراهيم بدواوي

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

د. عبد العظيم اتين

عبد الغفار شكر

عبد القوي اتين

محمود أمين العالم

شارك في التأسيس

د. نواز مرسى

النصار: رئيس التحرير
التصميم: الوطني للتقنية الإلكترونية في
اليوم الأول من كل شهر

AL YASSAR, 126 AL SUDAN ST

IMBABA, GIZA, A.R.E.

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات

الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها

العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو

ما يعادلها

ترسل القسيمة بشيك مصرفي أو حوالة

مربوطة إلى إدارة المجلة

لإدارة التحرير: ١٢٦ شارع السودان

بأمانة حيزة

رقم البريدي ١٢٤١٢

ت: ٣٤٦٥٦١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣

FAX. 3442013 TEL 34654116

وأضرب أكثر من ١٥٠ ألف محامي عن العمل يوم الأحد ١٥ مايو مما أدى إلى توقف الدوائر القضائية في أغلب المدن المصرية عن نظر القضايا المعروضة عليها. واعتصم مئات من المحامين في مقر النقابة العامة وواصلوا مخاطبة الرأي العام بوسائل مختلفة لتوضيح أبعاد هذه الجريمة.

وأصدر مجلس نقابة المحامين والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب بيانات تدين جريمة التعذيب وتطالب بكشف كل الحقائق ومحاسبة المسؤولين عن مقتل المحامي.

وأقيمت زكالات الأتيا، والإذاعات العالمية ومنظمات حقوق الإنسان بنشر تفاصيل الواقعة وأدانة التعذيب في مصر، وتلقى الرئيس حسنى مبارك رسالة من منظمة «ميدل إيست ووتش» الأمريكية بتاريخ ١١ مايو ١٩٩٤، ناشدت فيها رئيس الجمهورية اتخاذ الاجراءات النورية لكشف عن أسباب موت «عبد الحارث مدنى»، وتنفيذ أقصى المعايير القانونية على المسؤولين عن هذا الحادث، وأضافت الرسالة ولقد كتبت المنظمة خطابات مفصلة لحكومته في مناسبات عديدة خلال السنوات الماضية تعرب فيها عن قلقها ازاء ممارسات الاحتجاز والتعذيب التي تقوم بها قوات الامن المصرية، والتي تتضمن - بصفة خاصة - مهاك أمن الدولة العليا والتحقيقات المتصلة بوزارة الداخلية.

وسواء كان «عبد الحارث مدنى» إرهابيا كما تقول وزارة الداخلية، أو بريئا من

تهمة الارهاب، فإن مقتله تحت التعذيب على يد أجهزة الامن المصرى، يعيد طرح قضية التعذيب الذى أصبح - مرة أخرى - سياسة ثابتة للحكم منذ تولي الرئيس مبارك السلطة في أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن.

لقد تصدت هذه المجلة (والاهالى من قبل) وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى، لجريمة التعذيب بكل قوة منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن. وقدسروا الادلة القاطعة على تورط الحكم فى انتهاك سياسة التعذيب .. أحكام القضاء المصرى (محاكم أمن الدولة العليا) وتقارير الطب الشرعى، وتحقيقات النيابة العامة وتقارير منظمات حقوق الانسان المصرية، والعربية والعالمية، وتقرير الامم المتحدة (لجنة مناهضة التعذيب)، بل وطرحنا برنامجا تفصيليا لمناهضة التعذيب على صفحات «اليسار» وداخل مجلس الشعب، ومع ذلك فما زال الحكم يواصل بدأب وإصرار تعذيب المواطنين.

وفى ضوء التطورات الأخيرة هناك حاجة الى تسليط الضوء على ثلاثة جوانب فى هذه القضية.

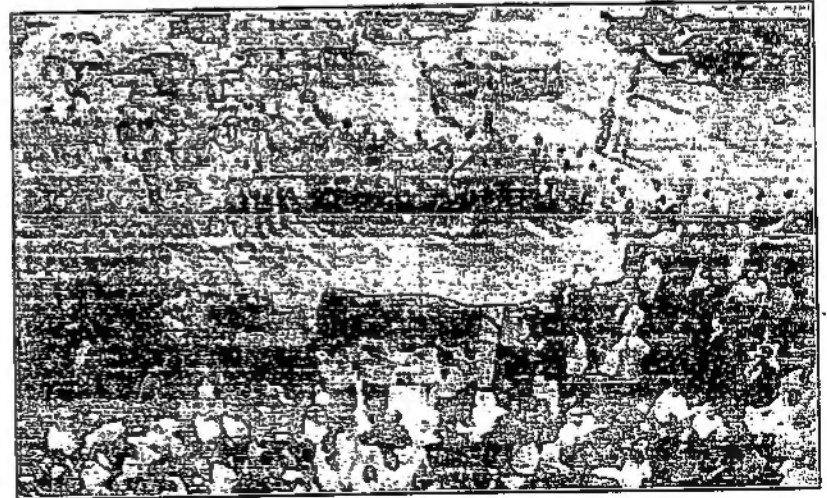
أولها: موقف النيابة العامة، التى دأبت على إنكار وجود التعذيب فى مصر رغم أحكام القضاء - والنيابة جزء من السلطة القضائية - وما اثبتته عديدون من وكلاء النيابة فى محاضرم عن وقائع التعذيب، وما تجمع لديها من تقارير طبية شرعية، والغريب ان المستشار «وجاء العربى» النائب العام الحالى، ورئيس نيابة أمن الدولة والمحامى العام والمحامى العام الاول لها (سابقا) لسنوات طويلة، يقول عام ١٩٨٩، أمام «لجنة حقوق

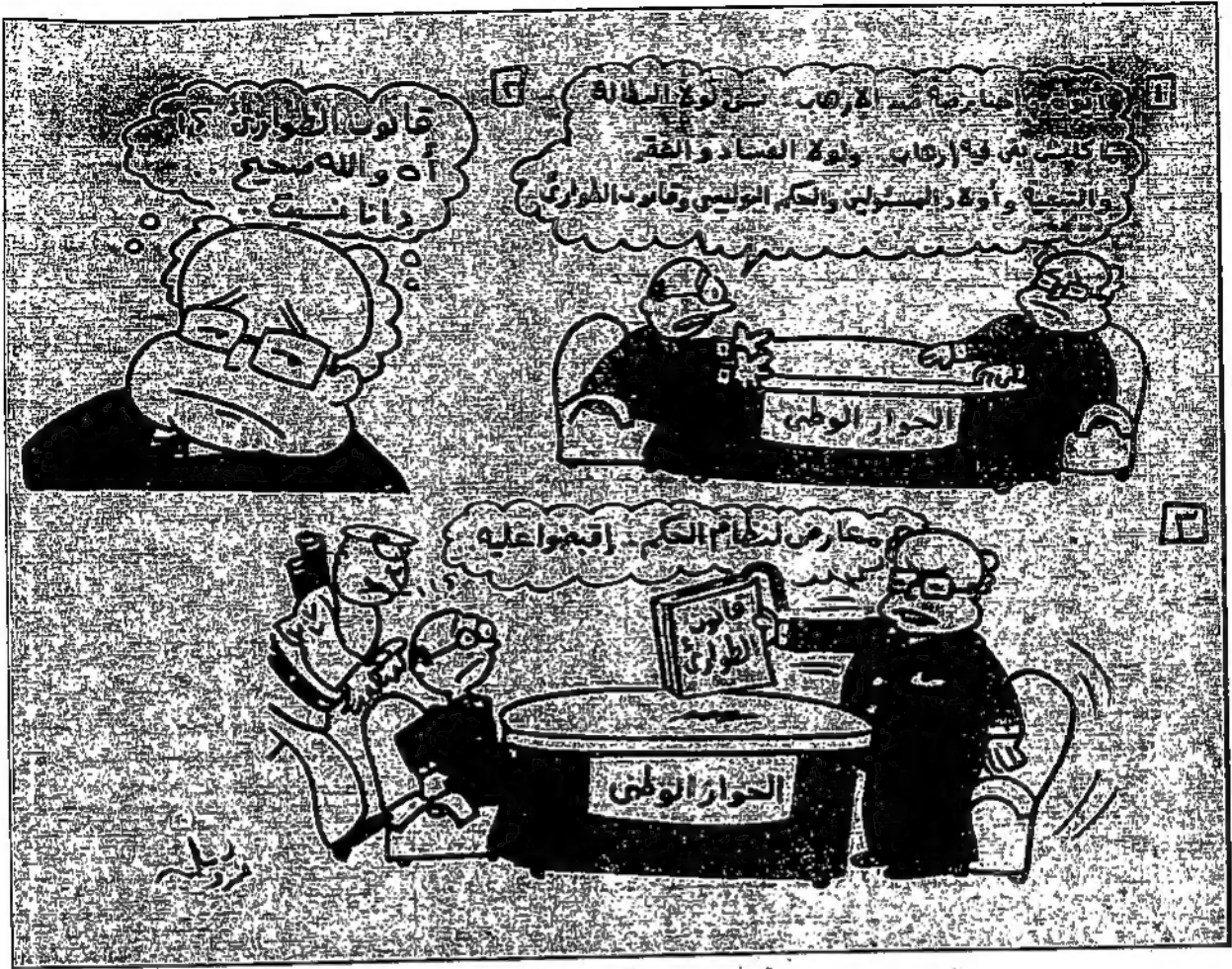
الانسان» بالامم المتحدة عند مناقشتها للشكاوى الخاصة بالتعذيب فى مصر ... وإن التعذيب لا يشكل ظاهرة عامة فى مصر، وأن مزاعم التعذيب فشل حالات فردية يجرى معاقبة من يشت إدانته فى أى منها وفقا للقانون ... ولا يحتاج هذا القول الغريب إلى تعليق، خاصة أن قائلة يعلم أكثر من غيره كل وقائع التعذيب اليسرى للمستهين فى القضايا السياسية فى مصر، ويعلم أيضا أن النيابة العامة لم تقدم الى القضاء الا قضية تعذيب واحدة، شملت ضباط وجنود الشرطة المتهمين بتعذيب المقبوض عليهم فى قضية الجهاد عام ١٩٨١، ولم تتحرك النيابة للتحقيق فى هذه الجريمة - رغم وجود بلاغات من الملبين منذ عام ١٩٨٢ ومطالبة محكمة أمن الدولة فى حكمها عام ١٩٨٣ بالتحقيق مع ضباط الشرطة الذين قاموا بإرتكاب هذه الجريمة - الا بعد حملة صحفية متواصلة لعدة سنوات.

والأهم أن النيابة فى هذه القضية التى ضمت ٤٤ ضابطا اكتفت بتحقيق شكلى وصفته محكمة أمن الدولة العليا التى نظرت القضية بالسطحية وعدم الكفاية مما أدى الى الحكم ببرائة الجميع. وتبدو خطورة هذه الظاهرة التى تتعلق بموقف النيابة العامة عندما يقول القضاء فى حيثيات حكمه فى القضية رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٨٩، أن المحكمة لاحظت فى هذه الدعوى أن المطاعن التى كانت توجه عادة الى محاضر الضبط قد استغلت حتى وصلت الى محاضر تحقيق النيابة العامة، مثل الاتهام بعدم الحيطة وعدم اثبات كل الاقوال والواقعات، والتهديد بالاباء، ومعاملة رجال الضبط وغير ذلك، وهو أمر لابد ان يؤثر على العمل القضائى بأكمله ان استمر واستشرى .. ان المحكمة قد ساءها ان يصل التجرىع الى محاضر تحقيق النيابة العامة ويكون محمولا على أسباب لها فى الاوراق دليل ...

وليس هناك من علاج الا الاستجابة لما طالب به القضاء من إعادة النظر فى قانون العقوبات خاصة والقوانين الجزائية عامة لترفع منها نصوص المناسبات التى وضعت فى ظروف معينة لمواجهة أوضاع خاصة ثم تجاوزتها الاحداث، لتأصبحت متناقضة مع الظروف المعاصرة متعارضة مع غيرها من نصوص فى

سراجه بين المحامين والشرطة فى شارع عبد الحالى ثروت





الإثم، ويتطوع بعضهم في جراً وصداقة للحدث في الأفاعيل الأجنبية مدعين أنه لا تعذيب في مصر (واحدة أخرى الديمقراطية).
القضية الشائعة: تتعلق بمجلس الشعب الذي يمارس الصمت والتجاهل لهذه الجريمة المستمرة طوال ما يزيد عن ١٢ عاماً. وأظن أن هذا الموقف الغريب يحتاج إلى تعديل سريع.. إلى نائب شجاع يطرح هذه القضية بتفاصيلها ومستنداتها أمام المجلس ويطالب بتشكيل لجنة تنقص حقائق ومحاكمة هذا «الحكم» الذي يعتمد التعذيب أسلماً للأمن ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين!

ولن يحقق أي من هذه المطالب ما لم يصبح الرأي العام طرفاً في هذه المواجهة، وهو دور لا بد أن تقوم به الأحزاب وصحتها، حتى لا تصبح بدورها شريكاً في الجريمة.

في أخفائها واتهام ضحاياها، ولا تنشر إلا ما تذيبه وزارة الداخلية والحكام. بل وتجاهل في الغالب أحكام القضاء التي أثبتت جرائم التعذيب، ونهاجم بضراوة منظمات حقوق الإنسان التي تتحدث عن التعذيب في مصر، بينما تتوسع في نشر ما تقول هذه المنظمات نفسها عن التعذيب في العراق والسودان وإيران.. الخ وتتخذ بعض الصحف الحزبية موقفاً انتقائياً حسب الانحياز السياسي للضحية أو حسب العلاقة مع السلطة، فلا تنشر إلا ما يحقق مصلحة مباشرة لسياسة الحزب، وتشتت عن نشر ما تتصور أنه يفسد علاقاتها بالسلطة أو يخدم اتجاهات تختلف معها.

إن هذه المواقف هي باختصار مشاركة للمجبرين في تعذيب الوطن والمواطنين. ومطلوب من مجلس نقابة الصحفيين ومن جموع الصحفيين إدانة هذه الصحف وإدانة الصحفيين الذين يرتكبون هذا

الدمر وفي باقي القوانين». ومن دعوته إلى تعديل التشريع بحيث يتولى قضاء التحقيق وحدهم قضايا الرأي، وأن يتيسر للمتهم في القضايا ذات الطابع السياسي طلب تدب قاضي للتحقيق بحيث يبطل أي إجراء في التحقيق إذا تم دون إجابة التهم إلى طلبه.. وكذلك إعطاء المواطنين الحق في تحريك الدعوى العمومية ضد ضباط الشرطة في قضايا التعذيب دون حاجة لاستئذان النيابة، وإغا عن طريق الادعاء المباشر، وهو ما يتطلب إلغاء القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذي حرم المواطنين (وكلاء النيابة) من هذا الحق وجعله حقاً لرئيس النيابة فقط.

الظاهرة الثانية: هي سرقف الصحافة الحكومية وبعض الصحف الحزبية كالصحافة الحكومية تستتر على جرائم التعذيب، وتتراطاً مع أجهزة الأمن

اليمن.. بين عصاة الأربعة

وماذا آل الأحمر

الله صالح» للشطر الجنوبي لليمن.. فهناك حاجة لمحاولة تلمس أسباب هذه الكارثة العربية الجديدة.

لقد تجسست سلسلة من الأحداث والتطورات اليمنية والعربية والدولية لتدفع بالنظاميين القائمين في شطري اليمن لتحقيق حلم الشعب اليمني في الوحدة. واجه اليمن شماله وجنوبه في العامين السابقين للوحدة تراجعاً اقتصادياً وبوادر لأزمة طاحنة.

في الجنوب أدت التطورات السلبية في الاتحاد السوفيتي (قبل التفكك) والدول (الاشراكية) في شرق أوروبا إلى توقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية اعتباراً من عام ١٩٨٩، بعد تراجعها في العام السابق. وفي الشمال تراجعت المساعدات الاقتصادية السعودية بصورة كبيرة في محاولة للضغط على حكومة «علي عبد الله صالح» للإسراع بقبول ترسيم الحدود والتنازل عن الأراضي اليمنية التي ضمتها السعودية إليها في اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤ والتي يعتبرها اليمنيون اتفاقية إذعان.

وزادت السعودية من ضغطها على حكومتى اليمن (قبل الوحدة) عندما فرضت قيوداً كبيرة على تحويلات، اليمنيين للشمال والجنوب.

فانخفضت تحويلات اليمنيين إلى الشمال من مليار و٢٥٦ مليون دولار، إلى ٢٦٤.٣ مليون دولار عام ١٩٨٩، وتراجعت في الجنوب إلى ١٧٣.٧ مليون دولار.

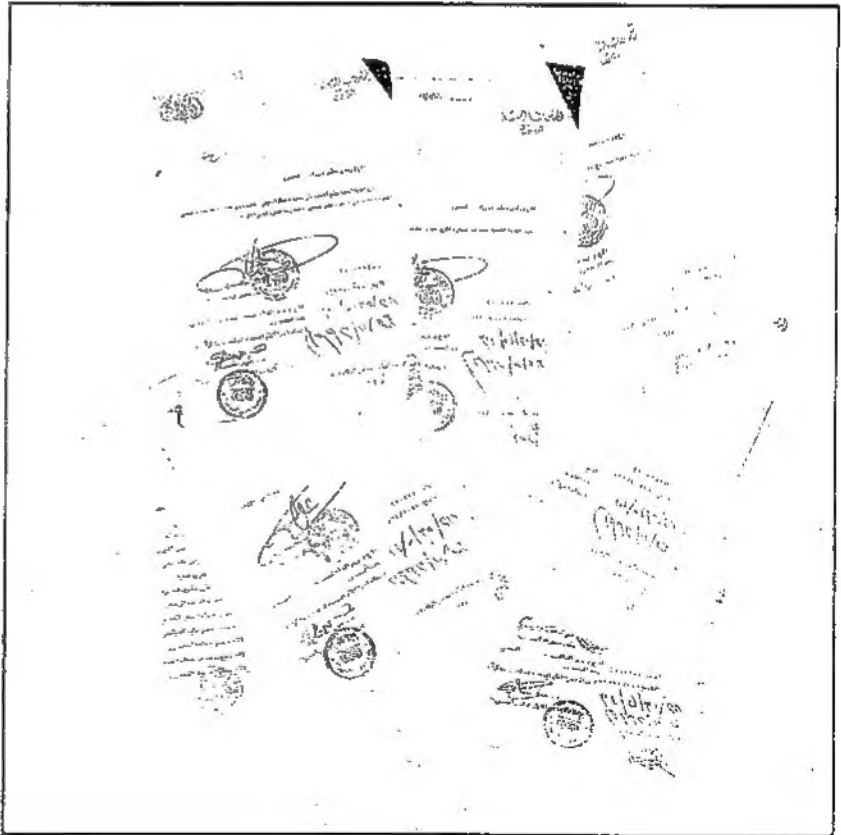
وواجه نظام الحكم في الشمال - في ظل الأزمة الاقتصادية والضغط السعودي وتوتر الموقف مع الجنوب عقب أحداث ١٣ يناير

القبض على قادة «الحزب الاشتراكي اليمني» شركائه في تحقيق الوحدة وفي السلطة.

ورغم مأساة هذه اللحظات، وبعد المسافة بين البهجة والأفراح والأحلام الوردية التي فجرتها قيام الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠، والأحزان والمعارك وآلاف الشهداء الذين سقطوا وسقطون على أرض اليمن منذ ٤ مايو تحديداً مع بدء غزو قوات «علي عبد

قبل أن تمر ٤ سنوات على قيام الوحدة اليمنية (أول وحدة عربية ديمقراطية منذ تجربة الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨) سقطت الوحدة في حرب أهلية طاحنة عندما أمر الرئيس «علي عبد الله صالح» رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، قوات الشطر الشمالي سابقاً (الجمهورية العربية اليمنية) بالتقدم في أراضي الشطر الجنوبي سابقاً (جمهورية اليمن الديمقراطية) واحتلال مدنه - عدن بصفة خاصة - والقاء

صورة للمأزق من قرارات المتح والتعهدات



١٩٨٦ وانحياز، إلى نظام الرئيس السابق وعلى ناصره - تهديدا حقيقيا في الناحل من القوى السياسية والقبلية المعارضة، والتي كانت تشكّر من الفساد المالي والإداري وغياب مؤسسات الدولة وغياب الأمن بحيث لم تكن صنعاء تحكّم إلا العاصمة وبعض المدن الكبرى.

وعلى الضفة الأخرى تركت مسألة ١٣ يناير في الجنوب جرحا شائرا. ورغم نجاح «الحزب الاشتراكي اليمني» في تطوير نفسه وتخفيف سياسة القبضة الحديدية ومعالجة نسبية لأثار الاقتتال الداخلي، فقد برزت قوى معارضة من خارج الحزب وداخله، شكلت درجة ما من التهديد في ظل انسحاب الدور السوفييتي وأثره الاقتصادي والعسكري، والضغوط السعودية.

وجاءت استجابة النظامين لطموح الشعب اليمني في الشطرين للوحدة، بمثابة عطية قفزة للامام أو هروب بعيدا إلى الجبهول. وولدت الوحدة تحمل - في مواجهة عوامل العزلة والنجاح - الكثير من احتمالات وأسباب النشئل.

ولكن الزمان اعتمد على صق الفكرة الوحيدة ونزوع الشعب اليمني للوحدة والتداخل الشديد بين أبنائه في الشمال والجنوب، ووجود سلطة أكيدة لكافة الأطراف في استمرارها، وكذلك تواتر قبول

إقليم، ودولي لها بصورة واضحة.

ويسدو أن أصحاب هذا الزمان - وأنا منهم - قللوا كثيرا من أهمية العوامل الأخرى، والتي يادر بطرحها بعض اليمنيين أنفسهم، وعدد من الدارسين والباحثين في شئون اليمن. فرغم أن اليمن شعب واحد فالظروف التاريخية أدت إلى اختلال التطور الاجتماعي والاقتصادي بين الشمال والجنوب.

لقد خضع الشمال لحكم الإمامة الذي نجح في عزل اليمن عن العالم عشرين السنين، بينما خضع الجنوب للاحتلال البريطاني.

وبعد سقوط الإمامة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦١، واستقلال الجنوب عام ١٩٦٧ خضع كل شطر لنظامين مختلفين قاما للحكم، سياسيا واقتصاديا، في الشمال قام نظام للحكم ذو توجه رأسمالي تابع يسيطر عليه حزب واحد ومتوحد بالجيش والأمن والمؤسسة القبلية في وقت واحد.

ولأنه حزب تركز من أعلى الهرم الاجتماعي، قائمال عصبه الأساسي وقوته المحركة. وكان النظام الإداري في الشمال هو مزيج من الإمامة والنظام التركي والبيروقراطية المصرية والحكم الشخصي والمؤسسة العسكرية. وتاريخه يقوم على محاولة بناء قيادة كاريزماتية (على عهد الله صالح)..

كما يقول د. أبو بكر السقاك.

وفي الجنوب تولي السلطة حزب أرقام نظاما اجتماعيا ذو توجه اشتراكي واستطاع احتواء التقاليد القبلية وتطويعها ووجد ٢٧ مشيخة وسلطنة، وأقام مؤسسات دولة حديثة، تعتمد على النظام والقانون».

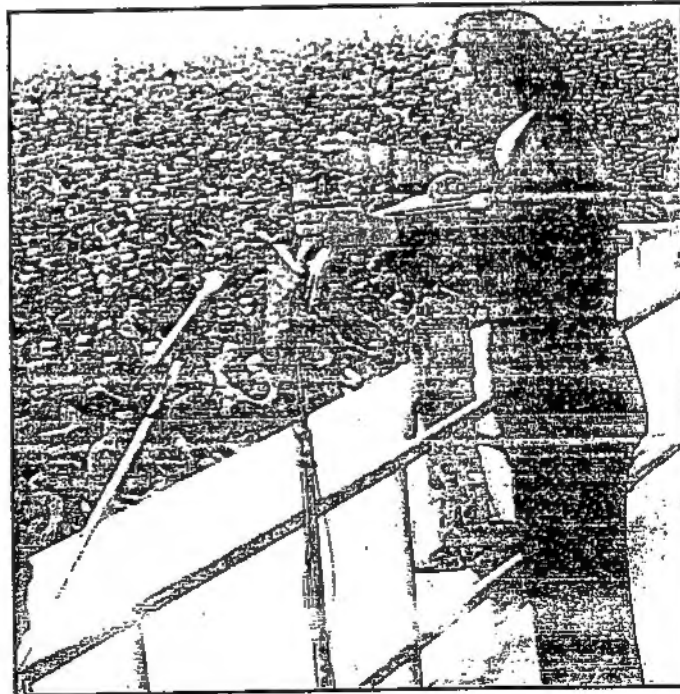
وانعكس هذا الخلل على نوعية القيادة في البلدين، فعلى عهد الله صالح ذو خلفية عسكرية وعقلية عشائرية، ومارس السلطة ١٤ عاما كحاكم

عزله مطلق لا يحد دستور أو قانون من سلطاته، وحزبه لم يكن أكثر من جهاز للرئيس الذي أجاد استخدام لعبة التوازن بين القبائل والقوى السياسية، فضم الحزب قيادات الجيش وعصاة القبائل والإخوان المسلمين والبعثيين والناصرين المنوعين من العمل السياسي العلني، واستند في النهاية إلى الجيش الذي قنع بميزات مادية ومعنوية هائلة، والقبيلة (سحان وهي فرع من حاشد) والأسرة، أو «عصابة آل الأحمر» و«مانييا الأسرة المتنفذة» كما يسميهم خصومهم.

بينما على سالم البيض (كنموذج لقادة الجنوب) مارس الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني حتى الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٧، والعمل الحزبي في الجبهة القومية لتحرير الجنوب والحزب الاشتراكي اليمني، وتعلم الالتزام الحزبي والقيادة الجماعية. ورغم تاريخ الحزب «الستاليني» والصراعات الدمية داخله، فقد علمت التجربة قادة الحزب وكوادره أن الديمقراطية هي المخرج الوحيد من دوامة الصراع الدموي. ومارس النقد والتدقيق الذاتي وكان ربط الوحدة بالديمقراطية والتعددية شرطا جتوبيا.

ويضيف د. حسن أبو طالب: في الأهرام، بعدا آخر، هو «سطرة الأسلوب المركزي الشديد والدور الكبير للعاصمة صنعاء في كل شئون المناطق والمدن اليمنية الأخرى» في تجربة الشمال.. وهو أمر يختلف تماما عن عمل الإدارة في المحافظات الجنوبية، والذي يعود إلى أسباب تاريخية، بحيث تبدو أكثر اعتمادا على ذاتها في إدارة شئونها المباشرة.

وكان من الممكن معالجة آثار هذه العوامل في ظل إرادة سياسة مرحدة وممارسة ديمقراطية صحيحة، ونفسك حقيقى بالوحدة. ولكن إصرار «على عهد الله صالح»



على
عبد الله
صالح

على تطبيق نموذج سابق للجمهورية العربية
اليسنية على دولة الوحدة... ورواه على
ابتلاع الحزب الاشتراكي، أو تزيقه، وإحقاق
الجنوب وإخضاعه لسلطته، طبقاً للنموذج
الألماني حيث تم إحقاق وضم ألمانيا الشرقية
للغربية.. جعل هذه العوامل تتعمق وتبرز.
ولم يعد سرا اليوم أن على عهد الله
صالح كان متردداً في قبول إحقاق الجنوب
على الوحدة، ورفض الوحدة الاندماجية وقدم
مشروعاً لوحدة فدرالية. وعندما وقع اتفاق
عدن الوجدى في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ اتفق
على إنجاز هذه الوحدة خلال العام.
ولكن تدخل عاملان للإسراع بهذه الوحدة
الاندماجية.

الأول: إحساس على عهد الله صالح
بالخطر على حكمه نتيجة تزايد السخط في
الشمال ووقوع حوادث عنف في عديد من
المناطق.

والثاني: وهو الأهم نجاح صدام
حسين في إقناع على عهد الله صالح
بأنه يستطيع ابتلاع الحزب
الاشتراكي في أقل من ٦ أشهر بعد
الوحدة، ومن ثم تصبح الثروة البترولية التي
لاحت بشانها في الجنوب- والتي تفوق
الاكتشافات في الشمال- خالصة له. كان
صدام يريد هذه الوحدة بقيادة على عهد الله
صالح قهيدا لغزوة المخطط للكويت.
وأقتنع على عهد الله صالح بإحقاق
صدام وتقدمت الوحدة إلى ٢٢ مايو ١٩٩٠.

آثار الدمار في عمران

أى قبل مرورها بستة أشهر.
وخلال ثلاث سنوات ونصف لم تفلح
محاولة على عهد الله صالح في ابتلاع
الحزب الاشتراكي..

لقد جرب على عهد الله صالح كل
الأساليب ليلتهم الحزب. فتعرض قادة
الحزب وكرادوه للاغتيالات في
صنعاء ومسكن آخرى في الشمال
(والجنوب).. وطالت هذه المحاولات ما يقرب
من ١٥٢ من قادة وكراد الحزب استشهد
منهم عديدون منهم «محمد الحرقى ومصلى
الشهباني نعمان قاسم حسن وتيبل غالب
ومهيوب أحمد حسن وسعيد القباطي...»
بينما استطاع النجاة عبد الواسع سلام وزير
العدل في حكومة الوحدة، وسالم صالح
عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد
للحزب الاشتراكي، وحيدر أبو بكر
العطاس رئيس الوزراء. وكانت آخر
الاغتيالات من نصيب «عبد الكريم صالح
الجهني» عضو اللجنة المركزية للحزب،
ومحاولتين فاشلتين، استهدفت الأولى على
سالم البيض الذي أطلق الرصاص على
منزله، ومحاولة اغتيال «ثاني ونيف»
نجلي البيض والذي ذهب ضحيتها ابن عمته
«عبد الله حامد» الذي أصيب بثلاثين
رصاصة.

وجرت محاولات لشراء بعض قادة
الحزب الاشتراكي وإغراقهم في الحيازة
الاستهلاكية المرفهة التي لم يعتادوا عليها في

عدن، بينما يمارسها حكام صنعاء من القريين
لعلى عهد الله صالح.

وحاول تقمص الحزب على أساس
مناطقى، منابى أبناء حضرموت وأبين
والضالع وهاج وشبوة.. الخ. وتركزت
الحملة أخيراً على من أسامهم وعصابة
الأربعة» التي تنتمى إلى حضرموت ونظم
حسب قوله «مهندس الانفصال على سالم
البيض نائب الرئيس وأمين عام الحزب
الاشتراكي، وحيدر أبو بكر العطاس
رئيس الوزراء. وعضو المكتب السياسى
للحزب، وصالح أبو بكر حسنون وزير
النقط، والعميد صالح منصور الصبلى
محافظ عدن وعضو المكتب السياسى
وسكرتير العصبة للرحلات السرية المكونية
«عبد العزيز القعيطي».

وفي مرحلة أخرى دعى إلى توحيد
الحزبين (المؤتمر الشعبى العام، والحزب
الاشتراكي).

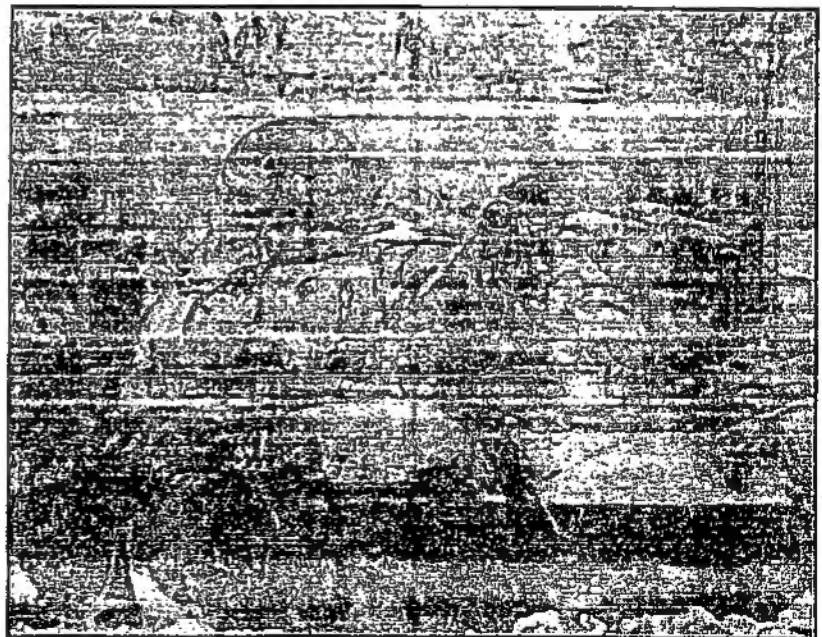
وقد فشلت كل هذه المحاولات، وحافظ
الحزب على وحدته وقامه القيادى، بل
استعاد عدداً من قادته الذين تركوه أو
أخرجوا منه خلال مراحل الصراعات الداخلية
(السابقة).

وبرزت خلال السنوات الماضية- بعد
الوحدة- سلسلة من المشاكل أثرت بالسلب
على الوحدة.

• اضطراب الأمن وتناقص أجهزته
الأمن عن التصدي لهذه الاضطرابات.

• موجة الاغتيالات السياسية
لقادة وكراد الحزب الاشتراكي واستئاع
السلطات الأمنية عن اعتقال المشاركين في
هذه الاغتيالات رغم تحديد اسم بالاسم في كثير
من الحالات. وتوفر السلطة وبعض القيادات
القبلية من حاشد الحماية للقلة الذين ينتمى
بعضهم للأمن السياسى أو للثروات المسلحة أو
حزب تجمع الإصلاح الذى يرأسه عهد الله
حسين الأحمر. وقد اعترف أخيراً على عهد
الله صالح أننا لقائه مع البيض في سراير
الماضى بعمان بعدم استطاعته القبض على
المجرمين من صنعاء «لأن ذلك سيمرود عليه
بالمصاعب».

• انفراد على عهد الله صالح
بإصدار قرارات جمهورية أساسية
تتعلق بقوانين أو تعيينات في
وفايف حساسة دون مناقشتها في مجلس
الرئاسة أو علم نائب الرئيس. وإصراره على
سلطات مالية مطلقة دون رقبة أو حسيب
تمكن من إعطاء المنح والعطايا لمن يريد. وقد





سالم صالح مخدّم



عبد الله حسين الأحمر



علي سالم البيض



جابر أبو بكر النجار

فكرة الأكثرية العددية. وتمسك بفنائية في السلطة تعكس حشوق الطرفين المكونين للوحدة، ومستند إلى أن التشطير مازال مستمرا في عدد كبير من المؤسسات، مؤكدا رفضه للإلحاق والضم، وقدم قراءة مفيدة لقراءة المؤتمر الشعبي مستندا إلى الحقائق التالية:

- إن نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب تختلف في ظل الدوائر الفردية- عن عدد المقاعد التي حصل عليها. ونشر إحصاء في كل اليمن، يقول أن المؤتمر الشعبي العام حصل على ٢٨٪ والاشتراكي ٢٥.٦٪ والإصلاح ١٧٪ والمستقلون ١١٪.

٢- إن الحزب الاشتراكي قد فاز في كافة المقاعد المخصصة للمحافظات الجنوبية والشرقية (جمهورية اليمن الديمقراطية سابقا) وهو فوز يعد «بشابة إعادة اعتبار له وتجريته في الجنوب» ويلقى فكرة الأكثرية العددية.

٣- إن الحزب الاشتراكي إضافة إلى هذا قد حصل على عدد من المقاعد في الشمال يؤكد أنه حزب لكل الوطن، على عكس الأحزاب الأخرى التي فشلت في الحصول على أية مقاعد في الجنوب.. وعلى سبيل المثال فقد حصل الاشتراكي في «تعز» ثاني مدن الشمال على ١٤ مقعدا (٦ حزبيين ومستقلين) واحتل المركز الثاني بعد الإصلاح (١٦ مقعدا). وكان ترتيب الأصوات (وليس التناقص) ٣٩.٧٪ للاشتراكيين- ٢٤.٦٪ للإصلاح- ٢٤.١٪ للمؤتمر- ١٠.٥٪ للوحدوي الناصري- ٤٪ للبعث.. كما حصل الحزب على مقاعد في حجة ومأرب والجوف وأب والجديدة. ونماز له في صنعاء ٣ خاضرا الانتخابات كاستقلين.

وقد أدى هذا الخلاف في القراءة إلى

مشاركة حقيقية فعالة.

وتركز رهان الجميع على الانتخابات البرلمانية التي كان محدد لها ٢٧ أبريل ١٩٩٣.

لقد أسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

- المؤتمر الشعبي العام برئاسة علي عبد الله صالح حصل على ١٤٥ مقعدا (١٢٧ نجحوا كحزبيين و٢٢ مستقلا انضموا إليه).

- الحزب الاشتراكي اليمنى برئاسة علي سالم البيض حصل على ٨٤ مقعدا (٧١ حزبيين و١٣ انضموا إليه من المستقلين).

- التجمع اليمني للإصلاح برئاسة عبد الله حسين الأحمر (قيائل حاشد) والزنداني والآتسي (قادة الاخوان المسلمين) وحصل على ٩٢ مقعدا.

- البعثيون ٧ مقاعد

- حزب الحق مقعدان.

- الحزب الناصري الوحدوي مقعد واحد.

- الحزب الناصري الديمقراطي مقعد واحد.

- حزب التصحيح الشعبي الناصري مقعد واحد.

- المستقلون ٢٣ مقعدا.

وقد اختلفت قراءة الأحزاب لهذه النتائج بصورة عمقت من الأزمة.

فحزب المؤتمر الشعبي العام اعتبر حصوله على أكبر عدد من المقاعد ونسبة عالية من الأصوات مكسبا شعبيا يتمتع شرعية تنهى الثنائية في السلطة والتمسك على اثنين (المؤتمر والاشتراكي). ونظر إلى دخول تجمع الإصلاح- خليقه القديم- إلى البرلمان بهذا الحجم، سندا له يمنحه قدرة أكبر على المناورة والضغط.

بالمقابل رفض الحزب الاشتراكي

نشرت في الأيام الماضية نماذج من قرارات توزيع السيارات والأموال والتعيينات أصدرها علي عبد الله صالح موجهة إلى رئيس الوزراء، وقام د.حسن مكى النائب الأول لرئيس الوزراء بإحالتها إلى الوزراء المختصين للتنفيذ. بل وصل الأمر إلى حد المطالبة- أمام اعتراضات الحزب الاشتراكي- بتخصيص جزء من موارده النفط في حدود ١٠٪ خارج الموازنة العامة للدولة تخصص لمصاريف الرئيس، أي تقنين السلطات المالية المطلقة.

* استمرار الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وتورط كبار المسؤولين وكبار ضباط القوات المسلحة فيه.

* امتناع الرئيس عن التصديق على قوانين وافق عليها مجلس النواب (مثل قانون توحيد التعليم)، لأن الرئيس أو بعض القوى المتحالفة معه تعارض صدور.

* قضية توحيد ودمج القوات المسلحة ومنع الأحزاب من ممارسة العمل داخلها ومنع الضباط والجنود من الانضمام للأحزاب.

* تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والارتفاع الجنوني في الأسعار وتدهور الخدمات وانتشار البطالة وتدهور سعر العملة الوطنية، وارتفاع حجم الدين الخارجي وتدهور الزراعة وانتشار التهريب.

وأدت هذه المشاكل، إلى زيادة الخلافات بين الحزبين، والنظاميين ومناوئ الحزب الاشتراكي- شريك الحزب ظاهريا- المعارضة لسياسات علي عبد الله صالح من خلال الصحافة والمنظمات النقابية والديمقراطية.

ولم يكن علي عبد الله صالح وحدها- خاصة حزب العجم اليمني للإصلاح- على استعداد للتسليم بسهولة بوجوه الحزب الاشتراكي ومحاولة تحريك المشاركة الظاهرية في الحكم إلى

خلاطات واسعة أدت إلى انتفاخ على عبد الله صالح إلى تفجير هذه الحرب.

لقد شعر المؤتمر أن الحزب الاشتراكي أصبح مستعصيا على الابتلاع أو التصفية سياسيا، خاصة بعد فشل كل محاولات الاستناد للأكثرية العددية لفرض تمديدات دستورية وسياسية تلغى دور الحزب، والتي فشلت في محاولة إلغاء مجلس الرئاسة، أو إلغاء منصب نائب الرئيس، أو عدم منح أي اختصاصات لنائب الرئيس، بما يحضن انفراد الرئيس بكل السلطات... ومحاولة التراجع عن فكرة الحكم المحلي.

ورفض الحزب الاشتراكي هذه المحاولة. وبدأ مقاومته برصول على سالم البيض من الخارج (كان في رحلة علاج) إلى عدن مباشرة في ١٩ أغسطس ١٩٩٣ ورفضه العودة إلى صنعاء. وتوالى التطورات والحملات الإعلامية التي اتخذت هذه المرة اتجاها بالغ العنف.

وفي محاولة لعلاج الأزمة طرح سالم صالح محمد فكرة الفدرالية، باعتبارها، بديلا واقعيا يحافظ على حقوق كل الأطراف ووحدة اليمن وسيادتها، ودعى إلى نظام فدرالي تقسم البلاد بموجبه إلى ثلاثة أو أربعة أقاليم، مشددا على «توزيع الثروة في شكل عادل وكذلك المنافع البحرية» وأكد أن الحزب الاشتراكي يهدف إلى توسيع مشاركة الشعب في السلطة والحكم تعزيزا للديمقراطية. ويرى ذلك من خلال إعادة تنظيم البلاد إداريا في ثلاثة أو أربعة أقاليم يتمتع كل منها بالصلاحيات المتعلقة بشئون التنمية والأمن الداخلي في إطار الدولة الموحدة وفي ظل حكومة واحدة لليمن. ويتدرج هذا الاقتراح في إطار تعزيز الحكم المحلي..

ونظام الأقاليم يمنع بروز الخصاصات الذاتية ويؤكد في الوقت ذاته تحقيق المواطنة المتساوية ويستوعب الأزمة ومسبباتها. ويقدم المخرج والخيار لانتهائها وعدم تكرارها.

وبدا هذا الاقتراح واقعيا. فبعد ٣ سنوات ونصف من الوحدة كان الوضع أدنى من الفدرالية بكثير. وفالجيش ما زال جيشين، والعسلة عملتين، والمهاجرة لا تجد السيادة الموحدة للدولة، والتوانين مشطرة والتعليم مشطر.. الخ.

ولكن على عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبي رفضا للاقتراح وأتهم الحزب الاشتراكي بالرغبة في فصل الشطر الجنوبي ومحاولة الوحدة.

وتراقت المبادرات والوساطات العربية والدولية لحل الأزمة وتقدم الحزب الاشتراكي ببرنامج من ١٨ نقطة لحل الأزمة. واضطر المؤتمر إلى إعلان قبوله بها.

واقترح الاشتراكي أن لا ينحصر الحوار في الأحزاب الثلاثة المثلثة في السلطة وأن تشارك الأحزاب الأخرى والفتيات والاتحادات والشخصيات الوطنية. وتكونت لجنة تصبر عن كل هذه القرى انتهت إلى توقيع ما عرف باسم «رؤية العهد والاتفاق» والتي جاءت نظيرا للمبادئ (١٨) التي طرحها الحزب الاشتراكي.

وتتكون الرؤية من محورين الأول يعالج الأسباب الراهنة للأزمة وبالذات قضيتان أساسيتان: قضية الأمن والإرهاب والمسائل المتعلقة بالثروات المسلحة ودورها، وقضية العلاقات بين مختلف السلطات بما في ذلك منصب نائب الرئيس وسلطاته وصلحياته بما يمنع التعادل والازدواجية.

ومن أهم ما ورد في هذا المحور:

- منع التصرف بالمال العام خارج الأغراض المحددة له في الميزانية العامة، وضرورة التقيد بالصلاحيات المحددة للصرف، وتحديد صلاحيات الصرف لكبار المسؤولين بما في ذلك رئيس الجمهورية.

- لا يجوز الامتناع أو التباطؤ عن صرف أية اعتمادات مقرر في الميزانية العامة أو التصرف بها من جانب أي جهة غير مختصة وفقا لقانون الميزانية.

- عدم التدخل في اختصاصات أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية والامتناع عن إصدار التعليمات التي تتنافى مع القوانين وتخلق إرباكا وتبسيضا بين المواطنين.

المحور الثاني: يتعلق بأسس بناء الدولة الحديثة ومبساتها، بما في ذلك تحديد نظام الحكم وأسس العامة والتي على أساسها تعاد صياغة كل الوثائق بدءا بالدستور ومرورا بالقوانين. وركزت الرؤية على الديمقراطية التعددية واللامركزية في الحكم وإقامة حكم سحلي حقيقي كرديف للديمقراطية وأداة تمكن من توسيع المشاركة الشعبية للحكم.

وحددت أن الحكم المحلي يقوم على قاعدة الانتخابات المباشرة والحرية والمتساوية لكافة هيئاته.

وبعد تردد ومعارضة علنية من الإخوان المسلمين وحزب الإصلاح، ومكتومه من على عبد الله صالح

والمؤتمر الشعبي العام تم توقيع الوثيقة في «عمان» بالأردن يوم ٢٠ فبراير ١٩٩٤.

وللاسف لم تكن تلك نهاية الأزمة، بل لعلها كانت البداية. فقد شعر تحالف المؤتمر-الإصلاح أن تنفيذ هذه الوثيقة ينهي سيطرته على الحكم وانفرادة الفعلي به ويهدد مصالحه.

ويبدو أن قرار فرض السيطرة وتصفية الحزب الاشتراكي بالقوة المسلحة والغزو، والاحتلال- على حد قول الرئيس مبارك لعلي عبد الله صالح- اتخذ في هذه اللحظة.

وبدأت المواجهة العسكرية بعد التوقيع مباشرة عبر عدد من المحطات.

* في اليوم التالي انفجر صدام مسلح بين لواء «العصاة» الشمالي الموجود في «أبين» بالجنوب، ولواء «الوحدة» الجنوبي.

* ترجمه أحمد مساعد حسين عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام (وهو واحد من الذين قادوا مذابح ١٣ يناير ١٩٨٦ في الجنوب وحكم عليه بالأعدام وهرب إلى صنعاء) إلى شهوة مسقط رأسه على رأس قوة شمالية في منتصف مارس للسيطرة على بعض المناطق العسكرية فيها.

* انفجر الموقف في ذمار شمال البلاد الواقعة على بعد ٨٠ كيلومتر إلى الجنوب من صنعاء بين قوات الحرس الجمهوري (الجيش الخاص لعلي عبدالله صالح وهو أقوى التشكيلات العسكرية الشمالية على غرار الحرس الجمهوري العراقي) التي قامت بحصار قوات معسكر باصهيب الجنوبي.

* ثم وقعت أخطر مواجهة بين اللواء الأول المدعوم الشمالي واللواء الثالث المدعوم الجنوبي في معسكر عمران. وكان يقود قوات الشمال العقيد «علي محسن الأحمر» الأخ غير الشقيق للرئيس على عبد صالح. واستمر القتال الذي بدأ يوم ٢٧ أبريل- في ذكرى مرور عام على الانتخابات التشريعية- لمدة ١٨ ساعة خلفا ٣٠٠ قتيل و ٤٠٠ جريح. وأكدت مصادر يمنية أن على عبد الله صالح هو الذي قاد هذه المواجهة الدامية.

وفي يوم ٤ مايو ١٩٩٤ بدأت القوات الحاضمة لعلي عبد الله صالح- بعد تصفية الألوية الجنوبية في الشمال،- في غزو الجنوب بهدف تصفية الحزب الاشتراكي وتحقيق سياسة

سحب الثقة من حكومة جيدر أبو بكر العباس إعلان حالة الطوارئ لمدة ٣٠ يوماً ونظراً لتباعد فتنة داخلية في البلاد بسبب تمرد عناصر انفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي اليمنى على الشرعية الدستورية، وما نتج عن ذلك من أعمال عنف عسكرية وتهديد مباشر لوحدة الوطن وأمن المواطنين واستقرارهم، كما أعلن الرئيس على عبد الله صالح إقالة حكلي سالم البيض- الاستيلاء على مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في صنعاء و٣٦ مركزاً للحزب- قطع الاتصالات التلفزيونية على عدن- إقالة العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع وإحاطته للمحاكمة بعد الجرائم التي ارتكبتها في أثناء تأديته لوظيفته وتعيين العميد وعبد ربه منصور هادي (وهو من المتأخرين في أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ في الجنوب) بدلاً منه- إقالة وزير النفط والثروات المعدنية وصالح أبو بكر بن حسين- ومحافظة مدينة عدن «صالح منصور السيلي» من منصبهما- اتهام وزير النفط بالاستيلاء على ٣٧٥ مليون دولار من عائدات البترول وإيداعها في حسابات خاصة بهم- مطالبة قادة الاشتراكي بالاستسلام فوراً وتقديم ضمانات كافية لمحاكمتهم محاكمة عادلة وعلنية، على أن تعلن العناصر الوحشية في الحزب الاشتراكي مرفقها من الوحدة اليمنية والشرعية الدستورية.

واندعت القوات عبر معاور عدة في اتجاه عدن لتنفيذ عملية الإحاط والضم. ورقت صنعاء أي وساطة عربية أو دولية، بما في ذلك وساطة الجامعة العربية وقال على عبد الله صالح «ما يجري في اليمن شأن داخلي ونضية تهم اليمنيين. فنحن لسنا دولتين أو نظامين، بل دولة واحدة وشعب واحد ونظام جمهوري واحد، وما يجري هرقنا ضد عناصر يمنية أثارت الفتنة في المجتمع على الشرعية الدستورية، وهي تتحمل مسئولية عملها وأخطائها...»

وعندما تقدم الحزب الاشتراكي وثلاثة أحزاب شمالية «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري- حزب الحق- اتحاد القوى الشعبية» وحزبان جنوبيان والتحق الرحدرى اليمنى- رابطة أبناء اليمن» بمبادرة تقدم على ٦ نقاط هي:

١- الوقف النضوري لكل العمليات العسكرية.

٢- إلغاء كل مؤسسات السلطة القائمة لعجزها عن حل الأزمة.

٣- الإسراع في تشكيل حكومة إنقاذ وطني تتولى إخراج البلاد من الثورة السحيقة

٤- تقوم حكومة الإنقاذ بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق التي حازت على إجماع وطني لم يسبق له مثيل في حياة شعبنا.

٥- تقوم الحكومة بالتحقيق لكشف التسييس في جريمة الاعتقال وتعيينهم للمحاكمة.

٦- الوقوف ضد أي طرف يرفض هذه المبادرة التي تهدف إلى انقاذ شعبنا وبلادنا بوضع حد لهذا الدمار.

ورفض على عبد الله صالح هذه المبادرة. وواصلت قواته محاولتها الوصول لعدن وإخضاع الحزب الاشتراكي وجماهير الشعب في الجنوب لسلطة على عبد الله صالح باسم الوحدة والديمقراطية

ويحاول على عبد الله صالح أن يحقق نصراً سريعاً تجنباً لخطر بارزين

الأول: كشف مواقفه للعناصر المعارضة في الشمال إذا طال وجود قواته في الجنوب، فهناك عناصر معارضة في عديد من المناطق الشمالية خاصة في تعز. وهناك خطر تحريك قبائل «بكيل» التي التزمت الحياد حتى الآن. وهي أكبر قبائل اليمن ولكنها مهمشة في ظل سيطرة قبائل «حاشد» على السلطة والثروة، مستفيدة من تشتت القبائل وخلافاتها المستمرة

الثاني: احتمال التدخل الأجنبي والذي يخاف على عبد الله صالح أن يكون بمثابة إنقاذ للحزب الاشتراكي

وهناك اتفاق بين كافة القوى والمعتدين، أن أحداث اليمن بعيدة عن أي تدخل خارجي إقليمي أو دولي، باستثناء مساعدات محدودة (خبراء وأسلحة) عراقية لعلى عبد الله صالح.

ولكن القوى العربية والدولية تتقف بوضوح ضد هذه الحرب، ولها مصلحة في استقرار الوضع في اليمن ووقف القتال بسرعة. مع ميل ظاهر إلى جانب ما يطرده الحزب الاشتراكي.

فالحكومة المصرية تخشى من تحالف المتمردين الشماليين مع الأصوليين (الإرهابيين) والذي يتحمل مسئولية وجود معسكرات تدريب لإرهابيين

مصريين (وعرب) في صنعاء، بل واستخدام اليمن كقاعدة لتسلل المصريين العائدين من أفغانستان وإصدار التعليمات بتفويض العمليات الإرهابية في عصر من صنعاء، كما حدث في محاولة اغتيال د. عاطف صدقي. وقد لعب الحزب الاشتراكي دوراً بارزاً في كشف هذا الوجود في فترة مبكرة

أما دول الخليج التي لا تنفر أغلبها دور على عبد الله صالح المؤيد لفرض العراق للكرت والذي لم يكن محل موافقة قادة الاشتراكي، فترى أن بناء الوحدة اليمنية ليس مصلحة وطنية يمنية فحسب، ولكنها مصلحة إقليمية للحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة العربية، وأن حل الأزمة لا بد أن يكون بالطرق السلمية، وليس باللعن إلى الاقتتال أو التشطير. وأن اليمن الذي يفضله جيرانه هو اليمن الموحد الذي تسبب عليه دولة النظام والقانون ويخضع فيها الجميع من أفراد وقبائل وأحزاب لسلطة الحكومة.

«الولايات المتحدة الأمريكية والتي لعبت دوراً هاماً في الوصول إلى وثيقة العهد والاتفاق، فيقول المراقبون أنها كانت حازمة للغاية بخصوص أهمية استقرار دولة الوحدة اليمنية، كما أوضحتها لا يدع مجالاً للشك أن المصالح الأمريكية في اليمن وشبه الجزيرة العربية والخليج لا تسمح لواشنطن بقبول حل عسكري للأزمة أو باستمرار الأزمة إلى مالا نهاية، ولا تسمح أيضاً بقبول دولة يمنية غير مستقرة لا تتمتع بالنظام والقانون ولا تسيطر الدولة فيها على القبائل والأمن.

ولا يمكن إغفال أهمية مرقع ابير بالنسبة لكل الأطراف من الناحية الاستراتيجية، فهو يقع بالقرب من الاحتياطي الاستراتيجي، البحر العالي للنفط، ويطل على باب المندب والبحر الأحمر، وبحر العرب وخطوط المواصلات النفطية. ومن هنا فالقوى الخارجية لن تكتفى بوقوف المراقب طرفاً.

أما إذا نجح على عبد الله صالح- وهو ما يبدو صعباً حتى الآن- في اقتحام عدن، فكافة المصادر تؤكد أن هذا لن تكون النهاية فخبرة الحزب الاشتراكي وحلفائه في الحرب الشعبية خبرة طويلة، ولن يستسلم شعب الجنوب بسهولة لهذا الغزو. وساعتها ستكون الحرب الأهلية بكل آثارها المدمرة.

فهل تتجع القوى الداخلية والعربية في وقف القتال وإحباط على عبد الله صالح وحلفائه على البحث عن حل سلمي قبل فوات الأوان.

هوامش على دفتر الحياة

جنوب أفريقيا :

الحجم للمنافلين والشهداء...

كان كريس هاني قائدا من قادة حرب العصابات في أنجولا، إذ كان يقود وحدات جنوب أفريقيا في تلك الحرب الشرسة. وفي عام ١٩٨٦ عين كريس رئيسا للاركان في الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي الذي كان معروفا باسم «رمح الأمة». وظل مستورا عن العمل السري في محافظة «الكيب» لمدة سبع سنوات.

وكل هذا النشاط الجم والخبرات العسكرية الراجعة ترك أثرا عميقا في شخصيته، وبلغ من سمعته في الجبهة والذكاء السياسي. وازدادت تلك السمعة بعد فشل محاولة اغتياله في السبعينات التي دبرتها أجهزة الأمن في جنوب أفريقيا بوضع قنبلة تحت سيارته.

وعندما بدأت المفاوضات مع البيض من أجل إنهاء النظام العنصري، نظم الأبارتهيد أظهر كريس مرونة سياسية فائقة لم يكن أحد غيره قادرا أن يقدمها وهو البطل الشعبي لدى الشباب.

وكان تقديره أن الحكم العنصري في جنوب أفريقيا - بعد ثلاثمائة وخمسين عاما - يتزعج بفضل المقاومة الداخلية، وضغط الرأي العام العالمي، والعقوبات الاقتصادية، خصوصا بعد قرار الكونجرس الأمريكي ومع اتجاه جنوب أفريقيا نحو الديمقراطية وحكم الأغلبية السوداء، رأى هاني دوره في بث وقيادة حزب شيوعي يكون ملائما للتحولات

عبد العظيم أنيس

حضور فذ في أوساط المثقفين في نفس الوقت، وكان معروفا بشقاوته الراجعة إلى درجة أنه أثار إعجاب وزير الشؤون الدستورية الأبيض في جنوب أفريقيا عندما اكتشف إبان المفاوضات معرفته الراجعة بالادب اليوناني والادب اللاتيني الكلاسيكي.

إلا أن ما أكسب كريس هاني شعبيته الجارفة في أوساط السود - ليس في جنوب أفريقيا فقط وإنما في سائر إفريقيا - هو كفاءته العسكرية وقدراته القيادية خلال الممارك الحربية التي حاضها ضد الامبريالية في زيمبابوي (١٩٦٧) ونفى أنجولا (٨٣-١٩٨٤) ثم داخل جنوب أفريقيا لمدة ٢٨ سنة. وفي أواخر الستينات خاض كريس هاني معصمة الحرب الروديسية وشهد العديد من زملائه من السود بجنوب أفريقيا يسقطون في تلك المعارك، واشتهر هو بين رفاقه بشجاعته الفائقة. وفي أوائل الثمانينات

قال نيلسون مانديلا في الخطاب الذي ألقاه عقب إعلان نتيجة الانتخابات: «إنني مدين شخصا - وأقدم احتراما - لجسرة من أعظم قادة جنوب إفريقيا، بما في ذلك جون ديبوب، وهيلين جيزيل، وكريس هاني، وأوليفرتا مورو لقد كان من المفروض أن يكونوا هنا ليحتفلوا معنا، فهذا هو إنجازهم أيضا».

فمن هو كريس هاني هذا الذي عبر مانديلا عن دينه الشخصي له وقدم احتراماته لذكراه وتقى لو كان معهم في الاحتفال بالنصر التاريخي.

إنه أمين عام الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا، الذي اغتاله البيض البمينيون منذ نحر عام بالقرب من منزله، وهو عضو القيادة الوطنية للمؤتمر الوطني الإفريقي.

في استفتاء للرأي العام الأسود في جنوب إفريقيا، أجرى عام ١٩٩٢ اتضح أن كريس هاني يأتي بعد نيلسون مانديلا في شعبيته، وفي انتخابات قيادة المؤتمر الوطني الإفريقي التي جرت في يوليو ١٩٩١ حصل كريس هاني على أعلى الأصوات.

كريس هاني إذن ليس فقط أمينا عاما للحزب وإنما هو بطل وطني باقصدار، ولا غرابة في ذلك فقد تميز في حياته السياسية بقدرته الفذة على تحريك وتنظيم عمال الزراعة، وسكان أحزمة الفقر، بينما كان له دائما

د. سعد الدين

ابراهيم

ومؤتمر

الاقليات

المدفعية الثقيلة التي فتحت نيرانها على د. سعد الدين ابراهيم الاستاذ بالجامعة الامريكية ومدير مركز ابن خلدون ومؤتمره عن الاقليات تميزت هذه المرة بكثافتها وصورها من اتجاهات مختلفة وليس من اتجاه واحد. في الماضي كنت النيران مصوية ضده وضد انشطته من جانب صحف المعارضة أو شخصيات معارضة ، حدث هذا مثلاً أيام مقالاته عن الامير والمثقف ، كما حدث هذا يوم نشر المقالات التي تحدثت عن علاقته بالسيدة جيهان السادات ولقاءاته بأنور السادات في الاسكندرية إبان أزمة سبتمبر ١٩٨١. وقيل في تفسير هذه اللقائات أكثر من وجهه نظر... بعضهم قال إن السيدة جيهان السادات حاولت استغلال قدرات سعد الدين لاقناع السادات بخطورة سياساته تجاه المعارضة وتجاه الكنيسة القبطية ، والبعض الآخر قال إن هدف اللقاء هو بلاع د. سعد الدين رسالة بنقلها الى الجانب الامريكي. وأيا كانت الحقيقة فإن سعد الدين ابراهيم لم يكن بالشخصية التي تترشح وتطعن لها قوى المعارضة والشخصيات الوطنية في مصر ، وإلى هذه الحقيقة أشارت مجلة «مريب» الامريكية المهتمة بشؤون الشرق الاوسط من منظور تقدمي ديمقراطي في أحد أعدادها العام الماضي. ثم جاء تشكيل الهيئة الامريكية للمبادرة شير الرسمية في الشرق الاوسط من شخصيات امريكية عرفت بعملها السابق في مجالات الدبلوماسية

١٩٩٢ في حي داون بارك down park. كان هذا يوم سيئ، وكان كريس هاني قد صرف حارسه الخاص وسائقه لأنه يريد أن يستريح من عنا العمل المرهق طوال الاسبوع ، ثم خطر له بعد ذلك أنه لم يقرأ الصحف فأخذ سيارته وذهب الى السوق لشراء الصحف. وكان البيض المتطرفون في انتظاره عندما خرج من المنزل فأطلقوا الرصاص عليه وعلى سيارته ، وعندما وقع ذهب أحدهم إليه وأطلق الرصاص على رأسه ولم يكن اختيارهم له للاغتتيال مجرد مصادفة . فقد كانوا يعلمون أنه ذو موهبة استراتيجة قلة في العمل السياسي، لعب دوراً قديماً في تطوير البرنامج السياسي للمؤتمر الوطني الاثريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ، ولذا فإن يقاسم هو أحد ضمانات النجاح في تلك المفاوضات مع دي كليرك وأن إزاحته قد تفتح الباب للفشل. وهكذا اغتالوه ، وهكذا ودعت الحركة الثورية في العالم كله واحداً من أعظم أبطال النضال الوطني والاجتماعي. لكن شعب جنوب افريقيا عاد الى الطريق الصحيح، طريق الديمقراطية، وإنهاء نظام الأبارتيد البغيض ، طريق العدالة الاجتماعية وإنصاف المظلومين والمضطهدين والمستغلين بفضل رجال من معدن كريس هاني وفي هذا عزاء للملايين التي خرجت تبكيه يوم تشيع جنازته.

الجديدة التي تحرق في البلاد وللشعب التي تراجعه الشعب.

وكان هاني يقول ما معناه : انتهى الجهاد الاصغر وبدأ الجهاد الأكبر. وكان يقصد بذلك تحيئة الجهد الوطني من أجل التنمية ومن أجل العدالة الاجتماعية التي طال حرمان السود منها ، من أجل حياة أفضل لعسك المناجم الذين يوتون بالمشات كل عام في صابات عمل، من أجل منازل لهم ولأسرهم بجوار المنجم بدلا من أن يذهب الواحد منهم لزيارة أسرته مرة كل عام، من أجل العناية بعمل الزراعة ، وأسره التي طال حرمانها من التعليم والخدمات الصحية.

ولعل من المفارقات اثريية أننا نشهد هذا الانتصار التاريخي لشعب جنوب افريقيا الاسود ، بينما كانت السيدة تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا تصف منذ سبع سنوات فقط (١٩٨٧) المؤتمر الوطني الاثريي بأنه «منظمة إرهابية فوضوية» وكانت تقول: «إن أي إنسان يعتقد أن المؤتمر الوطني الاثريي سوف يحكم جنوب افريقيا إنما يعيش في عالم من الخيالات والاهام».

ولقد تحققت نبوءة كريس هاني لا نبوءة السيدة تاتشر ، ومن أسف أنه لم يعيش حتى يرى يوم الانتصار. ولقد صمم البيض المتطرفون على الا يشهد هو هذا اليوم وهكذا تربصوا له ، واغتالوه قرب منزله في ١٠ ابريل



كريس هاني

والدفاع والاستخبارات ، وأعلنت هذه اللجنة عن تشكيل «مركزى» ضمن إطارها تضم شخصيات عديدة من إسرائيل ومصر والسعودية والكرت وفلسطين وأبقت على أسماء الشخصيات العربية فيها مجهلة وقال البعض فى تقرير ذلك إننا جرى ذلك لحماية هذه الشخصيات من احتمالات الاغتيالات.

شخص وحيد أعلن راضيا عن وجوده ضمن هذا الممثل المركزى .. هو الدكتور سعد الدين إبراهيم ، وربما يذكر قسرا «البسار» أننى دخلت معه منذ أكثر من عام فى جدل حاد حول هذه الأنشطة ودلائلها ، وقد نشرت «البسار» رده على مقالاتى ، لكن سزالا ثر آنذاك حول العلاقة بين هذه الأنشطة ومركز «ابن خلدون» الذى يفترض أنه مركز بحثى ، وهل ياترى لهذا التداخل بين أنشطة د. سعد الدين إبراهيم السياسية وبين مركز ابن خلدون أى تأثيرات على نشاط المركز؟

ثم جاء الإعلان عن مؤتمر الاقليات هذا وأعلن عن أسماء عربية مرموقة باعتبارها مشتركة فى هذا المؤتمر ، وثبت كذب هذا الإعلان كما اتضح بعد ذلك ، وبدأ الهجوم بقلة الاستاذ محمد حسنين هيكل التى نشرت فى «الأهرام ويكلى» أولا ثم فى أهرام الجمعة فى اليوم التالى واتسع الهجوم بمقالات الاستاذ إبراهيم تاليف والاستاذ السيد ياسين وآخرين كثيرين حتى مجلات الادب مثل «أخبار الادب» التى تصدر عن

د. سعد الدين إبراهيم



دار أخبار اليوم شاركت فى الحملة على هذا المؤتمر ، وهذا ما عنيته عندما قلت إن نيران المدفعية الثقيلة جاءت من اتجاهات مختلفة. من أحزاب المعارضة ومن بعض أقطاب النظام الحاكم معا ، مما ينفى ما كان مقترضا فى أول الامر من أن صاحب الدعوة لابد قد حصل على موافقة ولو ضمنية على هذا المؤتمر من أركان النظام.

ويمكن تلخيص وجهات النظر المعارضة لهذا المؤتمر على النحو التالى -أولا وأن الاقليات فى مصر جزء أصيل من النسيج الاجتماعى لهذا الشعب، وبالتالى فلا يمكن النظر إليهم مثل النظر إلى الاكراد فى العراق أو البهري فى شمال إفريقيا. بالطبع لايعنى هذا أنه لا توجد مشاكل خاصة بالاقليات فى مصر وإنما ينبغى أن يناقش هذا على النطاق الوطنى والمحل.

ثانيا: أن دخول هيئات أجنبية فى هذا المؤتمر وتمويله (هيئة بريطانية غير رسمية) ، يشير شبهات عديدة خصوصا أن هناك ملايين الدولارات المرسدة لمثل هذه «البحوث» فى الغرب. والواقع أنه قد ثبت بالأدلة الحاسمة ويقلام أمريكية أن العديد من هذه الهيئات «غير الرسمية» المنتشرة كالنظر فى عواصم الغرب ليست غير واجهات لأنشطة المخابرات الأمريكية. ولم تسلم من هذه الأنشطة حتى المجلات الثقافية وقصة مجلة «إينكونتر» Encounter الثقافية التى كانت تصدر فى لندن وقبول المخابرات الأمريكية لها معروفة وموثقة تماما. كذلك قصة مجلة «حوار» التى كانت تصدر فى بيروت وكان رئيس تحريرها أنيس صايغ معروفة أيضا ، وقد أغلقت أبوابها بمجرد الاعتراف أن المخابرات الأمريكية هى التى تقولها. ثالثا: إن مسألة التوقيت فى مناقشة مشاكل الاقليات مسألة مهمة ، وفى هذه الفترة العصيبة التى يجازها البلاد فى مواجهة الإرهاب ومسلل الاغتيالات قد لا يكون من المناسب تنظيم حتى مؤتمر وطنى لهذه المسألة اليوم. إن التوقيت المناسب هو عنصر هام من عناصر نجاح أى عمل سياسى. وقد رد د. سعد الدين إبراهيم على هذه الحملة الواسعة ضد مؤتمره فى جريدة الأهرام يوم الخميس ١٢ مايو ، وقد قرأت رده باهتمام وخرجت بانطباع أنه رد شكلى فى معظمه لا يتناول بعض القضايا المثارة أو يتناولها بحدود تغطى موقفه وموقف المؤتمر أكثر من أن تكون مقنعة.

شىء واحد تحاجله د. سعد الدين إبراهيم فى ردوده تماما هو تفسير قيامه دون وجه حق - بإذاعة أسماء شخصيات

مرموقة باعتبارها مشاركة فى المؤتمر دون أخذ موافقتها أصلا. حدث هذا فيما يتعلق بالأستاذة محمد حسنين هيكل وجمال بلوى وإبراهيم تاليف وطارق البشري وعمرو موسى وطرس غالى وآخرين. ولم تكن هذه أولى سابقة للدكتور سعد الدين إبراهيم فى تزيف أسماء الناس فى عمل من أعماله ، فالمؤكد أنه عندما تم بتشكيل مجلس أسماء مركز ابن خلدون أعلن عن أسماء ثلاثة من أصدقائى ضمن مجلس الأمناء وهم الدكتور أسامة الخولى وحامد عمار وإبراهيم طلسي همد الرحمن ، وقد سألت الثلاثة آنذاك عن ذلك فأكدوا لي أنهم لا يعرفون شيئا من هذا الموضع وأنه تم دون استئذانهم. ثم أرسل اثنان منهم حسا الدكتور أسامة الخولى والدكتور حامد عمار رسالة إلى د. سعد الدين إبراهيم يعبرون عن ضيقهم من وضع أسمائهم دون إذن ويطلبون رفعها. وعندما أعلن عن هيئة المبادرة الأمريكية للسلام فى الشرق الأوسط ادعى د. سعد الدين إبراهيم أن المنتدى العربى (عمان) ومركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام من المنضمين لهذه المبادرة وأكد لي الأستاذ السيد ياسين آنذاك - وكان المسئول عن الهيئتين - أنه كلام كاذب.

والدكتور سعد الدين إبراهيم رجل مثقف ذو خبرة واسعة اكتسبها من وجوده فى الولايات المتحدة سنين طويلة ومن عمله فى الجاسمة الأمريكية ، وهو على علم كامل بأصول وقواعد نشر الأسماء وتشكيل المجالس ، أى أنه ليس شابا غرا جاهلا بالأصول وقواعد التعامل مع الآخرين ، فكيف تسول له أن يقوم بمثل هذه الأعمال غير اللائقة؟

إن الأستاذ السيد ياسين قال فى مقاله عن مؤتمر الاقليات بجريدة الأهرام إنه - أى د. سعد الدين - يريد أن يتاجر بهذه الأسماء المرموقة فى أوساط المثقفين المصريين والعرب لعله يكتسب حر أو أنشطته من هذه التجارة شرعية تموزة ، وقال آخرين أنه ينشر هذه الأسماء يريد أن يشجع آخرين على الاشتراك ولا مانع بعد ذلك من رفعها إذا احتجت بعد أن يكون الآخرون قد اشتركوا فعلا.

وأيا كان السبب ، فالحال أن هذا عمل لا يليق بمثقف كبير مثل د. سعد الدين إبراهيم فحتى يعترف أنه ارتكب خطأ كبيرا بمثل هذا العمل ويعد أنه لن يكرره؟

ليس هذا عنواننا من عندي ، وإنما هو

اتفاق ٤ مايو

لا تثنى كنت واحدا من المعارضين لاتفاق غزة-أريحا، فإن من الطبيعي ألا أكون مستثناة باتفاق ٤ مايو بين منظمة التحرير وإسرائيل. ولقد دخلت في الماضي في مناقشات مستفيضة مع بعض الأصدقاء الفلسطينيين حول «اتفاق المبادئ» المبرم في أوسلو، وكنا على خلاف في الرأي لكني أراهم اليوم يرفضون اتفاق ٤ مايو كما هو واضح من مقال بشير البرغوثي في «الأهالي» مؤخرا ومن تصريحات د. غسان الحطيط في الأرض المحتلة.

وبالنسبة لي فإن اتفاق ٤ مايو يؤكد أن الطريق ليس مفتوحا ولا يحزنون أمام التقدم نحو تقرير المصير، بل لعله مغلق بالمضيق والمفتاح يمثل هذا الاتفاق. كما يؤكد قناعتي الأولى بأن ما هو مطروح هو تكريس ونهضة الكيان الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ومشروعاته، كخضرة على طريق الاستقطاب اللاحق للاقتصاد الأردني وصولا إلى منطقة تجارة حرة إسرائيلية فلسطينية أردنية، تكون معبرا إلى الداخل العربي، ولا سيما القسم الخليلي من هذا الداخل.

هذا هو المشروع المعد للتنفيذ في المرحلة المقبلة بدعم أمريكي دون شك. وليس تأكيد التقارير الأمريكية الصادرة من جامعتها حول أولوية تطوير البنى التحتية (مساكن، سكك حديد، طرق برية، شركات، مرافلات، الخ) التي تعزز الارتباط الإسرائيلي بالداخل العربي سوى تأكيد لهذه التوجهات.

والذي يبدو لي أن بعض رجال الأعمال الفلسطينيين (بعضهم وليس كلهم) هم الذين يقفون وراء هذا الاتفاق باعتبار أن الظروف لا تسمح بأكثر من ذلك. وهذا في تقديري هو دلالة اتفاق المبادئ، وماتلاها من اتفاق ٤ مايو.

لكن هذا لا يعني أن التنفيذ سوف يجري في هدوء فالشعب الفلسطيني منتسم على نفسه بشكل واضح من هذه الانتكاسة، والصراع الداخلي سوف يشتد دون شك. ربما ليس في الأسابيع القليلة المقبلة وإنما في السنوات المقبلة خصوصا عندما يتضح أن المفاوضات اللاحقة بعد ثلاث سنوات هي سراب في سراب، وأن الطريق الحالي ليس هو طريق استمرار القدس أو تقرير المصير.

غير أننا نتمنى ألا يتحول هذا الصراع الداخلي إلى شكل مسلح، فتلك مصيبة كبرى نعوذ قوى الشعب الفلسطيني اسيساسية أن تتورط فيها.

صندوق النقد الدولي

يدخل دائرة الاستجواب

التولة عن العلاج كمطلب أساسي للصندوق، واقتصر دورها في التعليم على التعليم الأساسي فحسب (الابتدائي والإعدادي) وطلبات الصندوق ببيع المياه للفلاحين وغير ذلك من المطالب المنهمرة على حكومة مصر السنية. ولقد علمتنا الأيام والتجارب أن حكومة عاطف صدقي وأمثاله كثيرا ما أنكرت طلبات الصندوق أو أعلنت معارضتها لها ثم عادت صاغرة والتزمت بتنفيذها بعد ذلك بشهر أو سنوات ولذلك فإن المرة لا بد أن يقف متشككا أمام نفى د. عاطف صدقي لاتجاه الحكومة لبيع ماء الري للفلاحين.

ولقد كان لهذا الاستجواب رد فعل إيجابي حتى في أوساط نواب الحزب الوطني، فهناك اعتراف من المحرر البرلماني للأهرام أنهم واجهوا الاستجواب بالصمت والاتصا، لا الشوشرة على النائب المعارض كما هي العادة، وتساءل المحرر البرلماني للأهرام: هل يرجع هذا الصمت والاتصا إلى وقوع نواب الحزب الوطني في «شرك» الاقتناع بالانتماءات الخطيرة التي وجهها البدرى لرئيس الوزراء.

تحية حارة للبدرى قوخلى الذى أثبت باستعداده الجيد في هذا الاستجواب أن ثمة مجال لنضج حكومة عاطف صدقي داخل مجلس الشعب، وأنه من الممكن احتساب تعاطف حتى «الأغلبية» في هذا العمل.



البدرى
قوخلى

عنون صحيفة الأهرام يوم الأربعاء ١١ مايو، تعليق على الاستجواب التاريخي من النائب المعارض البدرى قوخلى (تجمع) لرئيس الوزراء د. عاطف صدقي حول أوامر ونواهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لحكومة مصر السنية.

والذين قرأوا تفاصيل هذا الاستجواب في صحف المعارضة والحكومة لابد أنهم قد لاحظوا مدى استعداد البدرى قوخلى بالوثائق التي لم يملك رئيس الوزراء إلا أن يعترف أنها صحيحة، وهي مجموعة خطابات التواي المتبادلة بين الحكومة والصندوق، ومجموعة الفاكسات التي يرسلها الصندوق أو البنك إلى الحكومة قلا تلك غير الاستجابة لهذه الأوامر والنواهي. وقد استعرض البدرى قوخلى (التألق حسب وصف المحرر البرلماني لجريدة الأهرام) ٦٥ إجراء جاءت في أوامر صندوق النقد ليقارنها بما نفذته الحكومة وما تعهذت تنفيذه حتى ١٥ يونيو القادم، بما فيها توسيع ضريبة المبيعات وزيادةها بخفض الرسوم الجمركية وزيادة ضريبة المبيعات، وكان هذا الاستعراض من النائب دليلا دامغا لخضوع حكومة عاطف صدقي وخزنها أمام تعليقات السادة من واشنطن.

إن هذا الاستجواب التاريخي قد أثبت يضب أن د. عاطف صدقي ليس رئيس وزراء ضعيف فحسب، بل إنه يمثل ردي أيضا في حركة مسرحية يقول وتقطع يدي ولا توقع على قرار لا يحقق مصلحة شعب مصر» بينما هو يوقع على هذا اللين من القرارات منذ سنين طويلة، وهاجم د. عاطف صدقي خبراء التجمع الاقتصادي الذي عدونوا البدرى في إعداد استجوابه فقال عنهم إن آراءهم عفا عليها الزمن، بينما حاول البدرى أن يفهم رئيس الوزراء إن ماطرهم من كلام لا يتعلق بالأفكار الاشتراكية من قريب أو بعيد، وإنما بالاستقلال الوطني وبالكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية، فماطرهم يتعلق بمطالب الصندوق في تخلي

وقد عر عن هذه الاشكالية صراحة الرئيس مبارك في خطابه بمناسبة عيد العمال عام ١٩٩٣

وأحد المعذور الأساسية لهذا المفهوم للإصلاح هو تخلي الدولة قدام عن أى دور اجتماعى لها ، بما فى ذلك تشغيل العمالة ودعم السلع والخدمات الضرورية ، والتوقف عن أى قرارات سيادية بشأن زيادات الأجور مبهت كانت هزيلة تلك الزيادات ، وكان ذلك شرطاً أساسياً لرضاء الصندوق والبنك عن سياسات الحكم. ولهذا شهد عام ١٩٨٨ أول مبادرة حكومية من نوعها لإلغاء احدى المتع التى تشكل دعماً ضرورياً للعمال وأصحاب الاجور ، وهى متحة المدافوس التى أدت الى تفجر المظاهرات العنيفة بمدينة المعلة الكبرى عقب ساهتين فقط من خطاب الرئيس مبارك فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ، والذي أعلن فيه الغاء المتحة. وبعد مصادمات عنيفة مع قوات الامن المركزى اغلقت مصانع المدينة لمدة ٣ أيام.

قانون مع وقف التنفيذ

وعندما أعلن رئيس الوزراء فى ديسمبر من نفس العام عن مشروع قانون للعمالين بالحكومة. صاحبه ضجة اعلامية فى الصحف وأجهزة الاعلام الحكومية .. قالوا ان الحد الأدنى للأجر سيرتفع الى الضعف وقتها . وانه سيتم فتح نهاية مربوط الدرجات حتى لا تتوقف العلاوات عند نهاية مربوط معين . وانه يتم دراسة ضم الحوافز لأسس المرتب.. ولم يعلنوا عن قوتين العميسينات ودراسة الاحالة للمعاش المبكر...

ولم يمض شهر واحد على ذلك الاعلان حتى كن رئيس الوزراء نفسه يتراجع أمام مجلس الشعب عند لقائه بيان الحكومة عن هذا المشروع بحجة أنه لا يوجد التمويل الكافى لتنظيمه وهو مليارا جنيه..

ورغم تكرار اعلان د. صدقى ، ورئيس جهاز التنظيم ولادارة د. حسين ومزى كاظم وغيرهما عن نفس المشروع . ورغم تكرار تراجع عاطف صدقى عن المشروع

سوق الرجالة المصري ..

مليون كيلو متر مربع !

حسن بدوى

فالعاملون بالمواقع ، الحكومية يبلغون حوالى خمسة ملايين عامر بأجر .. وهو رقم تعتبره مؤسسات ودول الاقراض فى العالم ضخماً ويشكل عبء أدام تصرراتها للإصلاح الاقتصادى التى توافقت مع اختيارات الحكم فى مصر والتحالف الطبلى الذى يعبر عنه ..

فتحى محمد



مصر متبلة على علاقات عمل جديدة... بدأ العمل سراً فى صبغة ملامحها منذ عام ١٩٨٨ .. الولادة كما هو واضح من طول مدة الحمل تبدو متعسرة .. أسباب التعسر كثيرة .. الا ان الحكم مجبر على المضى فى طريقه الذى مضى على التعهد بالسير فيه أمام ممثلى صندوق النقد والبنك الدوليين. وإلا فإنه لن يحصل على شهدة «بالأهلية» و«حسن سير» الاقتصاد المصرى من وكلاء الدول الدائنة كما قال النائب التجمعى المشاغب «الهدوى لفرغلى» فى استجوابه لرئيس الحكومة عاطف صدقى يوم ٩ مابر الماضى.

ماذا كانت البداية؟

ولماذا كانت ضرورة إعادة صبغة علاقات العمل فى مصر من وجهة نظر الحكم؟

وفى أى اتجاه تسير هذه العلاقات بسوق العمل المصرى؟

وأستلة أخرى عديدة تشبها «اليسار» لفتت طريق المشاركة والفعالية لمن يريد - وخاصة لقوى اليسار ، والحركة العمالية والنقابية على اتساعها - فى واحدة من أخطر معارك التحول الاجتماعى الاقتصادى السببى التى تشهدها مصر فى السنوات الأخيرة وللسنوات قادمة.

البداية ١٩٨٨

م يكن اعلان د. عاطف صدقى فى ديسمبر ١٩٨٨ عن وجود مشروع قانون جديد للعاملين المدنيين بالدولة مجرد صدفة ..

الاجتماعية بحجمها الحقيقي.. ويتم تشغيلهم وفقاً للوقت الذي يراه صاحب العمل.. وأحياناً يتقاضون أجورهم أو جزء منها مواد عينية لا نقداً!

قانون ولد ليموت

وكما توقعت أمانة العمال بحزب التجمع وقرى اليسار عموماً، فإن قانون قطاع الاعمال العام الذي يحمل رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ جاء كمرحلة انتقالية.. وكان لابد أن ينتهي سريعاً باستكمال الخصخصة، التي أخذت (وما زالت) أشكالاً متعددة، واستكمال صياغة علاقات عمل جديدة تشمل القطاعين العام والخاص معاً.

ولهذا.. وغير اتصالات بين الحكومة ورجال الأعمال المصريين ومنظمة العمل الدولية والوكالة الامريكىة للتنمية، تم الاتفاق على تشكيل لجنة في أكتوبر ١٩٩١ لاعداد ما يسمى مشروع قانون العمل الموحد.. وقام بتسريع أعمال وأبحاث ونقشات هذه اللجنة الجهتان الأجنبية المذكورتان.

وقد اتفق على اختيار رئيس اللجنة العامة «المختبر الوطني للمشروع» وهو د. أحمد حسن البرعى الملحق الثقافى المصرى السابق بفرنسا لمدة ١٥ عاماً، والأستاذ يعقوب القاهرة حالياً والمسبق العام للمشروع المستشار خالد طاهر وكبير أول وزارة العمل السابق.

ضمت اللجنة المحاسبين ابراهيم الأبراشى ود. يحيى الجمل مثليين لرجال الأعمال، ورئيس الشركة العامة للطائرات مثلاً لاتحاد الصناعات (الذى يمثل المستثمرين الصناعيين بالقطاع الخاص) بالإضافة الى مثلى وزارتي التأمينات والعمل واتحاد الغرف التجارية. أما اتحاد نقابات العمال فيمثل د. محمد عبد الله نصار وهو عضو مجلس ادارة الاتحاد عن نقابة عمال الزراعة والمحروم جاد رضوان المستشار القانونى للاتحاد الذى حل محله عبد النعم الغزالى عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى وهو سكرتير الاتحاد للاتصال السياسى.

هذه هي اللجنة التى حرصت على السرية الكاملة فى إعداد مشروع القانون، ونجحت فى ذلك حتى ديسمبر ١٩٩٣... ولم يطلع على التفاصيل خلال الفترة من ٩١ - ١٩٩٣ سوى خبراء منظمة العمل الدولية، إحدى الجهتين المصولتين للمشروع، وكان المبرر مراجعة مواد المشروع على ضوء لاتفاقيات الدولية التى وقعتها الحكومة المصرية، أما



مصطفى عبد العازى

١٩٧٨ بما فيها من حقوق ومكتسبات للعاملين بالقطاع العام، سواء بالنص على حد أدنى للأجور وحد أقصى لساعات العمل، أو نظام متدرج للمعاشات والترقيات وفق ضوابط محددة، وضوابط أخرى لمنع الفصل التعسفى وخلافه.

ولهذا.. ورغم أن القانون لم يكن خاصاً بعلاقات العمل وإنما بشكل الملكية أساساً فإنه نص فى مواد الاصدار على إلغاء القانون ٤٨ والرجوع فيما لم يرد فيه نص الى قانون العمل التردى ١٣٧ لسنة ١٩٨١..

ونص فى المادة الرابعة من مواد الاصدار فسقط لأحكام هذا القانون لشركات قطاع الاعمال العام بنفس حقوقهم وامتيازاتهم المادية والعينية السابقة، وبذلك فإن كل من يعمل بتلك الشركات بعد صدور هذا القانون يتم التعامل معه وفق المعايير الاقتصادية.. أو بمعنى أدق وفقاً لتواعد سوق العمل الحر التى كانت الحكومة فى نفس العام - وليس هذا مصادفة - لصياغتها، والتى كانت تطبق فعلاً - بالخروج عن القوانين القائمة وقتها - فى مواقع القطاع الخاص بالمدن الجديدة، تحت اسم ويصر أجهزة الحكم، ويمارسته غالباً، خاصة فى العلاقات بين مكتب عمل العاشر من رمضان والمستثمرين بالمدينة..

فعمال المصانع بتلك المدن كانوا يكتبون استقالات غير مؤرخة فى لحظة تعيينهم.. وتنص عقود عملهم على أجور أقل كثيراً مما يتقاضون ليسهل على صاحب العمل تخفيضها إذا اراد، وليشهرب من ناحية أخرى من سداد التأمينات

★★

سنة تشريعات لعلاقات عمل جديدة فى مطبخ حكومة البنك الدولى



نبيل عبد العنبى

لنفس الحجة.. فإن احداً حتى الآن - بما فى ذلك قيادات نقابية وسياسية داخل الحزب الحاكم - لم يعرف، لماذا أو كيف صاغوا هذا المشروع المجدد؟ وعلى أى أساس تم تقدير المبلغ الكافى للتسريع؟ ولماذا يتم التراجع عنه؟

ورغم ذلك.. فقد توالى التصريحات مؤخراً، خاصة من رئيس جهاز التنظيم والادارة عن مثل هذا المشروع الذى صيغ سراً فى لجنة من الجهاز وممثلى وزارات المالية والاقتصاد والصناعة وقطاع الاعمال العام... وما زال المشروع ينتظر دوره فى الوقت الذى يراه الحكم مناسباً للتخلص من ٢٥٪ من العاملين بالحكومة على الأقل طبقاً لشروط الصندوق والبنك الدوليين أى حوالى مليون وربع مليون عاملاً.

خطوة انتقالية بالقطاع العام لأن القطاع الأكثر نشاطاً فى الحركة العمالية والنقابية يتركز فى مواقع القطاع العام، أدركت الحكومة انه من الصعب عليها تفسير علاقات العمل داخله دفعة واحدة لغتناسب مع تشجيع الخصخصة وتسبب ألبات السوق. ولهذا كان لابد من خطوة انتقالية قهد لذلك.. فصدر بين عشية وضحاها فى ٢٠ يونيو ١٩٩١ قانون قطاع الاعمال العام.. ليقتررب عملياً من قطاع الاعمال الخاص.. كانت الاهداف الحكومية من هذا القانون عديدة منها.. رفع قبضة الحكومة عن القطاع العام قهيداً لتغيير شكل ملكيت وتسهيل خصخصته، وبيعه للمستثمرين أياً كانت جنسيتهم تحت شعار زائف يسمى توسيع قاعدة الملكية، وهو ما أعلنه رئيس الوزراء فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى يناير ١٩٩١.. هدف آخر يتصل بموضوعنا هذا كان وراء اصدار هذا القانون، وهو إلغاء علاقات العمل التى كانت سائدة فى هذا القطاع والتى كانت واردة فى القانون ٤٨ لسنة

احزاب مصر وثباتها العمالية والمهنية وجموع العمال قد كان وما زال - محرماً إنشاء اسرار المشروع بينهم

غريوم ديسمبر

في ديسمبر ١٩٩٣ كانت اللجنة قد انتهت من اعداد المسودة الأولى للمشروع .. وبدأت مرحلة تمهيد الاجراء النقابية وغيرها للسير به .. فحاضرت اللجنة اتحاد النقابات لارسال مجتمعات كل منها من ١٥ عضوا لبعث التدريب الادارى بالزمالة التابع لوزارة العمل، لمعد دورات تحت شتران والتصرف بقانون العمل المرحه ..

ولجئ الحاضرون من النقابيين - الذين هم خارج اطار اللجنة - بأن هناك هدفا آخر فلم يعرض عليهم مشروع القانون .. واقتصرت الدورات على معاضرات وادارة مناقشات حول الافكار التي يستهدف صياغتها في علاقات العمل الجديدة لجس نبض القيادات النقابية من جهة وترويج تلك الافكار من جهة أخرى . وتجسدت تلك الافكار في:

بالانتقال من عصر المواجهة بين أطراف الانتاج الى عصر المشاركة بينها.

جهاد الحكومة وحرصها على توازن المصالح بين العمال وأصحاب الاعمال.

قانون جديد للعمل يكون اقتصاديا صرفاً ولا علاقة له بالقضايا الاجتماعية.

وبدأت احتجاجات النقابيين وانكشفت خيوط المزامرة وأدنا تلو الآخر على صفحات «الأهلي» و«اليسار» وتوالى على صفحات الصحف اليسارية والمعارضة الأخرى.

مصر .. «سوق للرجالة»

ودسوق للرجالة» يعرفه المصريون حتى الآن في مناطق معينة بالقاهرة والمدن الكبرى .. مثل كوبري نصر الدين بأول طريق الهرم ، وميدان المطرية، وبعض المقاهى التي يتواجد فيها يرميا مواطنون من سجن مختلفات ينتظرون مقاولي الأثفار لتسليمهم أن وجدت فرص عمل في سوق الفواعية أو الخازين وخلافه ..

أما علاقات العمل التي تجري صياغتها في مشروع قانون العمل الموحد، الذي بلغت عدة مسوداته بعد المحلات الصحفية والحزبية - خاصة من قري وصحف اليسار - ست مسودات حتى كتابة هذه السطور .. لأنها علاقات تستهدف كما يقول

نبيل عبد الفتى عضو الأمانة للقول والنسج ومصطفى عبد الفتار أمين عام نقابة العاملين بطلب الشركة .

وفتحى محمود أمين العمال بالحزب الناصري، اخضاع أكثر من عشرة ملايين عامل بالقطاعين العام والخاص لعلاقات عمل جديدة تحكمها المعايير الاقتصادية الصرف، طبقاً لما يراه أصحاب الأعمال، وإطلاق سلطات أصحاب العمل بالتالى في تحديد الاجور والمزايا العينية والمادية، وحجم العمالة بل واغلاق المنشآت ان ارادوا - وتحول الحكومة - باسم الجهاد وتوازن المصالح الى مجرد أداة لتنفيذ القانون الذي يعطى أصحاب العمل كل شئ وسلب من العمال كل شئ، حتى حقوق الرئيسى في الاحتجاج ، والضبط لتحسين شروط البيع للسلعة الوحيدة التي يملكونها وهي قوة عملهم ، بأجر يتناسب مع جهدهم ومع تزايد أعباء المعيشة واحتياجاتهم هم وأسرههم .. فالشروع بقيد حق الاضراب بقبود تجعله شبه محرم . فشرع بموافقة ثلثى النقابة العامة التي لا يملك عمال المصنع محاسبتها لأنها يتم اختيارها من مواقع منتشرة على مستوى الجمهورية ، في مستوى انتخابى بعيد قاما عن المراقب.

ويضيف النقابيون الثلاثة ان المشروع يستهدف ايضا منح الاستثمارات الاجنبية والمالية امتيازات اضافية لا مثيل لها في العالم، بالإضافة الى ما حصلوا عليه من إعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها .. فهو يقدم لهم سوقاً للعمل يخضع لشروطهم فقط ، وهو أيضا يملئ بهمال تنظيمهم النقابى عاجز وضعيف ومستلبد منهم بفعل هيئة الحزب الحاكم على قيادته العليا .. وهو سوق أيضا يكتنظ بالمعطلين الذين تجاوزوا ثلاثة ملايين عاطل طبقاً لتقارير البنك الدولي - التي تؤمن بها الحكومتى - ومجلس الشورى الذي تسيطر عليه ، والسفارة الامريكية التي تمتلك كل البيانات عبر الحكومة نفسها . هذا السوق الذى ينتظر مزبدا من المعطلين مع استكمال حلقات الخصخصة وآليات السوق بضيق قاما شروط الاختيار أمام العمال الذين سيقبلون العمل بأية شروط بينما تدعم القوة التفاوضية أو الاجبارية لأصحاب الاعمال.

استكمال الحلقات

ومن الطبيعى ان يستوجب تغيير علاقات العمل تغيير كافة التشريعات المتصلة بها ، كالتأمينات الاجتماعية ، والتأمين ضد المرض (أى التأمين الصحى) لتأخذ في

الأخرى إبعادها الاقتصادية وتسف الهدف الجوهري الذى انشئت من أجله ... كما انه لابد من تغيير قانون النقابات العمالية لاعطائها استقلالاً شكلياً عن الجهات الادارية لتزج أحد عوامل التوتر داخل الحركة النقابية، مع تركيز السلطات فى يد المستويات العليا للتنظيم النقابى الخاضع لهيمنة الحكومة ، بالاغراءات غالباً ، وبالتهديد ان لزم الأمر ! بالإضافة الى التشريع لالغاء قسبيل العاملين فى مجالس الادارات، وهو ما سيكون تحصيل حاصل فى حالة خصخصة قطاع الاعمال العام، بالبيع بالمزاد أو الصفقة أو عبر تفكيكه الى صورة أسهم للعاملين بنسبة ١٠٪ وغيرهم بنسبة ٩٠٪.

قانون فى الزحام

وفى ظل هوجة التشريعات الخطيرة التى يسعى الحكم لاصدارها بهذا الشأن .. تم الانتهاء من اعداد مشروع قانون بشأن التأمين ضد المرض - المبرر الذى تعلنه الحكومة ان هيئة التأمين الصحى مدينة للتصديقات يبلغ ٢٤٠ مليون جنيه .. وأن الخدمات بالهيئة قاصرة ، والمحل كما تراه تشريع يرفع نسبة اشتراك أصحاب المعاشات الهزيلة من ١٪ الى ٢٪ ، ويحمل المؤمن عليهم ثلث قيمة ثمن الادوية التى تصرف لهم خارج المستشفيات، وتخفيض الى الربع فى حالة الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديثها قرار من وزير الصحة. والخطر ان المشروع يتضمن المادة ٧٢ مكرر التى تنص على أنه «يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصحة تعديل قيمة الاشتراكات الشهرية والمساهمات المنصوص عليها فى المادة ٨٣ بشأن تمويل صندوق علاج الأمراض واصابات العمل، مما يفتح الباب لزيادة أعباء العمال وأصحاب المعاشات كلها وأت الحكومة ان اقتصاديات الهيئة تتطلب ذلك، دون ان تسهم الحكومة بيلم واحد من أجل هذا الدور الاجتماعى الذى لا يخلو مجتمع رأسالى فى امالم مسا

أنتم معنا اذن فى أن مصر مقبلة على سوق عمل جديدة يحولها كلها الى «سوق للرجالة»؟ وفى أن وعيباً جديداً لابد ان يتشكل واساليب عديدة لحركة العمال والجماعات المنظمة يجب ان تبدأ؟

المجالات ولصالح أغلبية الشعب وليس أقلية محدودة العدد. وسوف تتضح هذه الفكرة أكثر عندما نستعرض بعض البيانات التي توفرت أخيرا في هذه القراءة السريعة للواقع المصري الراهن.

-١-

العمال والاقتصاد

تؤكد هذه الأرقام والبيانات أن العمال المصريين هم السند الحقيقي والدعم الأساسي للاقتصاد القومي على عكس ما روج له طوال العشرين سنة الماضية حيث تم التشكيك بشدة في كفاءة العامل المصري وقدرته على الإنجاز واستعداده للعمل. وكتب كثيرون عن تخلف العمال وتحول القطاع العام إلى تكتية بفصل محصن العمال ضد الفصل التعمسفي وأنه لا حل إلا ببيع القطاع العام الذي أصبح عبئا على المجتمع وعلى الدولة والتخلف من العسالة الزائدة وأخذ من الامتيازات التي حصل عليها العمال. وفي تقرير مركز المعلومات بمجلس الوزراء دحض كامل لهذه الافتراءات سواء فيما يتعلق بدور العمال أو بأداء القطاع العام. يستعرض التقرير المؤشرات الاقتصادية لكفاية الأداء بالقطاع العام في العمام المالي ١٩٩٢/٩١ (النتهي في ٣٠ يونيو ١٩٩٢) مقارنا بأداء العام السابق له ١٩٩١/٩٠. ويتضح منها مايلي:

**** بلغت إنتاجية العامل من القيمة المضافة الإجمالية ٢٠.١٥ جنيه مقابل ١٥.٧٤٥ جنيه في العام السابق بمعدل تطور ١٢.٧٪ وبلغت إنتاجية العامل من إيرادات النشاط الجاري ٥٨٦.٢ جنيه مقابل ٤٨٠.٣٤ جنيه في العام السابق بمعدل تطور ١٢.٢٪.**

**** بلغت ربحية الجنيه أجر ٧١١ جنيه مقابل ٦٦٩ في العام السابق.**

**** بلغت ربحية العائد على إجمالي الأموال المستثمرة في شركات القطاع العام ٧.٣٪ مقابل ٦.٤٪ في العام السابق.**

**** بلغت القيمة المضافة الصافية المتحققة في شركات القطاع العام ٩١٣٣ مليون جنيه مقابل ٨٦٨٥ مليون جنيه في العام السابق بمعدل ١.٥٪.**

**** بالإضافة إلى هذه الحقائق المنشورة في تقرير مركز المعلومات فإن مدخرات العاملين في هنتى التأسيسات الاجتماعية والمعاشات المستثمرة في بنك الاستثمار القومي والتي تشكل عصب نشاط هذا البنك**

قراءة

في الواقع المصري

عبد القفار شكر

وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة «أول تقرير عن التنمية البشرية في مصر ١٩٩٤». الصادر عن معهد التخطيط القومي بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وشارك في أعداده باحثون مشهور لهم بالكفاءة دوليا. هذا بالإضافة إلى مقالات الدكتور محمود وهبة رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين بجريدة الأهرام عن «اقتصاديات الفقر وعلاجه»، ومشروع قانون العمل الموحد الذي تستعد الحكومة لعرضه قريبا على مجلس الشعب. وسوف نركز في قراءتنا لهذه الوثائق على بعض القضايا الأساسية التي نعتقد أنها تؤثر بشدة في الواقع المصري الراهن واحتمالات المستقبل. وبهذا قبل أن نبدأ التأكيد على أننا لا نعتبر سياسات الحكم شرا كلها بل نعلم أنها تحقق نجاحات ملموسة في بعض المجالات مثل مشروعات البنية الأساسية وقد حققت مصر في السنوات الأخيرة تقدما في المكونات الثلاث كدليل التنمية البشرية حيث زاد معدل القراءة والكتاب للبالغين بمقدار ١٣ نقطة مئوية فيما بين عامي ١٩٧٠، ١٩٨٠، وارتفع العمر المتوقع عند الميلاد بمقدار ١٤.٤ سنة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠. وحق نصيب الفرد من الدخل معدلا حقيقيا للنمو بلغ ٣٪ في المتوسط سنويا خلال العقود الثلاثة الماضية، ولكننا نأخذ على هذه السياسات بالرغم من هذا التقدم وما تحقق من إنجازات أنها لا تستفيد من إمكانيات ومقومات متوافرة بالفعل لتحقيق نتائج أفضل وأد كان من الممكن في ظل سياسات أخرى أن تتحقق نتائج أفضل في كل المجالات وليس في بعض

عائينا طريلا من عدم توفر بيانات كافية عن التطورات الجارية في المجتمع المصري وخاصة في المجالات الاقتصادية الأمر الذي كان يحد من قدرتنا على متابعة هذه التطورات والحكم عليها، وفي الفترة الأخيرة ونتيجة لتطورات أدوات البحث وتعدد مراكز البحث والمتابعة بدأت تتوفر معلومات وبيانات من مصادر متعددة تسمح للمراقبين والمحللين أن يتفهموا بشكل أفضل طبيعة واتجاه هذه التطورات.

ومن المهم في هذا الصدد أن البيانات المتوفرة حاليا تستند معظمها إلى مصادر حكومية والاحصائيات الرسمية كما أن بعضها يأتي من هيئات دولية وأجنبية ومن باحثين وأسمانيين وبالرغم من ذلك فإنها تحمل كثيرا من الدلالات التي تؤكد الحاجة إلى تعديل جوهرى وبيانات الحكم. وأن الواقع المصري الراهن مليء بالعناقضات التي تغذيها هذه البيانات. وهناك شواهد عديدة على أن المبررات التي تستند إليها الحكومة في اتخاذها هذه البيانات، مبررات غير حقيقية بل هي تمارض مع حقائق الواقع التي توصحها البيانات الصادرة في العديد من الوثائق التي لعبت الحكومة دورا في إعدادها، ولأن ما يجري في مصر حاليا يؤثر على مستقبل كل مصري وله تأثيره بالنسبة لمستقبل هذا البلد فإنه يتعين علينا أن نستعرض ما هو متاح حاليا من بيانات جديدة، وأن نحاول قراءتها والتعرف على احتمالات المستقبل.

وسوف نعتمد في قراءتنا للواقع المصري اراهن على مجموعة من الوثائق الهامة التي صدرت مؤخرا وفي مقدمتها تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن «إنجازات القطاع العام» ويتضمن بيانات عن هذا القطاع حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٢

بلغت ٢٨١٧٨ مليون جنيه في نهاية ١٩٩٢/٩١ لتتحقق منها عائد سنوي متوسطه في سنوات التسع الماضية ١٠.٣٩ مليون جنيه بعدد ٦.٤٪ سنوي أي أن العمال يخسرون سنوي مبلغ ٢٤٠٠ مليون جنيه نتيجة الفرق بين سعر الفائدة الساري وسعر الفائدة المحتض الذي يتحاسب به بنك الاستثمار لترى

*** أسس وزير المالية في مجلس الشعب يوم ١٠ مايو ١٩٩٤ أن العجز الكلي للاستثمارات في ميزانية ١٩٩٤/١٩٩٥ تصل إلى ٨.٥٦٤ مليار جنيه يتم تغطيته بالكامل من مصادر خمس حقيقتية تتمثل في المدخرات من صناديق التأمين والمعاشات وتوفير البريد وشهادات الاستثمار، وكلها مخصصة لتحويل المشروعات الاستثمارية، ومعنى هذا ببساطة أن العمال والفقراء هم الذين يمولون الاستثمار في مصر في المشروعات العامة وليس الرأسماليون.

ومعنى هذا كله أن كل مؤشرات كفاية الأداء، بالقطاع العام إيجابية وتعني زيادة إسهام العاملين كما ركبت في زيادة الانتاج وتعظيم لعائد وتقليل الاستثمار. لهذا عاد على العمال من هذه التطورات الإيجابية.

قد يدهش الكثيرون إذا عرفوا أن نصيبهم قد انخفض وأنه ينخفض على طول الخط في السنوات الخمس الأخيرة ولناخذ مثالا على ذلك نسبة أجور اعمالين إلى الإيرادات الإجمالية بالقطاع العام.

*** كانت نسبة الأجور إلى الإيرادات الإجمالية ٦٩ / ١٠ / ٨٨/٨٧ انخفضت إلى ٨٤ / ٩ / ٨٩ سنة ١٩٩٠/٨٩ انخفضت إلى ٩٧ / ٧ / ٩١ سنة ١٩٩٢/٩١.

*** كانت نسبة الأجور إلى إيرادات النشاط الجارى ٩٧ / ١١ / ٨٨/٨٧ سنة ١٩٩٠/٨٩ انخفضت إلى ٩٢ / ١ / ٨٩ سنة ١٩٩٢/٩١ انخفضت إلى ٨٩ / ٨ / ٩٢ سنة ١٩٩٢/٩١.

وتحدثت هـ. لانخفاض بالرغم من منح العاملين خلال هذه الفترة علاوات اجتماعية بنسبة تتراوح بين ٢٠ / ١٥٢٪ سنوي. أي أن ما تحقق من زيادة نقدية لم يكن متناسبا مع حقيقة العمال من زيادة في عائد النشاط بالقطاع العام. وإذا قارنا ذلك بمعدلات الارتفاع الكبيرة في أسعار السلع والخدمات في هذه الفترة فليس نكتشف أن الأجور الحقيقية للعمال قد نقصت خلال هذه

الفترة وهو ما يعكس بوضوح التزام الحكومة في خطاب التوايا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعهد بالآلا بترتيب على الزيادة النقدية في الأحرار أي زيادة فعلية، معس أن الأحرار بالرغم من الزيادة النقدية لن تكون قدرة على شراء سلع وخدمات أكثر بل أقل. أما بالنسبة للقطاع العام فإن تقرير مركز المعلومات بمجلس الوزراء يؤكد زيادة صافي ما يؤول منه إلى الدولة حيث قيسه ما تحصل عليه الدولة من فائض النشاط والتأمينات الاجتماعية والصرائب والرسوم السلعية والضريبة العقارية هو في زيادة مستمرة في السنوات الخمس الأخيرة فقد كانت الدولة تحصل من القطاع العام على مبلغ ١٩٤٩ مليون جنيه سنة ٨٨/٨٧ ارتفع إلى ٢٨١٢ مليون جنيه سنة ٩٠/٨٩ ارتفع إلى ٤.٩٨ مليون جنيه سنة ٩٢/٩١.

م بالنسبة للشركات الخسرة بالقطاع العام فإن بيانات مركز المعلومات بمجلس الوزراء تشير إلى أنها في ٣٠ يونيو ١٩٩٢ وصلت إلى ٩٥ شركة من إجمالي ٣٨٠ شركة وذلك مقابل ٦٢ شركة في العام السابق، وأن الخسائر قد تضاعفت ثلاث مرات في عام واحد وهو أمر يشير لتساولات شديدة. ويؤكد ما قبل من قبل عن أن الحكومة تعتمد تخفيض شركات القطاع العام بمنع لاستثمارات فيها تمهيدا للتخلص منها. فكيف تتردد الخسائر ثلاث مرات في عام واحد وكيف تتضاعف خسائر الشركات في عام واحد ما لم يكن ذلك نتيجة أسلوب الإدارة ولا علاقة له بدور العمال في الانتاج خاصة وأننا نعلم أن العديد من هذه الشركات دفع دفعا للسحب على المكشوف من البنوك أي أغرقها في الديون، ومثل ذلك شركة مصر حبر حلوان التي زادت خسائرها في السنة الأخيرة وحدها من ١٣٦.٣٤ مليون جنيه إلى ٩٤٩٣٦ مليون جنيه وشركة النصر لتليفزيون التي زادت خسائرها خلال نفس العام من ٩٧٦ / ٦ مليون جنيه إلى ٢٨ ٧٣ مليون جنيه وشركة أبو زعبل للأسمدة من ٣٩١ / ١٥ مليون جنيه إلى ٣٦٣٩ مليون جنيه.

هكذا تنطق الأرقام بالحقائق فدور العمال وأتباعهم في الانتاج يتزايد وصافي ما يؤول للحكومة من القطاع العام يتزايد بسما تقاس الحكومة سياسة تحصيل شركات القطاع العام وتصر على سحب وتشفص من حقوق العمال

وأحرورهم، فهل هذه هي السياسة السليمة لإقصاد الاقتصاد المصري من أزمتته الراهنة؟

٢- العدالة والفقر والحرمان

هناك جانب آخر تكشف عنه البيانات المتوفرة في هذه الوثائق وهو المتعلق بعدالة التوزيع، ومدى قدرة السياسات الحالية على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وما يعانيه الإنسان المصري من حرمان وفقر، وماتعابه المنظمات من تفاوت واحتلال في الخدمات والمشروعات الاستثمارية، يقول تقرير التنمية البشرية -مصر ١٩٩٤ أن التسمية البشرية هي توسيع خيارات الناس وأن ذلك يتحقق من خلال ثلاثة عناصر هي طول الأجل وحجم المعرفة (التعليم) والدخل. من هنا نزن هدف التنمية البشرية هو تأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان التي تساعد على توفير هذه العناصر الثلاثة مثل حاجات الطعام والكساء والمأوى وحاجات التعليم والرعاية الصحية والنقل والمرافقات، فضلا عن خدمات المرافق العامة. وأنه يتعين طبقا لهذا المفهوم إشباع هذه الحاجات معا وليس على أساس إختف عنها لسلم أولويات أيا كان ترتيبها وأن مصر تواجه حالي ثلاثة تحديات في آن واحد، إذ يتعين عليها استعادة التوازن الاقتصادي، وزيادة عوائد تيج المحلي الإجمالي، وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع المصري وتتضمن التقرير مسحا كاملا لما تحقق في مجال التنمية البشرية في مصر من خلال متابعة مدى إشباع الحاجات الأساسية وتوفير الخدمات وتطوير الإنتاج. الخ حيث يتضح أن الفقر يمثل مشكلة أساسية وأن البطالة أصبح لها صفة هيكلية وتغذيها تشوهات السياسة المتبعة وهذا لم يتم حل مشكلة البطالة فإنها ستعرض مسار التنمية للتعرض. كما يبرز أوضاع عدم العدالة والحرمان البشري القائمة في المجتمع ولا يقلل عن رصد مظاهر التدهور التي حدثت في مجال البنية الأساسية والخدمات التعليمية والصحية.

* بالنسبة لتوزيع الدخل ظل نصيب أفقر ٢٠٪ من السكان في الدخل في الريف ثابت بينما انخفض في الحضر إلى ١١.٩٪ سنة ٩١/٩٠، أما نصيب أغنى ٢٠٪ من السكان فقد زاد في الريف من ٣٧.٧ سنة ٨١/٨٢ إلى ٤١.٥ سنة ٩١/٩٠ في الحضر من ٤٠.٥ إلى ٤٣.١ في نفس الفترة

**** نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان سنة ١٩٩٠ ٢٣.٩٪ والفقراء المدقعون ٧.٩٪** بينما يقر تقرير الأمم المتحدة أن السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ١٢.٦٪ مليون منهم ٧.٢ مليون في الريف، ويقدم الدكتور محمود وهبه رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين تحذيراً من أن مصر قد تقع تحت خط الفقر المطلق بقياس المستوى العالمي في نهاية ٩٤ ويستند في هذا التحذير إلى دراستين الأولى (علاج الفقر خلال مرحلة التكيف الهيكلي) التي أعدها بعثة خاصة للبنك الدولي زارت مصر عام ١٩٨٩ ودراسة أخرى للمفكر الاقتصادي بنت هانسون عن البلدان النامية وصدرت في سلسلة الاقتصاد السياسي للفقر والعدالة) يتحدد مقياس الفقر في أي بلد في العالم باعتبار الفقير من يقل دخله السنوي عن ٣٧٠ دولار بأسعار ١٩٨٥، وبهذا المقياس قدرت بعثة البنك الدولي أن نسبة أفقر الفقراء إلى عدد سكان مصر تبلغ ٢٤.٢٪ في القرى ٢٢.٥٪ في المدن بينما متوسط هذه النسب في جميع الدول الإفريقية عام ١٩٨٥ حوالي ٢٠٪ في القرى ١٤٪ في المدن، وتشير آخر إحصائيات ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢/٩١ إلى اتجاه هذه النسب للارتفاع. ويقدر د. محمود وهبه عدد الأسر الفقيرة موزعة على المحافظات كالتالي: بني سويف أكثر المحافظات فقراً ٧٧.٨٪ تليها المنيا ٦٣.٩٪، أسيوط ٥٨٪، الفيوم ٥٥٪ القليوبية ٥٣.١٪.

**** بالنسبة للحرمان البشري هناك ٧.٤ مليون مواطن بدون مياه مأسرة، ٢٤.٩ مليون مواطن بدون صرف صحي، ١.٦ مليون طفل خارج المدارس الابتدائية والثانوية، ١٦.٥ مليون أمي من البالغين منهم ١٠.٥ مليون امرأة**

**** بالنسبة لاختلال توزيع الخدمات وتفاوت دليل التنمية البشرية بين المحافظات فإنه يوجد انخفاض في جميع مؤشرات التنمية البشرية في محافظات بني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج سواء في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو العمر المتوقع عند الميلاد أو معدل التحصيل العالمي. وهذه المحافظات تحت المراكز الأخيرة بالنسبة لدليل التنمية**

البشرية كما يتضح التفاوت من الأرقام التالية معدل القراءة والكتابة للبالغين يبلغ ٦٥٪ في محافظة القاهرة ٣٨.٣٪ الفيوم، أسيوط ٢٩.٣٪ قنا، ٢٩.١٪ المنيا، ٢٨.٣٪ سوهاج. ونسبة المستفيدين من الشبكات العامة لمياه الشرب القاهرة ٩٥.٦٪، القليوبية ٦١.١٪، سوهاج ٢٩.٥٪ قنا ٣٥٪. أما أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ أسرة فإنها في القاهرة ٩٥٨، كفر الشيخ ٦٠٥، المنيا ٤٩٩، بني سويف ٤٨٣، اليوم ٤٢٤، سوهاج ٢٩٩.

هكذا فإننا نلاحظ مدى تدني الوضع في محافظات الصعيد ونفهم لماذا تشهد ظاهرة التطرف هناك ولماذا تكتسب جماعات العنف كثيراً من الشباب في هذه المحافظات، وتدرك من هنا العلاقة بين التنمية وبين الاستقرار، وأنه مالم يتحقق عدالة في توزيع مشروعات التنمية، ويتم الإسراع بوتيرة التنمية في محافظات الصعيد فإنها ستظل مواقع لملتهبة يملأها الغضب لتدني أحوالها المعيشية.

**** يؤكد تقرير التنمية البشرية العلاقة بين التنمية البشرية والديمقراطية وأن الحرية شرط ضروري في عملية توسيع اختيارات الناس، والمشاركة عنصر لا غنى عنه في هذه العملية، ويشمل هذان العنصران، الحرية والمشاركة دعامتين رئيسيتين للديمقراطية ومن ثم فإن الديمقراطية السياسية جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية.**

٣- حزاء سمنار

بينما الأرقام والتقارير تؤكد أن اختلال العدالة تهدد استقرار المجتمع، وأن حماية الفئات الضعيفة شرط ضروري للتقدم في طريق تنفيذ سياسة التكيف الهيكلي، وأن البطالة تشكل خطراً على مسار التنمية فإن الحكومة تعد مشروع قانون جديد للحمل يتضمن أحكاماً تنقّص من حقوقهم المستقرة وتفتح الباب أمام مزيد من البطالة وتجرد هذه الفئات من أي حماية رغم دورها الواضح في دعم الاقتصاد القومي وتكفي هنا بالإشارة إلى أهم التعديلات دون الدخول في التفاصيل.

**** تعطى لصاحب العمل حق الإغلاق الجزئي والكلي، وسياسات على ذلك من الاستغناء عن العمال، وحق تعديل شروط العقد، وحق إنهاء خدمة العامل دون العرض على اللجنة الثلاثية أي إلغاء مبدأ عدم الفصل التام في فائدة لجأ العامل للقضاء بوقت صرف مرتبه حين انفصل في الدعوى بينما كان من حقه خالياً الاستمرار في صرف**

المرتب حين الفصل في الدعوى

**** لا يحسد الأجر وملحقاته ويعمل توضيح سلم الأجر طبقاً لتدرج الوظيفة ويترك ذلك كله للمفاوضة بين العمال وصاحب العمل. ويعطى لصاحب العمل حق تحفيض الأجر.**

**** يعترف بحق الإضراب ويقرر له شروطاً تجعله في حكم المستحيل عملياً حيث يصب على ضرورة اللجوء أولاً إلى التفاوض والتحكيم والوساطة ثم موافقة ثلثي مجلس إدارة النقابة العامة وليس للجنة النقابية المنشأة كما يشترط إرسال خطاب مسجل قبل بدء الإضراب بأسبوعين ولا يجوز بدء الإضراب إذا لم يتسلم صاحب العمل هذا الخطاب**

**** يحفض الاجازات الاعتيادية والسنوية ويلغى الاجازة المرضية مدفوعة الأجر ويخفض اجازة الوضع للمرأة العاملة ويزيد ساعات العمل إلى ٨ ساعات يومياً بما يعنى تخفيض الأجر عملياً.**

**** يفرص على العمال دفع رسوم التقاضي بعد حكم أول درجة إلا إذا قررت لجنة المساعدات القضائية غير ذلك، وسوف يشترط على عرض الأمر على لجنة المساعدات القضائية تأخير رفع الدعاوى وإهدار حقوق العمال.**

وهناك تعديلات أخرى عديدة يمكن وضعها جميعاً تحت عنوان أن العمال يلقون من الحكومة جزاء سمنار فالبرغم من دورهم في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الانتاج والالتزام بالقرارات الشرعية إلا أنها تسلبهم حقوقهم المستقرة في تشريعات العمل، وطبق لأحكام القضاء وما تتضمنه المواثيق الدولية الخاصة باتفاقيات العمل

٤- إلى أين تسير مصر؟

ستطيع أن تتبنا بالمسار الذي ستتخذه الأحداث في مصر في الشهور والسنوات المقبلة القادمة إذا أصرت الحكومة على مواصلة سياساتها دون أن تأخذ لما يقدمه الواقع وما توصلت إليه الدراسات العلمية من استنتاجات خطيرة بشأن مستقبل عملية التنمية إذا لم تحل المشاكل الأساسية التي تواجهها ابتداء بتحقيق العدالة وحماية الفئات الضعيفة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة الفقر. هذا ما تؤكد قراءتنا السريعة للواقع المصري الراهن على ضوء هذه التقارير والشهادات التي تأتي كلها من مصادر وأسماء لها ليعطى الحكم ومعدل سياساته التي تزيد حدة الأزمة أم يسير بالبلاد إلى الهاوية؟

ابن مسئول كبير

وحكايات

فيروز الشربوب ؟

المستوردين.

** قيل انه عطل صفقات مع الهيئة العربية للتصنيع لحساب ناس في القطاع الخاص.

** وهو يدير ٣ شركات ويساهم في ١٥ شركة وعضو مجلس ادارة في شركة سيارات.. وهر لا يحضر بالطبع لأن المهم النفس).

** حصل لشركة سيارات اوروبية على مساعدات من وكالة التنمية الدولية الامريكية، في سابقة لا مثيل لها.

** وذكروا انه هو الذي أوقع رئيس شركة للتجارة الخارجية، في الحيلة، ثم انسحب.

** وأنه كان ضالعا في حادث شمشون مصر الجديدة ، الذي شتم فيه الناس رائحة شياطين وسلاح ومثله.

** وعندما انتشرت شائعة بان الحكومة ستبيع صحيفة «الاهرام» قيل انه يصدد الاتفاق مع شركا، على شرائها.

** وكان ابن المسئول قد بدأ البنزين الواسع في الغردقة، ثم انطلق قطار العمر .. الأعمال ، حتى ان كل من يرى قطعة أرض دنضيفة ومسورة سراء كانت على البحر أو على النيل، يقول انه اشترها او كان وسيطا في بيعها.

** وتردد ايضا انه يشتري شراء احدى شركات التوكيلات الملاحية، ويبدو ان هذه المقولة انطلقت من وجود علاقة قريبة، بين والده الابن، وبين مسئول كبير في الشركة القابضة المعنية .. اضافة الي ان الحكومة كانت قد اعطت لها ستبيع التوكيلات بالفعل.

** وأيضا كان قد طلب قرضا ضخما بلا ضمانات ، وعندما عرض الامر على مسئول البنك المركزي، رفض، وقد ازيح هذا المسئول فيما بعد.

** وتحدثوا عن علاقته بتسهيل توزيع العقد العجيب لشركة السباحة التي اقامت فندقا على أجمل منطقة بنيل اسوان وهي

مضاج قط

** له علاقة بشراء ديون مصر، خاصة الدين الصينية.

** قدم تسهيلات تجارز القانون لاحدى جمعيات استصلاح الاراضى ، غير ان قرارا صدر لتصحيح هذا الوضع.

** عمل شريكا لابن مسئول اسباني برضا في تصدير خردة النحاس والالومنيوم ، وعطلا لفترة صدور قرار ينظم تلك التجارة. ** يعمل وكيل لشركة طيران مصرية، وكان وسيطا في شراء طائرات مدنية ، وفي بيع طائرات قديمة.

** يمتلك ٢ طائرة خاصة، وفيلا يصل لسنها الى ٦٠ مليون جنيه (ثم قيل ان الفيلا المقصودة لم يربى فيها بعد).

** كان مع آخر وراء صفقة سلاح لم تكتمل للسعودية وقد منعا من التعامل مع السعودية بعد خلاف حول نسبة العمولة.

** قال لصاحب محل قطع غيار سيارات افغانى ، بالمهندسين خذ اسمى ونشتراسم فى الأرياح وقد حدث.

** أيام أزمة السكر السعوية (بنسلا- يرخص) قيل انه راء تأخير اصدار قرارات تحكم السعر والأوزان ، لاهداف يزنيسية مع

لا أحد حتى هذه اللحظة، يدري ماذا كان سببهم عمله لمواجهة هذه الحالة المحيرة والمتبسة والحساسة، لو لم تكن الصحافة قد اخترعت صيغة: مسئول كبير فعل كذا أو ابن مسئول كبير ارتكب كذا.. أو .. أو.. وهي الصيغة التي تلجأ اليها الصحف حين تخشى عراقب النشر المكشوف، أو حين يتوالى لديها البقن، دين ان تصرف المستندات، عن قيام شخصية لها سطوة ، بارتكاب جرم مالى أو أخلاقى أو سياسى. ولا ننسى ان الصحف (الصنراء هنا بالطبع) قد تستخدم هذه الاداة للابتزاز، والتزويغ من طائلة القانون فى نفس الوقت. لكن ليس كل ذلك كله بيت القصيد.. لأن الحالة التي نحن بصدد، تنسج مجالا خصبا للبحث الاجتماعى ، قبل القانونى والسياسى حتى، ويصرف النظر عما اذا كان بعض ما يقال صحيح أم لا أو كله غير صحيح أم لا

الحالة باختصار انه تحت هذه الصيغة، صيغة «ابن مسئول كبير»، تناقلت الصحف والألسنة، ما يلى، على مدار اعوام قصيرة ، وهذا بعض من كل: ** هو صاحب مصنع البلاط الاحمر ، الذى ساد ارضة الجيزة والقاهرة ، فحاة وعمال على بظال.

** مشار لصاحب مصنع كبير بالعاشر. ** أقام علاقات بزنىس مع الجوهري انا. نولى الاخير قيادة المنتخب. ** اشترى قرشا لشملا ثم باعه محققا ٥ مليون حنيه ربحا



المنطقة التي ما كان يجب ان يقام عليها بناء من الاصل، فضلا عن عيوب العقد. * وأخيرا ذكرت الاسرار الصحفية انه كان رواة اساء عقد لجميع تلفزيونات الى منتج قطاع خاص معروف، في احدى المدن الجديدة، بعد ان كانت احدى الشركات العامة على وشك توقيع العقد.

الدلالة

من الواضح اذن انه كان لابد ما دام ابن المسئول الكبير، يعمل في اليزنس، من خلال شركته بمدينة نصر، ان يتم تقديم اعلى درجات الشفافية الممكنة حول نشاط هذا الابن، حتى يتعرف الرأي العام، على مدى مشروعية وقانونية ما يقوم به، وهل يخلو من شبهة استغلال الفترة أم لا وماذا يفعل هذا الابن حيال الراجبات الضريبية والجمركية؟ وماذا تقدم له البيروقراطية أو يقدم له رجال الاعمال؟

ومن الواضح اذن انه في ظل بلد تحكم اوضاع الصحالة فيه قوانين صدرت في عهد الطاغية اسماعيل صدقي فان الصحف ستظل تنسج على نفس القوالب دون تحقيق اي تقدم في القضية لا من ناحية موقف الابن، ولا من ناحية صيغ العمل الصحفي وحرياته ومسئوليته .. والمعروف ان القانون المصري يرتب عيب الاتبات على الصحفي لا العكس، خلافا لما هو موجود في كل قوانين العالم.

* وسيترتب على هذا في تلك القضية واحد من احتمالين: إما أن ينصرف الناس عن الاهتمام بمثل تلك الاخبار، على اساس انها «نخع» أو استسهال أو قهركة، أو بلا سند .. هذا إذا لم تياس الصحف نفسها من استمرار النشر بتلك الصيغة، واما يتأكد للناس ان كل ما نشر ونشر صحيح قانوانا ازاى مرجحة فساد لا راد لها الا الله، لأن احدا لا يتصور انه يمكن لمسئول أو رجل أعمال أو بيروقراطي، ان يشكر الابن الى ابيه، اذا وقع عليه غبن.

لكن هدف موضوعنا، ليس ايضا كل ما تقدم، وانما هو الحث على ضرورة دراسة تلك الظاهرة .. التي اسببها حكايات غير الغريب، على عكس الفيلم المشهور.. ففي الفيلم كان الناس يبحثون عن نموذج بطل ليردعه كل منهم تصوراتهم عن البطل، ووجوده وفي جالنتنا فان الجمهور العام في مصر، ونظرا لتشابه وتنوع حالات الفساد، وتعمدها (حتى النخبة تياس احيانا من امكانية أن تحتث الديمقراطية وحدها مثل هذا لواقع اكبره. والمربط بالبنسنة) وازاء ذلك يبحث الناس عن نموذج ليردعونه

تصوراتهم عن البطولة الفسادية .. إن هذا التصور ورغم ما ينتج من يأس واحباط مريع ايضا من زاوية انه لو تم القضاء على هذا الفساد لاستراح الجسد كله (ان في الجسد لمضفة).

وهو تبسيط للقضية- أيضا بصرف النظر عن صحة الوقائع من عدمها - له علاقة بالجذور الدينية، واوضاع التطور الاجتماعي للجمهور، كما له علاقة بشئ آخر، هناك يقين شخصي به، هو كراهية الشعب المصري - الليبرالي- للرأسمالية تلك التي تنتج التفاوت والفساد (فالناس العادية، غالبا، لا تحب التدخلات الحكومية، وتؤمن بان على الدولة أن تترك كل فرد يعمل وشأنه، وتلك صيغة بدائية لدعه يعمل دعه يمر، غير انها لا تتصور أن هذه الفلسفة بالذات، هي التي أوصلت إلى كل ما نحن فيه من انفتاح وترسمل وفساد وتوهان وتمايز، ومن هذا القموض يبحث الناس عن مخرج غير واقعي .. وقد وجدوه هنا في ابن المسئول الكبير ليردعوا فيه كل سموات الرأسمالية .. مع أن كثيرين في واقع الحياة الاقتصادية

يشاركون في قيادة اللعبة.

وقد نتج أنه أصبحت سيرة الابن وما يعملها الابن في كل شارع وفي كل حارة ويستند اليه كل شئ فيه مكسب كبير وبطبيعة الحال يستفيد المعنى بهذا الوضع أيضا، لأنه يبيع القضية، ويجعل الإمساك بما فيها مما هو حقيقي صعبا، وهكذا تدور السببية .. وادى احنا بقائنا منارات نتحدث عن مخالفات ابن المسئول فلا احد حقق ولا احد اعين ولا احد واجد.. ولا جمهور عام محددا طرر مطالبه بحيث تصبح الشفافية اطارا حاكما فبما يختص بالذم المالية لكل المسئولين وممارساتهم .. وتستمر حكايات غير الغريب.. ويستمر المثل ان غصن النول انا مش مسئول.

* تنويه جاء في موضوع جميعات المصريين العاملين بالخارج في العدد السابق ان الدكتور محمود وهبه رئيس جمعية المصريين الامريكيين قد عمل في ابو ظبي لسنوات والصحيح انه عمل هناك كمرفد متطوع من الامم المتحدة لاسابيع قصيرة.

فسي ظل سياسات التصدير .. الدمار يهدد صناعة استراتيجية

محمود الحضري

الفجوة ١٠٠ ألف طن فقط، وتكثت بعض الشركات من زيادة إنتاجها لسد تلك الفجوة. ويجرد، سالم قضية خطيرة بقوله أنه في الوقت الذي تم فيه الاكتفاء ذاتيا من الحديد، دخل البلاد ٣٥٧ ألف طن حديد مستورد زيادة عن حاجة الاستهلاك مما أدى الى تراكم وزكرو الإنتاج المحلي وحال دون زيادة هذا المخزون قديم شركة الدخيلة بالمعاقد في آخر لحظة على تصدير ما يقرب من ٢٥٠ ألف طن، وهو السبب في وصول المخزون بنهاية عام ١٩٩٣ الى ١٠٣ ألف طن.

وتتوالى المفاجآت فلى ظل هذا الوضع وفتح باب الاستيراد دخل السوق المحلي خلال شهر يناير وفبراير مارس الماضيين فقط ١٢٠ ألف طن ليرتفع المخزون الى ٢٥٠ ألف طن أي ما يزيد بواقع ٦٠٪ عن الرصيد المطلوب، و٢٤٥٪ مقارنة بنفس الفترة عام ١٩٩٣، و٦٤٧٪ عام ١٩٩٢.

المنافسة من الكتلة الشرقية

يوضح د. محمد أن المنافسة الشرسة التي يواجهها الإنتاج الوطني في حديد التسليح وهي من جمهوريات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي خاصة روسيا وأوكرانيا ومولدو وب علاوة على رومانيا، حيث هناك تشدد سعري بما في ذلك سمولات ورشدي ونقل الى ٢١٠ حتى ٢٤٥ دولاراً، بينما السعر العالي حتى نهاية مارس الماضي يقترح بين ٣١٠ حتى ٣٢٠ دولار بنسبة ١٠٠ دولار عن سعر السوق المحلي والسعر العالمي.

الخطر من منافذ ليبيا

ريزك د. سالم محمد أنه قد صدر تعريفات الحركية الحديدية في ١٣ فبراير الماضي تصعفت الكميات المستوردة،

تتزايد المخاطر وبشكل دائم ضد الصناعة الوطنية، ويصل التهديد الى ذروته مع تنفيذ الحكومة لبرنامجها لتحرير التجارة الخارجية وفتح باب الاستيراد، وخلف الرقوم الجمركية.

وتتشابه المصالح عن قصد وبدون قصد بين المستوردين ودول الاغراق مع سلبات لا تفت ليات لدولة ضد انتاجنا ومصالحنا القومية، والعن على تدمير الصناعة من خلال خطة شبه متفق عليها.

وبعد زمة الملابس الجاهزة وما أصابها من معاناة بسبب الاستيراد، جاء الدور وبشكل أخطر على منتجات الحديد، وعلى وجه الخصوص حديد التسليح، وتواجه استثمارات تجاوزت قيمتها ١٠ مليارات جنيه وإنتاج سنوي نحو ٣ مليارات طن خطر التنصيف والدمار نتيجة اغراق السوق بمنتجات مثيلة دون رقابة أو قيود.

وتكشف المعلومات أن عددا لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من المستوردين، لكبر سيطر على استيراد حديد التسليح تحت اسم شركات استيراد وتصدير أو تجارة باستيراد حديد قيمته ١١٥ مليون دولار سنويا يمكن توفيره محليا ويهدد بموتك الاستيراد أربع شركات عامة هي الحديد والصلب والأهلية للصناعات المعدنية والدلتا للصلب والنحاس المصرية. بالإضافة لعشر شركات، خاصة واستثمارية منها الدخيلة والشانوي ونهراري وقوطة وأولاد عبياد ويعمل بهذه الشركات أكثر من ٣٥ ألف عامل.

استيراد واكتفاء

في البداية يرصد المشكلة د. ابراهيم سالم محمد وزير الصناعة الاسبق ورئيس شركة الدخيلة في أن الطاقة الانتاجية للمصنع المحلية ملئ و ٨ ألف طن حتى نهاية عام ١٩٩٣، بسبب لاسهلات، محلى من حديد تسليح مليون و ٩٠ ألف، وتصيح

وتردت طلبات التصدير من اصحت مساعد بسبب حظراً داهما على لصناعة الوطنية فرغم الصراط على الواردات عن طريق البحر من رالت الواردات عن طريق البحر حظراً، كسر، بل اصحت ليبيا محصة للمستورد من دول العالم لإدخال السلع الحرة، ومنها حديد غسر صالح للاستخدام وتجري تحقيقات حاليا بشأنه. وأمام هذا الخطر اضطرت الشركات

حسبم بقول المنتجون - الى التوقف عن الانتاج بحجة اجراء صيانة دون الحاجة اليها، وتوقفت حوافز العمال، بل هذه بعضهم بالتوقف عن التصدير وتسريع العمال، خاصة ان السعر المحلي شامل ٣٢٢ دولار. ويضيف د. محمد ان اذا كانت أمريكا - أم الرأسمالية والتحرير الاقتصادي - قامت باتخاذ اجراءات لحماية انتاجها بفرض رسوم تعويضية أخرى ٣٦٪ على اسلاك الصلب المستوردة من البرازيل و ٤٦٪ على الوارد من اليابان، فليس لنا مخرج للحماية؟

خطة أمريكية

محمد فريد خميس رئيس المحاد الصناعات يرى ان ما يحدث للحديد يحدث لسلع أخرى، من خلال مخطط دولي هدفه قتل الصناعة، وتقوده أمريكا التي تحكم - العالم مرة بالصندوق ومرة بالمعونة، وأخيرا بلجات -، ويوضح ان المشكلة ايض تكمن في سرعة تحرير التجارة، دون انشاء احزمة وكوادر لحماية الصناعة المحلية والأمر يحتاج لسرعة مكافحة الاغراق بجهاز متخصص، ولجنة دائمة للمراجعة والحماية بالجمارك ووضع سعر حكومي يمثل حد أقصى لسعر الوارد، وتوقيع غرامة على المخالف باعتبارها حالة تهريب.

وطالب خميس بأن تقوم وزارة الاقتصاد بدور بالعن على سرعة انشاء جهاز الاغراق، خاصص يتعلق بالمنازل الليبية التي صبحت خطراً، فهناك كميات حديد وبيع تدخ من مصر عن طريق ليبيا.

تحمل عبارات وضع في ليبيا، بينما الحقيقية غير ذلك يهدد التهريب من سداد ٢٠٪ قيمة جمرك. ولذا مطلوب التشديد في استخراج شهادات المنشأ دون تزوير، واهرام اتفاق بين وزيرى صناعة الحديد لحماية السوق من الاغراق السلمي عن طريق أوكرانيا وغيرها، وبالإضافة الى ضرورة قيام الحكومة بالزام المشروعات الكبرى باستخدام الحديد المحلي.

المستوردون يتحكمون

ويشير كمل عباد - صاحب مصنع حديد

الى ضرورة المراجعة في الجمارك بين البيلت «المادة الخام» والحديد انتم الصنع ، وضرورة رفع سعر الجمارك على الأخير بما لا يقل عن ٣٠٪ لتغطية الفرق في السعر المحلي - وتحصيل المستورد الرسم التعريضي ، مع الالتزام بشهادة المنشأ للوارد من ليبيا.

زيارة العالم

أما عبد الوهاب قوطه عضو مجلس الشعب وصاحب شركة بيروسيبيد يرى ان الصناعة الوطنية تتحمل أخطاء الحكومة وقراراتها فزعم اسكنياتها لزيادة الانتاج قامت بتخفيضه ثم هناك إتفاق سياسي بين الحكومة وليبيا جرى في غيبة أصحاب المصلحة ، كما ارتفع سعر طن الزرقة الى ١٢٠٪ دولار لدطن والكهرباء الى ٢٣ قرشا للكيلو.

ويؤكد أن ما يتم استيراده من حديد عبارة عن زبالة المرائي ، فأطوال غير معلومة وجودة اقل من المتعارف عليه ، ومصائب بالصدأ ، ويحدد مطالبه في بحث وضع التعريفات الجمركية دون عبث ، والتوصل لوسائل تعريضية من خلال رسوم ، علاوة على اتخاذ أسلوب الاسعار الحكومية والتدقيق في علامات الجوده ، والكف عن الاتفاقيات التجارية السياسية ذات الاثر التجاري السلبي.

غرامات على الواردات

د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب يرى ضرورة الاتفاق أولا على أسلوب الحماية وهو مواجهة الاغراق ، نظرا لأنه خطر دائم ، ولن يفلح حتى مع زيادة الجمارك في مواجهته ، والحل فرض رسوم وغرامات على الحديد اواره ، مع وضع ضوابط لحماية السوق من الحديد غير الصالح.

وأضاف د. مصطفى ان فرض جمارك جديدة أو الحبل بنظام الحصص لن يفلح في ظل النظام الاقتصادي الجديد وتطبيق الجات.

يرى المهندس عادل الدنف رئيس اشركة القابضة للصناعات المعدنية ان المخرج لحماية الصناعة الوطنية هو تحديد الاحتياجات المحلية من الحديد والتي تصل الى ١٩ مليون طن مقابل ٢٠٢ مليون عام ١٩٩١.

ولها نالها كثره ناهية زيادة الرسوم الجمركية الى ٣٪ وبكى القرار صدر بـ ٢٠٪ فقط

ويشعر إلى ان الحديد الوارد من دول الاغراق يأتي بسعر الشكفة الحقيقي هناك نظرا لانخفاض عملاتها أمام الدولار الذي تصل قبضته الى ١٢٠٠ وويل اركرائي مثلاً وقال ان المشكلة تعاني منها أيضا صناعة مواشير الصلب

درجة ثانية

المهندس حسن عبد اللطيف رئيس اشركة الاهلية للصناعات المعدنية يؤكد أن هناك حديداً غير مطابق للمواصفات يدخل البلاد ودرجة ثانية وبأسعار أرخص . ويمكن السيطرة على المشكلة لأن منقذها واحد فالحديد يأتي من مجموعة دول معروفة ... ولذا زيادة الجمارك وتحديد رسم اغراق يمكن ان يكون حلاً كما ان المستورد يبيعون بنفس السعر المحلي رغم انخفاض وارداتهم.

ويؤكد المهندس محمد الميرغني رئيس شركة النحاس أن المصانع مهددة بالإغلاق والتصفية خاصة وأن المنافسة السعرية غير واردة لأن المستورد سيكون كسبان على طول الخط لا ارتفاع فارق السعر ، ولهذا مطلوب وقف الاستيراد.

تشريد ٢٣ ألف عامل

ريجر د. علي حلمي رئيس شركة الحديد والصلب جانيا آخر من المشكلة ، فيقول ان الشركة التي تنتج مليون طن حديد مهددة بالحرب الحقيقي للمشكلة لا تقف عند حديد التسليح فقط.

فقد تم استيراد ٢٠٢ ألف ر ٤٢٥ طنا من جميع أنواع الحديد خاصة الصاج بسعر ٢٦٠ دولار عن طريق ليبيا مقابل سعر عالمي ٣٧٤ دولار .. والدولة لا تتحرك رغم صراخا لكافة الجهات والمسنولين ولا يمكن ان تستمر الشركة في ظل هذا الوضع و٢٣ ألف عامل مهددون بالتشريد ، فهل من المنقول ان يدخل البلاد وفي اسبوع واحد حديد يكفي لعدة أشهر ، بل الغريب ان يدخل البلاد حديد قسادم - ومنذ أيام - كما كان يعسرف بيوغوسلافيا.

ويرى د. علي ان الحماية الجمركية غير كافية ما لم تكن البلاد مستعدة للمواجهة الشاملة. حتى لو ارتفعت الجمارك الى ٣٠٪ لن تكف الحماية ، ولهذا لا بد من مكافحة الاغراق.

بتحديد السعر العالمي يضاف اليه سعر الشحن والجمارك وهنا مستعد للسانسة وسعر اقل.

الاقتصاد يرد

يورد فخر الدين ابر العز وكل أول وزارة الاقتصاد مؤكدا ان الوزارة تتحرك من منطلق سياسة الحكومة ، وتوجد لجنة برئاسة لتلقى طلبات المنتجين لمواجهة الاغراق لحماية الصناعة الوطنية . بل نعين ان كل ما تلقيناه لا تنطبق عليه مواصفات الجات ، وعندما قامت امريكا بالحماية لانساجها لجأت

للاتفاقيات الثنائية كما ثبت ان الدجر ، لتحديد حصص للاستيراد غير محد ، والعث بالرسوم الجمركية يؤدي الى اختلالات ضخمة ، خاصة أن المنتجين يرفضون تقديم عناصر التكلفة التي بها سيتم تحديد علاقاتنا باتفاقية الجات.

ويضيف ابو العز أن هناك وسائل أخرى للحماية باستخدام ادوات اقتصادية ، من خلال الاتفاقيات مع الدول العربية باستخدام السلع التي تنافس المحلي ، وتحديد مواصفات للسلع وحول مشكلة لبيب أوضح أبو العز أن القضية لها بعد سياسي ولكن اذا توفرت لدينا المعلومات مستعدون لدراسة أي قصور ، مثلما يجري حاليا بشأن بعض الواردات من السعودية.

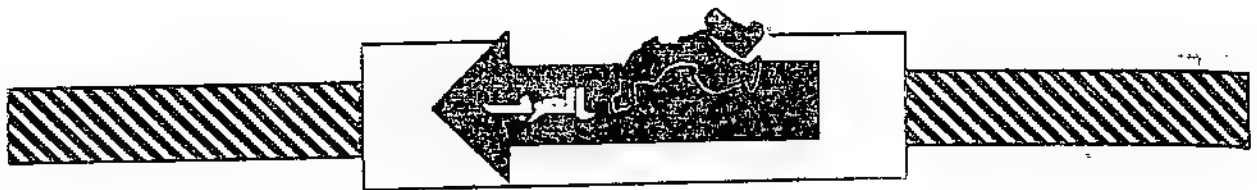
علاج شامل

تم عرض المشكلة بتفاصيلها من المنتجين على الدكتور ابراهيم لمرزي وزير الصناعة فأكد أنه ليس من المقبول استيراد ٧٠٪ زيادة عن حاجة السوق وليس هناك ما يمنع من استيراد العجر ، فقط لحماية صناعة ضخمة تقدم ٣ مليارات جنيه سنويا ولا يمكن المداومة بها ، ويجب الموازنة بين الانتاج المحلي والتصدير والاستيراد.

وأضاف الوزير ان تعجيب الاستيراد أمر صعب في ظل التجارة الدولية الراهنة ومن الصعب تطبيقه ، كما ان فرض رسوم - جمارك - أمر صعب ايضا ، ولذا لا بد من الحل الشامل ، فأمرى كما قامت بحماية انتاجها واجتمع مجلس الأمن القومي هناك من أجل متحي ٤٠٠ ألف دستة قصاص.

وأضاف الوزير انه سيدعو وزير الصناعة الليبي لوضع حد ومواصفات لواردات الحديد من ليبيا وخارجها لحماية انتاجها كما ان هناك تخرفا من زيادة الاسعار بعد زيادة الجمارك ، ولهذا مطلوب خلق الوعي ودراسة اتفافية الجات والوقوف على تفسيراتها ، ومع تكامل الانظمة لمواجهة الاغراق.

واتفق الوزير مع مثلي رؤساء وأصحاب الشركات على تشكيل مجموعة عمل لدراسة المشكلة وتوفير المعلومات لمتخذي القرارات ، وتطبيق اللاحة الخاصة بمواصفات الحديد القديمة حين بحث الوضع الجديد ، ودراسة تثبيت سعر للسوق المحلي يرتبط بالسعر العالمي ، ودراسة تعديل التعريفات الجمركية ، وفرض عقوبة إصافية على المستورد المخالف وأكد الوزير على ان أحسرة الرقابة والفحص محتاج لزيادة كفاءتها وتنويع خدمة الصناعة الوطنية بشقيها العام والخاص



طريق التسوية امام هاجز غزة وأريحا

اتفاق أممي وليس سياسي ..

وهدفه التحدية وليس السلام ..

سنة بالغة تقريبا، فالمسؤولون الفلسطينيون يتحدثون عن مرحلة أولى على الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية، وعن إقامة نواة هذه الدولة التي أصبحت في متناول اليد، وبالتالي عن ضرورة حشد كل الطاقات والكفاءات الفلسطينية لدعم هذا الاتفاق وتعزيز السلطة الفلسطينية، ويتحدثون أيضا عن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من غزة وأريحا وعن السلطة الفلسطينية ذات السيادة وعن اقتراب موعد عودة مئات الآلاف النازحين الفلسطينيين الى ديارهم التي نزحوا منها اثنا حرب حزيران عام ١٩٦٧.

وفي هذا المجال اعلن د. نسيب شعث رئيس الوفد الفلسطيني بأن المحادثات حول عودة ثمانية الف نازح فلسطيني سوف تبدأ في موعد اقصاه الرابع من شهر تموز القادم. وفي إطار دفعه عن الاتفاق قال شعث لقد حصلنا على ما يزيد بكثير عن الحكم الذاتي المتعارف عليه دوليا فهناك الاعتراف بالمنظمة وصاية اقليمية والسيطرة وجواز السفر وطابع بريدي ومطار دولي في غزة وخطوط طيران دولية مع الدول المجاورة ففصل القنرات التي كانت تطالب به اسرائيل تحول الى انسحاب رها نحن نسيطر على ارضنا وندير شؤوننا.

إن هذا التعارض الكبير بين الحثيين في شرح وتفسير أهداف ومعاني اتفاق القاهرة



رسالة القدس

الابواق اسرائيل اشارت ايضا الى انه لو فرض الانتداب البريطاني مثل هذه الشروط والقيود على الحركة الصهيونية ما قبل عام ١٩٤٨ لم تم الإعلان عن قيام دولة اسرائيل. وحسب قائد المنطقة الجنوبية الاسرائيلي الميجور جنرال مغان ليلاني فان الخرائط والمخططات الامنية بالاتفاق قد رصده الجيش في ايلول من عام ١٩٩٣ تمردا بعد التوقيع على اتفاق اعلان الجيادى، ويضيف ان ما اقر بعد سبعة اشهر من المفاوضات هي نفس الخرائط ولم تتنازل في المجال الأمنى عن أى شئ! وبالنسبة فان الجوانب الامنية تحتل حوالى ١٠ صفحة من الاسان ار ما بعد ذلك ٤ / من بنود.

أما في الجانب الفلسطيني فالاحاديث والتفسيرات والشروحات تختلف تماما ونسبة

في سياق حملة الدعاية والترويج لاتفاق التسوية الموقع في ٤ شباط ١٩٩٤ بين اسرائيل وقبادة منظمة التحرير الفلسطينية، يردد المسؤولون الفلسطينيون عكس ما يقوله نظراؤهم الاسرائيليين الى درجة تدعو للاعتقاد وكأن الجانبين يتحدثان عن اتفاقين مختلفين ومنفصلين وليس عن اتفاق واحد نشرت وسائل الاعلام جميع بنوده وملاحقه وخرائطه اثني مئآت ٢٥٠ صفحة على الاقل وأعيدت طباعة مسوداته عشرات المرات.

لأجنب اسرائيل وفي المتقدمة اسحق رابين يتحدث عن اتفاق لن يؤدي الى دولة فلسطينية ذات سيادة وعن بقاء سيطرة اسرائيل المطلقة على الحدود والمعبر والمستوطنات والشوارع الرئيسية وعلى الاجزاء والمباني الاقليمية، كما يتحدث ايضا عن سلطة فلسطينية محدودة الصلاحيات وعن ابقاء مصدر السلطات والصلاحيات في المجالين الخارجى والأمنى بيد اسرائيل واما عن باقى الصلاحيات فقد ابلت تحت اشراف عدة كمبر من لجان التعاون والتنسيق المشتركة التي تتجمع فيها اسرائيل بحق انفيشوا اى قرار او اجراء لا توافق عليه. كما يتحدث عنه رابين ووصفته الوزارة الاسرائيلية شولا صيت الوئى بأنه اتفاق ملئ بالقسوة والشروط التي تحول دون تطوره

القائمة في الأساس على مبدأ عدم الثقة المطلقة بالجانب الفلسطيني باعتباره يشكل خطراً أمنياً دائماً على إسرائيل. تؤكد على أن هذا الاتفاق في طبيعته هو اتفاق أمني أكثر منه سياسي، يهدف إلى التهينة وليس إلى السلام. كما أن نموذج التعامل مع النبي موسى والمفطس التي تحولت إلى جسر منعزلة في اتفاق غزة وأريحا هي سوابق خطيرة تحمل في طياتها مخاطر أن يجري التعامل مع المسجد الأقصى وكنيسة القيامة في القدس بنفس الطريقة وإغلاق ملف المدينة المقدسة لصالح الطرف الآخر. هذا إضافة لما يعنيه هذا النموذج بالنسبة لمدينة وقرى الضفة الغربية المحاطة بالمستوطنات إذا ما جرى التعامل معها بنفس الصيغ المطبقة على جيب العرجا.

لهذه الأسباب وغيرها فإن الاتفاق المذكور مليئٌ بمخاطر سوء الفهم واختلال التفسير وعدم القابلية للتطبيق كما أنه بسبب قصوره وانعقاده لأي دينامية داخلية لتطور بعض بآن غزة وأريحا قد تكون أولاً وأخيراً!!

وبالمقابل فإن مثل هذه المخاطر يجب ألا تقلل من أهمية ودور المنظمة باعتبارها المرجعية لهذه السلطة. إن طبيعة الاتفاق المعقود تدعو للاعتقاد بأن هناك في الجانب الآخر من لا يزال يعتقد بإمكانية تجاوز المنظمة واستبدالها هذه المرة بسلطة مفترضة ومقلصة وهذا ما يجب الانتباه إليه ومواجهته بكل شجاعة وحسم وعلى أن يبدأ ذلك بالمحافظة على منظمة التحرير كمجسد للهوية الوطنية الفلسطينية وإدخال التعديلات المناسبة على بنيتها وأساليب نشاطها وعملها بصورة تتجاوز صيغة تحالف الفصائل إلى صيغة تحالف وطني شامل يعكس مصالح جميع فئات الشعب الفلسطيني، خاصة داخل المناطق المحتلة، التي ستبقى كذلك بالرغم من الاتفاق الأخير.

إن المحافظة على منظمة التحرير، وتطوير دورها، وتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وجهته الداخلية، والمبادرة دون وقوع أي نزاعات أو احتراقات داخلية هي مهمات أساسية وتشكل قاسماً مشتركاً يجب أن يحظى باجماع وطني شامل وخاصة في هذه الظروف الدقيقة والصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وهي تشكل أدوات أساسية دھامة على طريق مراصلة النضال الوطني من أجل التحرير والاستقلال، ومن أجل تجاوز الحاجز الذي أقامه اتفاق غزة وأريحا.



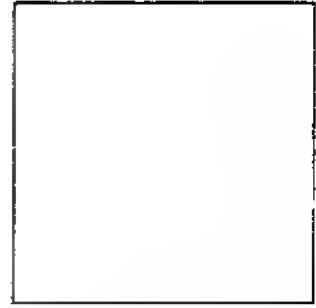
حوار على الرصنة..

مصدراً للسلطات، ابن السادة في ذلك؟ وماذا عن اقتطاع حوالي ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة لصالح المستوطنات، والمصكرات ومجالاتها الأمنية؟ وماذا عن الترتيبات الخاصة للوصول من أريحا إلى قرية العرجا المجاورة؟ بالرغم من أن كلا المنطقتين خاضعتين للحكم الذاتي فإن الطريق بينهما غير خاضع للسلطة الفلسطينية وإنما للجيش الإسرائيلي وللدوريات المشتركة!! أي أن الحديث هنا هو عن جيب العرجا داخل منطقة الحكم الذاتي.. ونفس الشيء ينطبق على مسألة الوصول من أريحا إلى مقام النبي موسى حيث يسمح بذلك فقط في مناسبات الأعياد، وكذلك أيضاً بالنسبة للمفطس على ضفاف نهر الأردن إذ يسمح للمسيحيين بالصلوة فيه مرة في العام في عيد الفطاس الذي يعقب عيد الميلاد لدى الطوائف المسيحية؟ ونسأل مرة أخرى أين مظاهر السيادة في هذه الترتيبات التي حولت منطقة أريحا إلى مجموعة من الجيوب لا يسمح بالتنقل بينها إلا بإذن من السلطة المحتلة!! وبالإضافة إلى ذلك فإن لجنة الاشراف والمراقبة العليا التي شكلها الجانبان بحق لها الاعتراض على أي شيء يخرج على مفهوم الاتفاق حتى على الأوامر والتعليمات التي تصدر عن مجلس السلطة الفلسطينية نفسه.

إن قوائم المحظورات والمنعزلات الطويلة،

الأخر بنوع بالأساس من التعارض بين أهدافهما النهائية المعلنة، مع فارق هام وأساس لصالح رابين الذي يستطيع الاعتماد على الاتفاق نفسه والبناء عليه من أجل تنفيذ أهدافه النهائية أي برنامج حزب العمل الإسرائيلي الذي يقضي بضم أجزاء واسعة من الضفة والقطاع. وفي المقابل، فإن الاتفاق المذكور يفترض للائس والقواعد الضرورية واللازمة، التي تقن الجانب الفلسطيني من البناء عليها أو تطويرها في الاتجاه، الذي يتحناه، أي الانتقال من السلطة إلى الدولة، لأن هذه السلطة مقيدة بعشرات الشروط واللجان المشتركة، وبالتالي فهي تستقر للمقررات التطوير الثاني، ومن هنا يمكننا فهم الأسباب (وفهم الأسباب لا يعني قبولها) التي تدفع المسؤولين الفلسطينيين لتحصيل الاتفاق ما ليس فيه، والالتزام عن الخوض في تفاصيله ومطالباته والإكتفاء بالأحاديث العامة عن البرامج والشعارات والأهداف التي لن يتخلوا عنها.

وإذا ما عدنا مرة أخرى لما يسمى بالمكاسب أو الامتيازات الفلسطينية في الاتفاق فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المقاييس التي، عتمدت في ذلك؟ وهل صحيح بأن حوار اسمر وطابع التردد وبذالة الجانب والمطار هي من علامات اسبادة!! وماذا عن شكل اندجان الامنية والعسكرية والادارية ولاقتصادية والقانونية المشتركة باعتبارها



بيان

حزب الشعب الفلسطيني

لا..

لاتفاق القاهرة

وعاش النضال

من أجل

الدولة الفلسطينية

المستقلة !

أخبرنا وقع اتفاق القاهرة بين إسرائيل والطرف الفلسطيني المفاوضات فحاء مفصلاً حسب المقاس الإسرائيلي التوسعي الاستيطاني، وكل ما أعطى للطرف الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا تحكمه القيود واللجان المختلفة باسم التنسيق والإشراف والمرافقة بحيث باتت أي حركة للسلطة الفلسطينية تتطلب المرافقة الإسرائيلية.

لقد بقيت السلطة الاحتلالية هي مصدر السطوت في قطاع غزة وأريحا فهي المسئولة العنينا عن الأمن وهي التي ترفض أو تقبل تعديل القوانين الاحتلالية، ويبيدها بقيت الولاية على الأرض، ومما أعطى للسلطة الفلسطينية من ولاية محدودة فهو مقيد بالاستخدامات في مجال البناء واستخدام الطرق، وفي معاملة المخالفين الإسرائيليين

الذين لا يجوز توقيفهم، بينما يستلزم تسليم أي مطلوب فلسطيني للسلطات الإسرائيلية. إن الاتفاق لم يحقق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة أو من منطقة أريحا بل ظل الجيش الإسرائيلي متواجداً بكثافة في المستوطنات وحواليها وعلى الطرق العرضية والطولية وفي الداخل، واحتفظ لنفسه الحق بالعودة إلى أي مكان، وتمت تجزئة القطاع إلى أربعة أجزاء كما قُسمت منطقة أريحا ثم جزأت إلى جزئين، المدينة والعوجا، وأضيف إلى كل ذلك حواجز جديدة وقيود على الحركة من أريحا والبلها كما هو الحال بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذا كان أنصار الاتفاق يتذرعون بأن التطبيق سيؤدي إلى تغيير هذا الوضع، فإننا ندعوهم إلى مراجعة صفحات الاتفاق المائتين ليدلونا على أية صلاحية للسلطة الفلسطينية لا توجد قبورها عليها أو رقابة إسرائيلية تنظمها

إن للاتفاق دينامية واحدة للتحويل نحو المرحلة النهائية وهي تعميم النموذج القائم بموجب الاتفاق في غزة وأريحا على باقي التجمعات السكانية في الضفة الغربية بدون تواصل إقليمي وبلا سيادة بل تحت الرقابة المشددة للسلطة الإسرائيلية الاحتلالية، وهكذا تكون التسوية النهائية مجرد توسيع لنموذج غزة وأريحا كما هو موجود في الاتفاق.

هذا هو هدف السلطات الإسرائيلية، أنها تريد تطبيق برنامج حزب العمل الإسرائيلي القاضي بالاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من المستوطنات والقواعد العسكرية في الأراضي المحتلة، والانسحاب فقط من المناطق المأهولة بالسكان.

إن الاتفاق يقصده عن تلبية مطالب الحد الأدنى وهي الانسحاب الكلي من قطاع غزة وأريحا تمهيداً للانسحاب الشامل من أرض وطننا المحتل، ووضع مشاتل العقبان والمراقيل في وجه نضالنا من أجل الاستقلال الوطني، لا يعتبر وصفه لقيام سلام عادل، ويبقى على أسباب النزاع بل يخلق أسباباً إضافية.

لقد وقع الطرف الفلسطيني المفاوضات على الاتفاق دون أن يحصل على ضمانات للحيلولة دون تحول المرحلة الانتقالية إلى حل دائم لا من الدول الراحية للمفاوضات ولا من مجلس الأمن صاحب القرار ١٢٤٢ وأكثر من ذلك فإن إسرائيل وحمايتها يشيعون في العالم كله أن السلام قد تحقق في محاولة لشطب القضية

الفلسطينية من اهتمام الرأي العام العالمي، وإخلاء مسئولية هيئات الشرعية الدولية عن متابعة تنفيذ قراراتها. كما يشجع هذا الاتفاق عدة دول عربية لإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وعلى قسريتها، في المفاوضات المتعددة الأطراف، للمشاريع الإسرائيلية للتعاون بما في ذلك المشاريع الخاصة بتوزيع اللاجئين الفلسطينيين على دول العالم دون وطنهم.

وإذا كان مهندسو الاتفاق قد وعدوا بتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية فإن هذا الدعم ليس مضموناً ولا يوجد هناك ما يكتفل استمراره طوال الفترة الانتقالية، فضلاً عن أنه قاصر عن تلبية الحاجات الملحة لتشغيل الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل ومعالجة المشاكل التي خلفها الاحتلال وتفاقمت بسبب وجوده في مختلف المجالات الحياتية، وهو أمر يضيف عاملاً آخر إلى عوامل عدم الرضى والاستقرار لدى الجماهير الفلسطينية.

إننا جميعاً مطالبون بإبداء أقصى درجات اليقظة والحذر تجاه محاولات تزييق وحدة شعبنا، وزججه في صراعات داخلية تلهيه عن مواصلة نضاله من أجل استعادة حقوقه الوطنية، والضمانة لذلك تكمن في احترام الحقوق الديمقراطية لأبناء الشعب والنضال الوطني وترتيب كل الشروط

إن مهمة إجلاء المحتلين الإسرائيليين عن أرض وطننا وتمكين شعبنا من ممارسة حقه في تقرير المصير على كامل أرضه وفي مقدمتها مدينة القدس العربية لم تتحقق بعد، ولا يحتمل الاتفاق وعدا بتحقيقها، وعلى شعبنا وقراء الوطنية مواصلة الاضطلاع بهذه المهمة كما هو الأمر الآن وكما كان في الماضي وأكثر.

إننا ندعو كافة أبناء شعبنا وقراء الوطنية وشخصياتها المستقلة إلى الوحدة في هذا الظرف العصيب لتبتي راية التحرير والاستقلال خفاقة على ساحات نضالنا الوطني. كما نطالب كافة الهيئات الرسمية لمنظمة التحرير بعدم إقرار هذا الاتفاق.

عاشت الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ولبتواصل النضال وشهد من أجل إقامتها.

المجد والخلود لذكرى شهداء شعبنا الأبرار.

المكتب السياسي

حزب الشعب الفلسطيني

٦ مايو ١٩٩٤

هل المشروع الصهيوني

خارج الزمن ؟

يستهدف - فيما يستهدف - تحرير الاسرائيليين والصهاينة من هذه الايديولوجية العنصرية، حتى يمكنهم ان يكتسبوا ابعادا إنسانية تؤهلهم لأن يساهموا - على قدم المساواة - مع غيرهم من البشر في بناء عالم يليق بنا جميعا ، ويمكن لمن يهيمه الامر الرجوع الى أدبيات الصراع العربي الصهيوني منذ احتلال بريطانيا حتى الآن ، مرددا بموقف الدول العربية من قرار التقسيم ، ومداخلات مندوبيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة هذا القرار.

وتيار المواقف المبدئية ينطلق من ثقته في إمكان هزيمة الصهيونية والقضاء عليها ، وهذه الثقة ثقة نضالية تاريخية ، وليست ثقة حتمية ميتافيزيقية ، فما جاء في المقال من أن .. كل المشاريع العنصرية التي عرلها

سيد هاشم



محمد عامر

مواقفه المبدئية على أساس أن المشروع الصهيوني غير قابل للتغيير وأنه ما زال مصمما على أهدافه المبدئية، حتى لو تغيرت، اساليبه ثم يردف قائلا تحت العنوان المستطرد عاليه وهذه النظرة يبدو أنها تنظر الى المشروع الصهيوني وكأنه بنية مصمتة خارج الزمان ! بمعنى أنه مهما كانت قوة الضغوط الداخلية... أو الضغوط الدولية ، فإن الصهيونية بمشروعها الذي تحمده اسرائيل ستظل هي هي بلا أي تغيير .. ثم يملأ على هذا بفكره وهذه هي الواقع نظرة غير علمية ، بكل المشاريع العنصرية التي عرفها التاريخ ستطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية .. ويضيف وإذا كانت هذه هي دروس التاريخ، فلماذا نستبعد محاولات المشروع الصهيوني نفسه، ولماذا نعتبره وكأنه خارج الزمان لا يسرى عليه ما يسرى على غيره من مشاريع عنصرية واستيطانية من قبل؟

وبداهة يحسن ان يكون واضحا ان تيار المواقف المبدئية الذي يرفع شعار التحرير او شعار صراع الوجود، يستهدف الآن كما كان يستهدف دائما القضاء على الصهيونية ، ولا يستهدف الآن، كما لم يكن يستهدف ابدا إقناء اليهود ولا الاسرائيليين، أو القضاء عليهم. بل انه باستهدافه القضاء على الصهيونية إما

ورد المستطرد عاليه كعنوان جانبي في مقال ومحولات المشروع الصهيوني، الذي نشره أهرام الاثنين ١٩٩٣/٢/٦ (ص ٨) للأستاذ السيد حسن.

يشرح المقال كيف انه نتيجة التحليل العلمي وأيضا الصراع الدموي العنيف بيننا وبين الصهيونية واسرائيل التي تجسدها قد استقر في يقين العقل السياسي العربي لفترة طويلة أن الصراع مع اسرائيل هو صراع وجود وليس صراع حدود، وأنه لكي يمشي طرف لئلا يد أن يقنى الطرف الآخر يزول، وبعد استعراض مجريات الصراع منذ عدوان ٦٧، يضيف أن الجدل الذي يدور الآن حول الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي يظهر «أن التيار القديم الذي رفع شعار صراع الوجود وصراع الحدود ، ما زال يرفض التحول عن

سحاق راين



التاريخ سقطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية لا يتفق مع وقائع التاريخ ، ويكفى للتدليل على هذا النظر إلى دول مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، فهذه الدول تجسد عنصرية الأوروبي الأبيض ضد الهندى الأحمر اشغابها للأرض وإهانة للشعر لكن سطرتها جعلت ننسى هذا ، وحملتها تجد من يصدق زعمها بأنها راقية حقوق الإنسان في العالم.

ولأن تيار المواقف المبدئية يدرك أن القضاء على الصهيونية قضية نضالية ، فهو شديد الحساسية لتطورات الصراع وتطورات أطرافه. وهو شديد الحساسية لبائل الزمن ، الذى يجب أن يستثمر لتكثيف النضال لتحقيق الهدف . ومن ثم فهو يقدّر أهمية حرب الاستنزاف ، وأهمية حرب أكتوبر وما واكبها من استخدام سلاح البترول ومن جهوده سببها أسهمت في عزل إسرائيل دولياً عندما قطعت معظم الدول الإنترقية علاقاتها الدبلوماسية معها ، وأسهمت في أن يرى العالم الصهيونية على حقيقتها : شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى . كما أعلن ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الصادر فى ١٠/١١/١٩٧٥ . وهو يقدر أهمية المقاومة الشعبية المسلحة والمجاهدية التى أخذت صورا عديدة فى لبنان وفلسطين ، كان آخرها الانتفاضة الفلسطينية المجيدة.

وكل هذه الخطوات المضيقية على طريق نضالنا ضد الصهيونية تعطي تيار المواقف المبدئية مزيداً من الثقة في أن محاصرة الصهيونية من ثم القضاء عليها . عملية ممكنة واقعية . إذا ما امتلكتنا الإرادة والحكمة والخيال والعزيمة والمثابرة وتصاعدنا بخطرنا حتى النصر . وهو في هذا يستلهم درس التاريخ ، فالشألة التى يذكرنا المقال باستوطنها ، لم تسقط في معركة واحدة . حتا ، ان نصر الحلفاء في معركة العلمين (١٩٤٢/١١/٢) كان نقطة تحول في الحرب ، لكن أحنا لم يقل أن معركة العلمين آخر المارك ، أو أن المشروع النازي قد تحول بعدها وصار حميداً يمكن التهايش معه بدلاً من السعى إلى القضاء عليه... إلخ . بل ان الضغط قد تصاعد ، فكان انتصار ستالينجراد (١٩٤٣/٢/٢) .. وغزو نورماندى (١٩٤٤/٦/٦) الى ان تم القضاء على النازية بتسليمها بلا قيد ولا شرط (١٩٤٥/٥/٧)

إذا كانت هذه هي نظرة تيار المواقف



كلينتون

المبدئية ، فكيف يمكن إذن اتهامها بأنها فيما يبدو تنظر الى المشروع الصهيوني وكأنه بنية معصية خارج الزمان ، أو بأنها في الواقع نظرة غير علمية؟

ثم ما هو البديل الذى يطرحه المقال؟ انه في الوقت الذى يقول فيه ان كل المشاريع العنصرية التى عرفها التاريخ سقطت تحت تأثير الظروف الداخلية والدولية ويسري عليه ماسرى على غيره من مشاريع عنصرية واستيطانية من قبل؟ لا يبين لنا كيف تطورت الظروف الدولية والداخلية حتى نستقط المشروع الصهيوني العنصرى ، وبدلاً من هذا يدعّر الانظمة والشعوب العربية لكي تصعد في المفاوضات ، وتنشيط بالحقوق العربية كاملة غير منقوصة ولا خلافات على ان الحقوق العربية الكاملة غير المنتهزة تشمل - فيما تشمل - يافا وحيفا وشكاً والتلصق بشرقها وغربها ، فهل من العلمى أو العلمى التشتت بهذه الحقوق على سائدة المفاوضات؟ بل هل من الوارد أصلاً قراراً ٢٤٢ ، الذى يحصر الحقوق العربية في «أرض احتلت» في عتار ١٩٦٧م.

ويكمل المقال أطروحته بالدعوة الى «تعظيم المكاسب العربية عبر النضال

السياسى المنظم ، والذى لا ينبغي له أبداً التخلّى عن خيار استخدام القوة في نهاية المطاف لإجبار إسرائيل على النزول عند المطالب العربية المشروعة ، لكن لماذا إرجاء استخدام القوة ؟ لقد رأينا فيما سبق كيف أثمر النضال السياسى الذى واكب حرب أكتوبر في عزل إسرائيل وفي كشف طبيعتها العنصرية للعالم أجمع ، فما الذى أثمره النضال السياسى في ظل إرجاء استخدام القوة الى نهاية المطاف؟

غداة مؤتمر مدريد ، وبمبادرة وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية ، ألفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٧٩ المشار إليه (أحرام الأراضى) ١٨/١٢/١٩٩١م، ص ١) وغزت إسرائيل سياسياً مناطق كانت محرمة عليها من قبل فحصلت على اعتراف من الصين والهند (نضالاً معاً نحو ٤٠٪ من البشر) بها ، وأقامت معها علاقات دبلوماسية ، واستعادت علاقاتها الدبلوماسية مع أكثر الدول الإنترقية . كما كانت قد استعادت من قبل علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى (من ذلك الوقت) وبعد توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى أعلنت الولايات المتحدة أنها ستسعى الى إلغاء قرارات الأمم المتحدة التى تدين إسرائيل ، وأثناء زيارة رابين الأخيرة لرواشطن جدد الرئيس كلينتون تعهدات أميركا بضمان تفوق إسرائيل (النوعى على كل العرب) ، كما تعهد بضمان حصولها على أحدث تكنولوجيا السلاح والكبيوتر ، وبالعسل على انتهاء المقاطعة العربية (أحرام الاحد ١٤/١١/١٩٩٣) ص ١) وبعد ذلك بأيام تمكنت إسرائيل من أن تغزو سياسياً منطقة أخرى كانت محرمة عليها من قبل : إندونيسيا و في زيارته للقاهرة في أوائل ديسمبر الماضى برز مساعد وزير الدفاع الأمريكى علناً انفراد إسرائيل بامتلاك الاسلحة النووية في منطقتنا (من قريب-الاستاذ سلامة أحمد سلامة- أحرام الخميس ٩/١٢/١٩٩٣م ص ٨).

فهل هذه هي «الضغوط الدولية على إسرائيل التى يحدثنا عنها المقال؟

إذا كان القصور عن رؤية التفسير في الواقع يجانى العلم ، فإن توهم وقرع التخفير لمجرد أننا نعلم ، لا يقل مجاقاة للعلم ، وقديماً قال شوقي «وما نبيل المطالب بالتمنى» .

الجزائر... تحت جنح الظلام

حوار مع جورج موران

اجرته جيزلان توتان

ترجمة/ نورا أمين

الشخصيات السيكوباتية من جعورها لتحتل القيادة.

هكذا فسر الهياج الدموي للميليشيات الصربية في البوسنة، أما في الجزائر وكثير جدا من جرائم القتل يقوم بها الأصوليون، إلا أنه هناك أيضا قتلة مسلحين من قبل بعض أوساط المافيا التي تسهر على حماية عمليها عن طريق المصابات الكبرى وقتوات الأحياء، مما يزيد من خطورة الأمر ومن تعقيدته، فما من أحد في مامن من الإرهاب، أي كان حسنه أو بنيته أو وضعه الاجتماعي أو نشاطه المهني أو جنسيته (نقد قتل مؤخرًا إثنان من الفرنسيين في بير خادم) ... وفي نهاية المطاف نجد عنف الدولة الذي لا يقلل هو الآخر من الإرهاب، فكل الدول التي ينبغي عليها مواجهة حركة إرهابية ما تنزل ثورها نحو قمع الجميع دون شفقة، وبالطبع لم تسلم الجزائر من الأمر، حيث أصبحت الاعتقالات العشوائية والتعذيب والإعدام من الأحداث اليومية الجارية.

* هل نعتبر إذن أن العالم قد أصابته حالة من الخسار لا حل لها من الآن فصاعدًا؟

جورج موران: لا، ولكن يجب إعادة الأشياء، التي نصابها نالفتى التي تتواجه اليوم في الجزائر تتخلص في النظام العسكري من ناحية والأصوليين من ناحية أخرى، أما الجيش فهو المحرك الأساسي للنظام منذ ثلاثين عامًا، وهو نفسه الجيش الذي وحدته ملحمة حرب التحرير ومصلحته المرحدة إلا أنه بات متقسما بعنف إلى فصائل وفقا للحيل والمطقة الجغرافية والإعداد الفني... إلخ، حتى صار قواده يتصرفون وقتهم في محاولة للحفاظ على توازن دقيق غالبا ما يؤدي إلى الجمود، ومن حول الجيش نجد القطاعات الأخرى للنظام وكبار الموظفين وقادة الجمعيات الوطنية وزعماء الحزب الواحد السابق، وقد أصابهم الانقسام وأصبحوا يعانون فقدان الاعتبار، بعد فشل السياسة الاقتصادية للدولة، وفشل التحول إلى الديمقراطية وشيخ الفساد، وفي الحقيقة لقد ساء الجزائريون كل ذلك...

أما في مواجهة ذلك، فتجد الأصوليين

تعتبر الكلمات عن التعبير عن الرعب الذي يشعر به الجميع حيال انقراض الجزائر في الظلام والقرصنة، ففي الوقت الذي يغيب فيه وجود أي مخرج من الأزمة، نجد عددينا من الجزائريين سرا، رجالا أو نساء أو نقابيين يحاولون - تحت ظلال الموت - مقاومة الإرهاب، وفي البوسنة والشرق الأوسط، وفي أفغانستان كما في الجزائر، تشير نفس الأصولية العمياء، والتي تحمل الموت في طياتها، إلى العودة إلى الهمجية، ولعل فكرة تصدير القيم العلمانية تعتبر حاليا بمثابة تحد للاشتراكيين في الوقت الذي اتخذت فيه بعض البلاد من هذه الفكرة - ومنهم فرنسا مبدأ من مبادئها

تنوعت مقاومة الإرهاب بين تجميع الجمعيات النسائية وإضراب الموظفين وظهر صفحة بيطسا، في جرائد يومي ٢٦، ٢٧ مارس، ولتعتبر أيضا عن تطاهرة من الحداثة الوطنية في الجزائر على ضحاياها كل يوم. فبأبلى تنسبر جورج موران George Morn للأمر:

* كيف يمكن تفسير جنون القتل الذي يفتاح الجزائر اليوم؟

جورج موران: كل يوم، تزداد قائمة القتلى والجرحى والمهجرين في الوقت نفسه الذي نمرده فيه في طرح الدوافع والمبررات التي يسوقها القتل لأنفسهم لقتل ضحاياهم ولتهديد من هم على قيد الحياة بطريقة لا يمكن محوها من الذاكرة، فحينما يذبح مدرس أمام تلاميذه، وتضرب فتاة أمام زملائها، أو يبرف مدرس جامعي حتى الموت أمام أطفاله... نقول لأنفسنا أن الأمر قد وصل إلى نهايته، ولكن ما إن يجرى البرم التالي حتى تصلنا أنباء عن أحداث أكثر قسوة

كيف إذن نحث عن تفسير لثل تلك الهمجية، اللهم إلا عبر طريق كونها ظاهرة قد تصيب أي شعب في العالم؟

لقد وصف لي صحفي صربي من البوسنة لأمر قاتلا: «حينما تذهب أكثر الناس الاجتماعية وكل بني الدولة أدراج الرياح، تتحرر أكثر الغرائز تعرضا للكبش وتخرج

وقد انقسموا إلى «سياسيين» و«راديكاليين» و«حزبيين» و«دوليين» من ذوي الأيديولوجيا المحددة، تلك الأيديولوجيا التي تقوم على التحريم والحظر والتي تنتمي إلى الشمولية لتتخلص من كل ما يرفض الانصياع لها، من هنا يتضح الموقف، فتلط الرؤية للجمع هي نفسها رؤية الميليشيات الصربية في البوسنة، وهي نفسها رؤية المستوطنين العنصرين في الحرم الإبراهيمي، والأمر يتلخص في النهاية في أيديولوجيا التطهير العرقي والديني التي تقوم على التخلص من كل ما يهدد «طهارة» المجموعة أو يخرج عن «المعيار المعتاد» عن طريق الإرهاب والقتل إنهما أيديولوجيا الكراهية والموت التي ينبغي محاربتها في كل مكان بنفس الشدة.

* هل تفسر لنا تلك الأحداث إذن الضعاف الأمني الذي ترفعه السلطة الجزائرية والذي لا يحل أية مشكلة؟ جورج موران: يقدرون هذا السؤال إلى لب المشكلة، فمحاربة القتل في الجزائر أو في الأراضي المحتلة تشكل ضرورة ملحة، إلا أن تلك المحاربة تفقد معناها إذا لم نواجهها بمشروع آخر ألا وهو إقامة دولة فلسطينية في فلسطين بجانب تعايشها السلمي في الوقت نفسه مع إسرائيل، ورفض التقسيم العرقي في البوسنة، والرفض المزجج في الجزائر لإضطرابات النظام وانتصار قوى الظلام، ويوجد في الجزائر، في كل الأوساط الاقتصادية والاجتماعية والفنية والسياسية آلاف الرجال والنساء الذين يحملون لبلدهم بمجتمع يضم العدل الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والديمقراطية السياسية، إلا أن الرعب الذي يحاصر الجزائر اليوم، والتردد والانقسام الذي يجتاحها يمنعون من تضافر الطاقات لإقتراح طريق جديد على الجزائريين، أولئك الذين يدفعون اليوم أعلى جزية للعنف.

* ما هو إذن الحل المأمول؟

جورج موران: إذا لم يستطع أحد أن يجمع الجزائريين حول مشروع جديد ومفيد، فقد تحدث أسوأ الأمور، ولحد انفسنا أما في مراجعة نظام ديني-عسكري على طريقة ضياء الحق (الديكتاتور الباكستاني السابق)، أو في مراجعة مرقف عائلي للمرفق الأفغاني أي دولة تنفجر وتقع فريسة للقرصنة والحرب الأهلية.

من مجلة والجمعة: مجلة الاشتراكيين الأسبوعية vendredi" عدد ٢٥ مارس ١٩٩٤ (كشم السياسة الدولية)



مجموعة الظل العالمية بعد ٢١ عاما من تأسيسها

تستعد للقرن الـ ٢١

نحو نهاية السيادة القومية

١٩٧٦ أبريل الماضي اجتمع واللجنة الثلاثية، المولفة من نخبة القيادات السياسية والاجتماعية والأكاديمية والاقتصادية في المناطق الثلاث المتقدمة في العالم: أمريكا الشمالية وأوروبا (الغربية) واليابان.. من هنا تسميتها «اللجنة الثلاثية»

واللجنة الثلاثية- وهذا هو الجانب العلني من المعلومات المتاحة عنها- تألفت في عام ١٩٧٢ من ستين عضوا من أوروبا ومثلهم من اليابان وعدد أكبر من الولايات المتحدة (ليس معروفا حتى الآن على وجه التحديد) بمبادرة شارك فيها ليجنير هوجينسكي (الذي أصبح بعد أعوام قليلة من تأليف اللجنة الثلاثية) مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي.

وكارتر نفسه أحد الأعضاء الأمريكيين في اللجنة منذ تأسيسها.. وشارك فيها أيضا ديفيد روكفلر رجل البنوك الأمريكي الأشهر الذي كان يوم ذاك عميد رؤساء مجالس البنوك الأمريكية. وكان الهدف المعلن للجنة وقت إعلان تشكيلها من أبرز رجال البنوك والسياسة والقانون والصحافة والجامعات والحكومات، أن تطور تعاونا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بين الديمقراطيات الصناعية في التصدي لشركات المنافسة الاقتصادية فيما بينها والتحديات التي تواجهها من البلدان الأقل غرا.

منذ ذلك الوقت، وخاصة بعد أن صعد كارتر إلى الرئاسة في عام ١٩٧٦ وأصبح هوجينسكي مستشارا للأمن القومي في إدارته، وأصبح صاهروس فانيس- وهو أيضا عضو اللجنة- وزيرا للخارجية.. والذين يرقبون اللجنة الثلاثية من مفكرى اليمين واليسار الأمريكيين على السواء يظهرون اقتناعا قويا بأنها تحولت إلى «حكومة الظل العالمية».. تغفّر مرشحي الرئاسة الأمريكية وتضمن لمحاكمهم في الانتخابات فتح الطريق أمام رؤساء جدد للحكومة في اليابان ممن ينتمون بعرضيتها أو يدينون بمبادئها وأهدافها.. كذلك الحال بالنسبة لعددا وأوروبا..



رسالة واشنطن

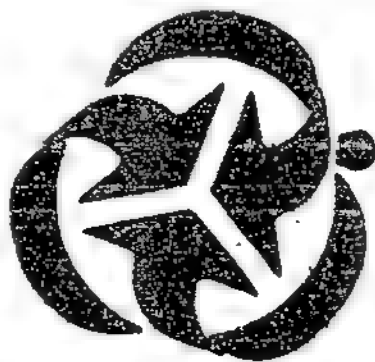
الأمريكية أو القيادة القومية العليا في «البنعاجرن» (وزارة الدفاع) أو حتى مجلس الأمن. الأتومي الأمريكي.. مع فاروق مهم ان اجتماع واشنطن لم يكن اجتماعا لهيئة أمريكية، ولم يكن المجتمعون أمريكيين فقط..

وحتى لا تترك انطباعا أكثر من هذا بأننا نطرح لغزا بجدر بنا أن تدخل في الموضوع مباشرة. وكأننا نبدأ السطر الأول في موضوعنا هذا: عقد في العاصمة الأمريكية فيما بين

ليما بين السادس والتاسع من شهر أبريل الماضي عقد في واشنطن واحد من أهم الاجتماعات التي يلعب فيها المشتركين واحدا من أهم الأدوار على المسرح الدولي... لكن العالم لم يعرف عن هذا الاجتماع شيئا أكثر من أنه قد عقد في واشنطن واستغرق تلك الأيام الأربعة. هذا إذا كان العالم قد تنبه أصلا لاعتقاده أو أدرك مدى أهميته.

ذلك الاجتماع الغامض لم يكن الأول أوالأوحد. فهو اجتماع سنوي، وكلما عقد وأبنا عقد لا يذكر، الإعلام شيئا عنه أكثر من أنه قد عقد وزمان انعقاده ومكانه.. أو لا يذكر شيئا على الإطلاق. وقر عدة أشهر حتى يجد من يهيم معرفة ما جرى قليلا من المعلومات يحفر تحته لعله يجد مزيدا من الزاد من هذه المعلومات، وقد لا يجد أو هذا ما يحدث في معظم الأحيان. فنان العالم والإعلام بالدرجة الأولى مشغول بأمر كثيرة تحرق فوق السطح لا تنقل في أهميتها عن الزلازل حروب في أركان الأرض.. انهيارات من كل نوع.. صراعات قومية وعرقية واقتصادية وثقافية من كل نوع.. كافية كلها لأن تأخذ الاهتمام بعيدا عن مثل ذلك الاجتماع الذي تم في واشنطن فيما بين ١٩٧٦ أبريل الماضي.

نكتب عنه بعد وقوعه بأكثر من شهر- لينشر بعد وقوعه بنحو ستة أسابيع- لأن نتناوله متأخرين أفضل من تجاهله.. ولأن الكدبة عنه لفر وقوعه لا تستطيع أن تتجاوز الحدود التي أشرنا إليها: الزمان والمكان.. وربما إشارات سريعة عن المشاركين الرئيسيين فيه.. أما ماذا بحث، وماذا ناقش وماذا قرر ونذا أوصى فهذه تدخل في باب الأسرار وما لا تختلف في ذلك عن اجتماعات مكتب التخطيط في وكالة المخابرات المركزية



شعار «اللجنة الثلاثية»
أو حكومة الظل العالمية..

كبشون
الهانغ
الأول



والعشرين منذ تأسيس اللجنة إلى الآن- من ذروة الحرب الباردة إلى محاورات الوفاق حتى انهيار دولة الاتحاد السوفيتي والأحداث التي لا تزال تشداعي نبضها له، لم تغير في المنظر الأساسي الذي أقامها.

لقد عقد الاجتماع الأخير للجنة الثلاثية لبحث قضية أساسية حددتها اللجنة بأنها وتحول السيادة في النظام العالمي الجديد.. وذلك على أساس حدوده بعض المذكرات التي توفقت في الاجتماع بقرائها وإن الأحداث العالمية تفرص الآن نوعاً من المراجعة لمفهوم السيادة، إن على دول العالم الأول السابق ودول العالم الثاني السابق. كذلك دول العالم الثالث أن تعدد تكرين التحالفات فيما بينها وأن تعيد تحديد نفسها كعزء من النظام الدولي.

ونلاحظ هنا وصف العالمين الأول والثاني بكلمة- السابق، وهو تأكيد بأنهما يشكلان

بالبرية كلها مرشوعة على بساط البحث في اجتماعات تضم عشرات من ممثلي النخبة ليتروا سياسات وخططاً عالمية دون أن يكون أحد منهم قد صعد إلى مركز صنع القرار العالمي، باختصار أو انتخاب حر وديمقراطي. لأداء هذا الدور.

على أي الأحوال لنا بصدد مناقشة سياسية حول اللجنة بقدر ما نحن بصدد اجتماعها الأخير.. ماذا جرى فيه وما هي دلالته. إنما يبقى قبل الانتقال إلى هذا الاجتماع أن اللجنة وقد تجاوزت العشرين عاماً من العمر قد أكدت استمراريتها وأكدت أنها تلعب دوراً كبيراً في الشؤون الدولية، وإذا كان من المبالغة اعتبارها بسببه وحكومة الظل العالمية فإن من قبل الاستهانة بإغفال خطورة هذا الدور والنفوذ والحقى، أفنى نقارص اللجنة ويكفى أن نلاحظ أن التغييرات الهائلة التي طرأت على العالم خلال تلك السنوات الإحدى

ولا يزال خصوم اللجنة الثلاثية- أو المشككون في أدوارها وأنشطتها على الأقل- يعتقدون أنها وراء صعود بيل كلينتون إلى الرئاسة، ويشيرون إلى أن إدارته تضم أكبر عدد من «الثلاثيين» بين صُنوفها وفي أهم المراكز: وزير كريستوفر وزير الخارجية، أنطوني ليك مستشار الأمن القومي، ليس أسبين وزير الدفاع السابق، صمويل بيرجر نائب مستشار الأمن القومي، لويد بننسين وزير الخزانة.. على سبيل المثال..

عندما استقال سوبهيو هوسكاوا رئيس الحكومة اليابانية من منصبه يوم 8 أبريل الماضي (قبل يوم واحد من اجتماع اللجنة الثلاثية) الأخير في واشنطن قالت «مصادر موثوق بها» لصحيفة «سبوتلايت» الأمريكية التي تنطق بلسان منظمة يمنية تعرف باسم «لوبي الحرية» أنه أرغم على الاستقالة من جانب زعماء اللجنة وهذه المصادر نفسها تنتمي للجنة الثلاثية حسب قول «سبوتلايت». واللجنة في نظر اليسار الأمريكي تشكل أكبر مجمع تنسيق عالمية بين قادة العالم الرأسمالي لفرض سياسات (أي مصالح) الرأسمالية الكبيرة على العالم المتقدم والنامي على السواء. وباعتبار آخر فإنها التنظيم المخطط لسياسة حماية مصالح المؤسسات العملاقة المتعددة الجنسيات. سواء كانت مؤسسات مالية أو صناعية. أو مؤسسات للخدمات..

ولا يختلف اليمين واليسار الأمريكي-هما لا يختلفان عادة- على أن اللجنة الثلاثية هي أداة النخبة العالمية لتحديد أطر وسياسات النظام العالمي.. وأن الدعوة إلى «نظام عالمي جديد» تنبع منها ويتم التخطيط لها في اجتماعاتها السرية.

ربما يدعس هذا الاتفاق في الرأي بين اليمين واليسار في الولايات المتحدة على خطورة وطبيعة دور «اللجنة الثلاثية» إلى التساؤل: هل هو دليل على صحة هذا الرأي؟ أم دليل على صحة سياسات اللجنة الثلاثية وسلامة أهدافها بعيداً عن التصورات والأفكار الأيديولوجية؟

والخضلة التي يواجهها من يحارل الرد على مثل هذه التساؤلات أن اللجنة الثلاثية أحطت نفسها بقدر من السرية يدعو للريبة، وفضلاً عن ذلك فإنها وضعت نفسها موضع الاتهام من كل جانب حينما حددت لنفسها أهدافاً تتجاوز الحدود القومية للدول والقوميات.. بل الفارات، أهدافاً تتعلق

الآن عالمنا واحدا، ليس من زاوية مستوى التقدم الصناعي أو النمو الاقتصادي إنما تعبير النظام الاقتصادي - الاجتماعى السائد وتضيف وثيقة أخرى للاجتماع - وتعين على الأضراد والمؤسسات غير الحكومية والكيانات الأصغر من الدولة والكيانات الأكبر من الدولة أن تأخذ مكانها إلى جانب الدول ذات السيادة كبرعاب وكصنادير في الوقت نفسه للقوانين الدولى... إن الحكومات نفسها أخذت بالتغيير من مخططات الحكم الذاتى المحلي إلى الكيانات القائمة على الدول القومية إلى الكيانات المتعددة الجنسيات. من أشكال الرصاية إلى الكيانات فوق القومية مثل المجموعة الأوروبية.

وتؤكد الوثيقة ذاتها، وأن عددا متزايدا من الهيئات مثل الأمم المتحدة والجات الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة) تبدي الآن خصائص ناجحة عن اتفاقات بين كيانات ذات سيادة بأن تسلم بعض امتيازاتها، وفي المناقشة حول موضوع السيادة تناول المشاركون في الاجتماع الظروف التى تطرأ فيها تغيرت على السيادة مثلا حينما تنقسم دولة كبرى إلى دول أصغر مثلما حدث للاتحاد السوفيتى السابق، وحينما تخفق حكومة، ويؤدي هذا الإخفاق إلى أن تسود حالة من الفوضى تفضى بدورها إلى التسلك، وفي الإطار نفسه نوقش دور المنظمات الدولية في مواجهة الصراعات الحديثة.

ولم من أهم جوانب مناقشة موضوع تغير مفهوم السيادة تناولها كيفية لتوثيق بين المفاهيم التقليدية للسيادة وبين دور المنظمات الدولية في إعداد بناء الدولة حين يصيبها الإخفاق والتسلك مثل حالات الصومال والبوسنة وقبل ذلك كمبوديا، كذلك في منع نشوب الصراعات

قبل انهيار الدولة. وفي منع انتشار الأسلحة النووية وقد اكتسبت المناقشات في جانب كبير منها طابعا نظريا وقانونيا بحثا لقضية السيادة إذ تناولت موضوعات مثل التداخل بين السلطة العلى وحقوق السيادة وحقوق الإنسان والشبكات الدولية للمؤسسات العملاقة (المتعددة الجنسيات)، القانون الدولى وارتفاع موجات القومية في مناطق العالم المختلفة، وقوة المنظمات التجارية، الإنشائية، كذلك علاقة مفهوم سيادة مع مفهوم حفظ السلام والدور المتغير لمجلس الأمن والقوات التى تأتمر بأمره، وسبب الهجرة في علاقاتها بمفهوم السيادة، كذلك السياسات الدولية بشأن حماية البيئة في علاقاتها بسيادة الدول.

ويمكن القول أن ذروة المناقشة النظرية حول تغير مفهوم السيادة تبدو في صعيد المناقشة في واللجنة الثلاثية، إلى نقطة طرح السؤال: هل هي نهاية السيادة؟ لكن ذروة الإخفاق تتمثل في غياب أية معلومات عن النتائج التى انتهت إليها هذه المناقشة، وما إذا كانت اللجنة الثلاثية قد توصلت فعلا إلى استنتاج بأن المرحلة القادمة هي مرحلة نهاية مفهوم السيادة أو نهاية السيادة نفسها؟ أم أنها اقتصرت على نوع من الاقتناع ظهر في الأدبيات السياسية بكثرة في السنوات الأخيرة عن السيادة المحدودة؟.

وتعبدن هذه الأسئلة المحيرة إلى الانتقادات الموجهة إلى واللجنة الثلاثية. لقد أدى هذا الاجتماع الأخير إلى إثارة ضجة في صفوف اليمين الأمريكى، خاصة الأكثر تطرفا - ثقلت في اتهام صريح بأن اللجنة الثلاثية إنما تتآمر على السيادة الأمريكية، فكتب جيمس توكر، وهو كاتب سياسى أمريكى تخصص في متابعة اللجنة الثلاثية منذ تأسيسها - أنه يبدو

★★

* الاجتماع الأخير للجنة الثلاثية خصص لمبحث "مشكلة السيادة"، وقراراته تبقى سرية.

★★

نشأت اللجنة لتنسيق سياسات أمريكا وأوروبا واليابان... وفي التسعينات تتحول إلى أداة للهيمنة الأمريكية

أن إدارة الرئيس الأمريكى كلينتون تحول أن تسجل موقف لها مزيدا للمعاهدات الدولية لسرقة السيادة ولم يثبت أن شرح ما يعنيه عبارة أوضح إذ قال: «إن الرئيس كلينتون يوشك على القيام بتحريك حديد في مخططه الرامى إلى تحويل الولايات المتحدة إلى إقليم داخل حكرمة عالمية، وذلك بالتوقيع على معاهدة قانون البحار...». وهذا القانون - الذى حثت مفوضات دولة بشأنه منذ عهد الرئيس كورتر يخضع بحار العالم ومحيطاته (فيما عدا المياه الإقليمية التى تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل بحرى بالنسبة للدول الساحلية) لإشراف الأمم المتحدة من خلال هيئة تسمى «السلطة الدولية لقاع البحار» وهى تخضع للجمعية العامة، والجمعية العامة للأمم المتحدة - فى رأى جيمس توكر - تخضع لسيطرة بلدان العالم الثالث... وسيكون من اختصاص، لمجلس التنفيذى لهذه الهيئة أن يحدد كيفية استغلال الثروات الكامنة فى أعماق البحار.

ويرى توكر - كما يرى غيره من الكتاب اليمينيين الأمريكين - أن هذه القانون هو محصلة أفكار واللجنة الثلاثية، وخطتها، وهو جزء من خطة إخضاع سيادة الولايات المتحدة للأمم المتحدة، ب فى ذلك وضع القوات الأمريكية التى تشترك فى عمليات السلام الدولية فى أنحاء العالم المختلفة تحت قيادة دولية، أو تحت قيادة غير أمريكية لمجدها الأمم المتحدة، وهو ما يتعارض مع الدستور الأمريكى.

وما يذهب إليه توكر وغيره يعكس أفكارا يؤمن بها عدد لا يستهان به من الأعضاء اليمينيين فى مجلسي الكونجرس الأمريكى، الشيوخ والنواب الذين يعزبون فى كل مناسبة عن اعتقادهم بأن هناك مزمرة كبرى لسلب الولايات المتحدة سيادتها وتحويلها إلى حكومة محلية فى إطار حكومة دولية، تخطط لها أهدافها اللجنة الثلاثية.

وإذا كان الكونجرس الأمريكى يخلو من أعضاء «يساريين»، فإن اليسار الأمريكى التقاداة التى ترى فى الاتجاهات الجديدة للجنة الثلاثية بشأن موضوع السيادة خطرا على بلدان العالم المتقدم وخطرا أكبر على بلدان العالم الثالث، وخطرا مشتركا على الطبقات العاملة فى العالم كله من وراء حجب سيادة الدولة القومية لحساب مظمات دولية أصبح التمر فيها أصلا احتكارا لولايات المتحدة مشاركة، متواضعة ولا تكد تذكر أحيانا من الدول الصناعية لأخرى مثل دول

أوروبا واليابان.. أي أن شبح «اللجنة الثلاثية» يبدو ماثلاً وراء قراراتها. وتقول هولي سكلار- التي أصدرت كتاباً بعنوان «اللجنة الثلاثية» والتخطيط النخبوي لإدارة العالم» في عام ١٩٨٠، ولا يزال حتى الآن يعد المرجع الأساسي عن هذه اللجنة على الرغم من أن الكتاب يمثل وجهة النظر اليسارية في اللجنة- أن هدف سحب السيادة من الدول القومية في العالم يتحول الآن إلى هدف أساسي للجنة الثلاثية بعد أن دخل العالم مرحلة الدول الأعظم الواحدة بانهيار الاتحاد السوفيتي. أن اللجنة الثلاثية تتحول أكثر من أي وقت مضى إلى أداة للهيمنة الأمريكية بقصد الحد من كسرة الشريكين الآخرين لها في اللجنة (أوروبا واليابان) على المنافسة.

تتساءل سكلار: ما الذي يجمع بين جيمس كارتر وجون أندرسون (مرشح الرئاسة المستقل لكارتر ورونالد ريغان.. في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٠، والتي انتهت بفوز ريغان وما الذي يجمع بين هؤلاء وجورج بوش وبيجمنو برجينسكي وهو ديمقراطي، وهنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق وهو جمهوري وسايروس فانس وزير الخارجية الأسبق (ديمقراطي) ووالتر مونديل نائب الرئيس كارتر ومرشح الرئاسة ضد ريغان عام ١٩٨٤، وأندرو يونج الزعيم الأسود والدبلوماسي السابق وما الذي يجمع بين هؤلاء جميعاً ورجل الأعمال الكبير ديليد روكفلر؟ إنها اللجنة الثلاثية وهي نفسها التي تجمع بين صفوف أعضائها في أمريكا رؤساء مجالس إدارات شركات دجنرال موتورز، للسبارات.. و«إكسون» لبيترول و«كوكاكولا» و«بنك أمريكا» و«جنرال إلكتريك».. وفي اليابان شركات «سوني» و«ميتسوبيشي» وغيرها، وفي ألمانيا دي زايت و«مرسيدس بنز» و«بوموتز»... الخ. هذا فضلاً عن رؤساء حكومات فرنسا واليابان والسويد وهولندا وإيطاليا، للملاحقين السابقين، ووزراء الاقتصاد في ألمانيا واليابان والخارجية في النرويج وبلجيكا واليونان.. إنها المصالح المشتركة للصناعيين ورجال الأعمال وكبار الماسحين في كل هذه الدول التي تختلف اتجاهاتها السياسية والأحزاب الحاكمة فيها في أمور كثيرة ربما عشنا أن يهمل كليفتون بعد الآن أكبر حماة مصالح الشركات الأمريكية

وأكثرهم صراحة في أداء هذا الدور إلى حد أنه أصبح يسمى في كثير من الدوائر (يسارية وغير يسارية) «البائع الأول» بعد اتصالاته لإقناع حكام السعودية بشراء طائرات أمريكية من شركة «بوينغ» ثم لإقناعهم بعد ذلك بشهور قليلة بالتعاقد مع شركة «إي. تي. أند تي» لتحديث شبكة الاتصالات التليفونية في المملكة. لكن هذه المعلومة لا تكسب بعدها السياسي إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار قول سكلار أن كليفتون انتخب لهذا الدور.. وأنه إذا كان الشعب الأمريكي قد اختاره فإن اللجنة الثلاثية سبقتة إلى اختياره وهي التي تقدمته إليه، أي إلى الناخبين الأمريكيين. وعلى من يظن أن فرص إعادة انتخاب كليفتون لفترة رئاسة ثانية تبدو ضئيلة بسبب الحملات التي يتعرض لها من خصومه الجمهوريين- خاصة بسبب سياساته الخارجية- أن يراجع حساباته، لأنه إذا وجدت اللجنة الثلاثية أن كليفتون يؤدي الدور المطلوب منه على الوجه الأكمل، أو كما هو متوقع منه، فإنها قادرة بوسانتها ونفوذها وهيمنتها الإعلامية على أن تقنع الناخبين الأمريكيين بإعادة انتخابه.

ويقول آلان وولف نائب رئيس تحرير مجلة «كوفرت أكشن» الفصلية المتخصصة في كشف نشاطات ومصلحات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن جدول أعمال اللجنة الثلاثية لمرحلة الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، وهي في رأيه أيضاً مرحلة تلويب السيادة القومية للدول في كيانات كبيرة وتكمل جويس تيلسون- وهي مؤلفة كندية يسارية لها ستة مؤلفات سياسية يتعلق أهمها بالإسلام الفسري ودوره في السيطرة الخارجية- الصورة التي رسمها وولف بمقال

*** اليسار الأمريكي يرى اللجنة الثلاثية خطراً على شعوب العالم واليمين الأمريكي يراها خطراً على أمريكا!**

عن دور اللجنة الثلاثية في تسع شبكة «الناقص» أي منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي ضمت الولايات المتحدة وجارتها كندا في الشمال والمكسيك في الجنوب، والتي تعد أخطر إنجازات كليفتون منذ توليه الرئاسة. وتقول جويس في هذا المقال (في العدد رقم ٤٧ من «كوفرت أكشن» أن الاطاحة بالسيادة القومية بطريقة انتقائية ومرحلية كان حلم اللجنة الثلاثية طوال عشرين عاماً. وتشير إلى أن القسم الثالث من اتفاقية «الناقص» يلقي تدريجياً قدرة الدول المشاركة فيها على أن تحدد لنفسها أولوياتها وقوانينها الخاصة فيما يتعلق بمصادر الثروة والبينة والبرامج الاجتماعية».

وتستطرد جويس تيلسون في ذلك المقال قائلة لعل الثلاثيين (أي زعماء اللجنة الثلاثية) يعبرون أن يعتقدوا الآن أن حملة روكفلر (الذي يعد الآن المؤسس للجنة) المستمرة منذ ٢٠ عاماً لتخليص العالم من تدخل السيادة القومية قد بلغت ذروتها بانتخاب بيل كليفتون الثلاثي، خاصة بعد الاحتفال الكبير الذي رأسه في حديقة الزهور في البيت الأبيض يوم ١٤ سبتمبر ١٩٩٢ بحضور الرؤساء السابقين- الثلاثيين أيضاً- بوش وفورد وكارتر، وهو حفل توقيع ملاحق اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المتعلقة بالعمل والمتعلقة بالبيئة.. وعلى وجه التحديد فإن حضور هؤلاء الرؤساء الأمريكيين الأربعة يجعل من الواضح قدام أن النافذة هي طفل اللجنة الثلاثية».

هكذا يتضح أن اليسار الأمريكي كان أسبق إلى فهم خطط وأهداف اللجنة الثلاثية، على الأقل فيما يتعلق بمسألة الحد من السيادة القومية، أو سيادة الدولة القومية. وفيما يرى اليسار ذلك خطراً على سيادة العالم الخارجي بأكمله، فإن اليمين الأمريكي يعتبره خطراً على السيادة الأمريكية لأنه عندئذ تكون تعبيراً عن النفوذ الأمريكي من خلال حكومة عالمية. واليمين الأمريكي لا يرضيه شيء أقل من أن تكون الحكومة الأمريكية هي نفسها الحكومة العالمية.

فتنطق اليسار الأمريكي هنا منطق يدافع عن السيادة كسبداً ومنطق اليمين الأمريكي يدافع عن السيادة باعتبارها «حقاً أمريكياً» بحتاً. لكن الجدير بالملاحظة- في الختام- أن المنطقين، بدرجته أو بأخرى يتصارعان خارج «اللجنة الثلاثية».. بينما تواصل اللجنة الثلاثية صراعها الخفي ضدهما (...).

للدور الأمريكي - إلى المساعدة الدولية في الاتجاه الأوربي الأمريكي. ومن هذه الزاوية فقط يمكن القول أن الزيارة «لم تسفر عن شيء» جديد. بعد أن انتقل طابع المكاسب الروسية من السلام في الشرق الأوسط من مكاسب تفوز بها روسيا في مواجهة الغرب إلى مكاسب تفوز بها روسيا في إطار الغرب نفسه.

ولكن الزيارة التي وجدت معارضة داخلية من المتشددون الإسرائيليين الذين طرحوها في الكنيسة إسقاط حكومية رابين - قد حققت إنجازاً مبدئياً هاماً مازال في طوره الجنيني، فاللمرة الأولى يلتقي ممثل إسرائيل رفيع المستوى لهذا الحد مع وزير للدفاع - سوفيتي أو روسي - «وقد طال اللقاء بين رابين وجراتشوف أكثر مما كان مخطط له، وتلقى جراتشوف خلال ذلك دعوة لزيارة تل أبيب، مثلما تلقى إيليا ويكين رئيس الدوما دعوة، وتم الاتفاق على فتح ملحيتين عسكريتين في موسكو وتل أبيب، ويوجد في موسكو بالفعل ويعمل بها منذ صيف العام الماضي عسكري إسرائيلي كان مواطناً سوفيتياً هو العقيد ميخائيل شتيجلستس. وقد صرح جراتشوف بقوله أن التعاون العسكري سيكون ممكناً قدر قيام الملحيتين العسكريين بدراسة أوجه تلك المسألة وعلاوة على ذلك فإن جراتشوف أعرب عن أن هناك على حد قوله: «أوجه تشابه بين المذهب العسكري الإسرائيلي للدفاع والمذهب الروسي» وأن الجيش الإسرائيلي يشير اهتمام القيادة العسكرية الروسية كنظم خاص من الجيوش العسكرية. ويتضح من كل تلك الإشارات - ومن تصريحات مماثلة لفسيرتوميردين - رئيس الوزراء بشأن أهمية التعاون العسكري مع إسرائيل - أن أبواب ذلك التعاون قد فتحت بين البلدين لتشكل في الأفق المنظور ملامح شراكة من نوع خاص. ورغم الصعوبات التي ستعترض تلك الشراكة، وقد حرص رابين على عرض خدمات إسرائيل العسكرية، وبما يسميه خبراتها في مكافحة «التهديدات القومية» رد الأضرار الإسلامية - وفي نفس الوقت فقد تسربت بعض المعلومات التي تفيد بأن رابين يبحث مع المسؤولين في وزارة الدفاع موضوع التعاون في صناعة الأسلحة المشتركة - كما كان قد تم الحديث من قبل عهد جورباتشوف عن إمكانية تصنيع طائرة روسية إسرائيلية. وعرض الإسرائيليون على العسكريين الروس أن يقوم خبراء

علاقات عسكرية خاصة

بين موسكو وتل أبيب

أحمد الحسني

رسالة موسكو

أكد رابين في موسكو حين قال في حديثه لـ «النجم الأحمر» عن الفلسطينيين: «أنهم سيقتلون إرهابيين حتى آخر أيامهم» وقد اعتبر البعض من المراقبين الروس مثل ديمتري جورناستاف أن زيارة رابين «لم تسفر عن شيء» محدد من حيث المبدأ. والسبب في ذلك أن حركة الدبلوماسية الروسية مؤخراً على مستوى الأزمات الدولية قد بينت أن ثقل الدور الروسي ينتقل عملياً من الموازنة الدولية

لعل من أهم الجوانب التي أسفرت عنها زيارة أسحاق رابين إلى موسكو هي التي لم تتضح بعد من الزيارة، والتي لم تؤت ثمارها بعد - ونقصد الجانب المعلق بأفاق التعاون العسكري الإسرائيلي الروسي، وبينما ترك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في زيارته التي سبقت رابين انطباعاً يشوشاً فإنه يحكم عوامل دولية ومحلية كثيرة توصل لنتائج أقل، أما رابين الذي كان مشدود الوجه طيلة الوقت فإنه حقق نتائج واضحة ساعدته على قطف الأوضاع الدولية التي أطلقت الرياح في شراعه. وربما يكون سبب التوتر الذي كان ياديا على رابين أنه يعتصر مع رفائقة أن موسكو كانت سبباً مسلطاً على رقبة الدولة العبرية لزم من طویل، وأن هناك من الذكريات المريرة ما لا يسهل على أيام الدفء الأخيرة في العلاقات أن تمحوها.

ومن الناحية السياسية فقد لخص رابين الموقف الروسي من التسوية بقوله في حوار مع النجم الأحمر: «إنني على ثقة من أن الموقف الروسي قد تعرض لتحويلات كبيرة مقارنة بالموقف السوفيتي السابق، ومن زاوية المصدحة في الاستقرار في الشرق الأوسط، فإنه ليس لمة أية اختلافات بين موقف روسيا وأمريكا». ويبدو أنه لم تكن هناك لمة «أية اختلافات» حتى في تعجل الدولتين واعيتي السلام لتفويض الفلسطيني الإسرائيلي على تفدية غزة - أريحا، وهو التعميل المبرر بالخوف من وقوع أحداث عنف مفاجئة تفقد التسوية من قبل المنظمات الفلسطينية - وقد أشارت صحيفة نيزافيمسما جازماً لتلك التخففات حين قالت أن تل أبيب - وتنتظر للفلسطينيين نظرتها إلى قوة إرهابية أكثر منها قوة سياسية - وهو نفس المعنى الذي

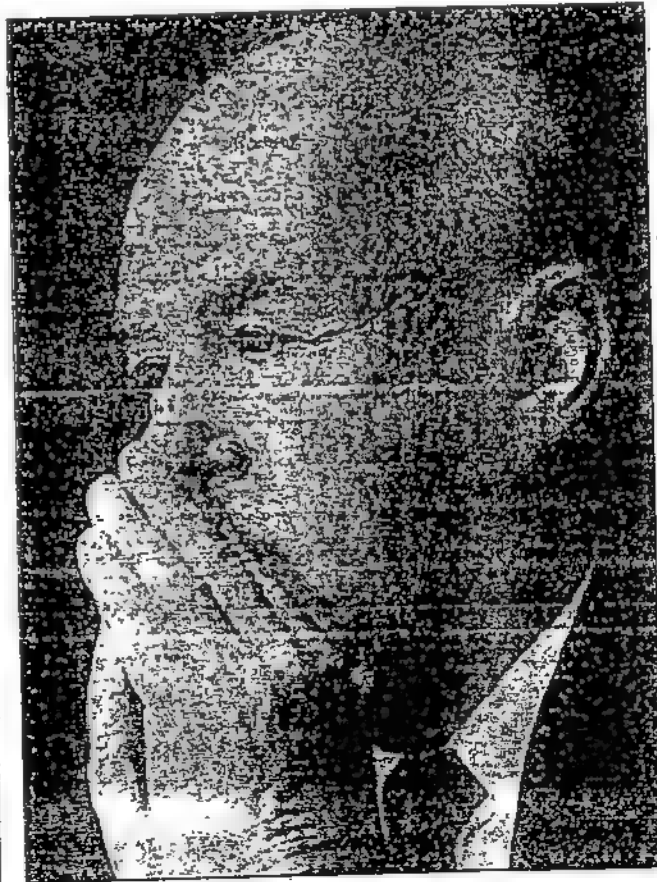
يلتصق



إسرائيل وغالبيةتهم الساحقة من مهاجري روسيا بإدخال التعديلات اللازمة على المعدات العسكرية السوفيتية الصنع وخاصة الدبابات المعاصرة (ت-٥٥) وطائرات (ميج-٢١) وطائرات (سوخ-٢٦)، وكان رئيس المصلحة الإسرائيلية المختصة في هذا المجال الجنرال المتقاعد دافيد شوفال قد صرح في وقت سابق بأن إسرائيل مستعدة للتعاون مع الشركات الروسية. ويتنازع وتصلح واستحداث وبيع المعدات العسكرية الروسية خاصة أجهزة مراقبة القتال وتوجيه الأسلحة وإدارة النيران والقوات واعتبر شوفال في حديثه لمراسل أنقصيا أنه لا ينبغي للمؤثرات الأمريكية من جهة ولا التزامات روسيا تجاه البلدان العربية من جهة أخرى أن تعرقل تنظيم التعاون بين تل أبيب وموسكو في صناعة الأسلحة وكانت إسرائيل قد بدأت بالفعل في نسج خيوط العلاقات العسكرية مع دول الرابطة قبل أن تبدأ في فتح أبوابها مع موسكو، وعلى سبيل المثال فقد عقدت إسرائيل منذ فترة صفقة مع استونيا لتوريد

شحنات كبيرة من المعدات الرشاشة الإسرائيلية من طراز «أوري» كما أضافت صلات أخرى مشابهة مع أوكرانيا ومولدوفا. وعرضت على باكو تدريب العسكريين الأذربيجانيين، وحاولت إسرائيل تسويق دباباتها «ميركافا» وطائراتها المقاتلة من طراز «دالقي» والطائرات الأخرى التي تعمل من دون طيارين، والأجهزة الإذاعية الإلكترونية داخل سوق الرابطة. ولا تهتم إسرائيل في المرحلة الأولى من تأسيس تلك العلاقات بالأرباح التي ستجنيها في اللحظات الأولى، ولكنها تضع نصب عينيها أساسا وضع أساس لتلك العلاقات - بعد مكسبا سياسيا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه مقدمة لجنى الثمار الاقتصادية على المدى البعيد. وعلى سبيل المثال فإن أوكرانيا قدوس الآن مقترحات بشراء زوارق اسرائيلية فائقة السرعة بتصميمات مختلفة - (حاملة للصواريخ والطوربيدات - زوارق حراسة وانزال - الخ) وتعرض إسرائيل تلك الزوارق بأسعار رخيصة واضعة في اعتبارها أن البلد التي ستشترى تلك الزوارق ستكون مضطرة بعد قليل لشراء قطع غيارها وتوفير قواعد

للصيانة، وبالطبع فإن تلك القاعدة العسكرية من التعاون لابد وأن تؤدي لاستعانة البلد المحددة بالخدمة الإسرائيلية في تدريب الكوادر التي ستحصل على تلك الأسلحة. ووفق لتقدير الخبراء العسكريين فإن خدمات السلاح تدر من الأرباح أضعاف ما يدر بيع السلاح نفسه بعشرين مرة. ومحاول إسرائيل توسيع سوق أسلحتها مستغلة في ذلك التفرقات التي تشهدها العلاقات بين موسكو وبلدان الرابطة. هذا بينما يتكفل الإعلام الروسي بالدعاية المعانية للسلاح الإسرائيلي، وقدرات العسكريين الإسرائيليين، ومن ثم لم يكن مستغربا أن تتضمن زيارة وابين زيارة للأكاديمية العسكرية الروسية ألقى فيها وابين محاضرة عن «علم الانتصار الإسرائيلي». ويقول بعض المسؤولين الإسرائيليين أن العقبة الوحيدة في سبيل الخروج بالتعاون الروسي الإسرائيلي العسكري من إلى مجال التنفيذ هي: «أنا لانعرف إمكانات بعضنا البعض» ولكن المسألة ليست في «أنا لانعرف بعضنا البعض» - كما يتصور الإسرائيليون، فهناك عقبات أكثر جدية على طريق التعاون بين البلدين في ذلك المجال - أولا أن روسيا نفسها دولة منتجة للسلاح - وأن جزءا من مشاكلها أنها تبحث عن سوق لذلك السلاح، ومن ثم فإن حاجتها للسلاح الإسرائيلي ضعيفة للغاية، هذا بينما من المشكوك فيه جدا أن تصبح إسرائيل سوقا للمعدات العسكرية الروسية - في الوقت الذي يقدم فيه العامود الفكري للتسلح في تل أبيب على منظومات الأسلحة الأمريكية، ومن هذه الزاوية فإن إسرائيل ليست سوقا لروسيا، كما أن روسيا ليست سوقا أيضا لإسرائيل. ومن هذه الزاوية يصبح من المفهوم حرص روسيا على إرسال أوليج موسكوفيتش إلى دمشق للتباحث في القضايا العسكرية ومحاولاتها تجديد الاتصالات في ذلك المجال مع العراق، وسعيها لتفرض أسواق الخليج العربى. ولكن التعاون العسكرى بين البلدين قد يتخذ صورة أخطر من الصفقات العسكرية الصغيرة أو الكبيرة التي لاتلوح جذورها بالنسبة للطرفين إذ قد يتخذ التعاون أساسا شكل تبادل الخبرات والاستفادة الإسرائيلية من التقنية الروسية العالية، وتبادل المعلومات العسكرية، وإيفاد الخبراء العسكريين الروس إلى تل أبيب، وفي هذه الحالة فإن تل أبيب ستحصل على خلاصة العسكرية الروسية، لاسيما أن بإسرائيل الآن أكثر من سبعة آلاف عالم نووى سوفيتى سابق، وأن حصص إسرائيل



رايين

عندما نشد الشوارع :

انتظريني . أعود إليك

أدنيا إلى أربع مناطق احتلال بمقتضى قرارات مؤتمر يالتا ويوتسدام وجعل لبرلين وضعاً خاصاً تحت إشراف الدول الأربع التي احتلتها. ومع أن الحرب قد بدأت بالنسبة لروسيا متأخراً، إلا أنها لم تترك أسرة دون قيد أو قسيل أو جريح في صفوف الملايين التي تداغت من أكراب وروسيا وجيورجيا وغيرها في مواجهة الخطر ذي الصليب المعقوف. ومع أن القسم الروسى من الاحتفالات الروسية وكلمة الرئيس الروسى قد أشادت ببطولات الشعب الروسى وتضحياته وإلى أن :روسيا لا تقبل أن يخاطبها أحد دون احترام، وأن الشعب الروسى لن يقبل بلغة أخرى في التعامل معه، إلا أن ذكرى الانتصار على النازية تترافق هذه المرة بأشياء أخرى كثيرة لم تترك في قم الروس من طعم النصر سوى الذكرى والألم.

لقد خرج الناس إلى شوارع موسكو وانطلقوا إلى أماكن التجمعات المعهودة: بارك كلشورى، وجوار مسرح البولشوى، والساحة الحمراء، وخرجوا كعادة الروس بعضهم يحمل «الأوركوردين» - الآلة الشعبية الموسيقية المنتشرة - وهم ينشدون أغاني الحرب القديمة المعززة وأشهرها قصيدة قسطنطين سيمونوف «انتظريني». نثر نشرت كالتار في الهشيم بين الجنود سنوات الحرب:

«انتظريني أعود إليك، شرط أن تعرفي كيف تنتظرين،

انتظريني حينما تصاقط الفلج

انتظريني حينما يشتد الحر،

انتظريني حينما يكف الآخرون

عن الانتظار وينسون الأمل الذى

انصروم..

انتظريني حينما لاثره الرسائل

من البقاع النائية

انتظريني، أعود إليك رغم الموت

المهر،

ودعى من لم ينتظر عودتى يقول

إذا رأى:

في منتصف ليل يوم الثامن من مايو ١٩٤٥ جلس المارشال جوكوف في مبنى الرايخ الألمانى في برلين، وكانت أصوات المدافع والطنقات مازالت تدوى هنا وهناك في أحباء المدينة المدمرة، وفي منتصف الليل بالضبط وقع المارشال جوكوف والقادة الألمان في قاعة شبه معتمدة وثيقة «سلام ألمانيا واستغفرت إجراءات التوقيع ٤٣ دقيقة فقط، بعدها فقط انتهت الحرب التي بدأت في ٢٢ برلين ١٩٤١، واستمرت أربع سنوات وشهرين لم تهبط خلالها الطائرات من الجو، ولم تلتقط المدافع أنفاسها النارية، ولم تكف جنازير الدبابات عن حراقة الأرض ورهبها بالدماء بدلا من حرائقها بالنزوس للتلحح.. فقط بعد ذلك عاد لبلادهم الرجال الذين جنوا شوقاً للأهليات والنساء والبسوت، بعضهم محمول على المحفات، وبعضهم مشيا على قدميه، وبعضهم في قطارات، ومنذ ذلك الحين استقرت أوروبا على الاحتفال بذكرى ذلك الانتصار في ٨ مايو. وبعد انقضاء حوالى نصف القرن (٤٩ عام) قرر الروس إقامة نصب تذكارى لبطل تلك الحرب المارشال جوكوف الذى لاحقته لعنة سفالين فحطرت تخليد ذكراه في بلده التي انتزع لها النصر. وبينما يكتب الاحتفال بذلك الذكرى في أوروبا طابع الاحتفالات، فإن نفس المناسبة تحرك لدى الروس جيالا من الدموغ التي تنهر كل عام بحلول تلك الذكرى، فقد دفع الروس الشمن الأكبر في تلك الحرب، ومزل لخوخن الروس إلى الآن لا يستطيعون أن يحدوا بالضبط عدد الضحايا الذين سقطوا لهم في أعنف حروب القرن العشرين - هل هم عشرون مليوناً أم أربعون؟ أم ستون مليوناً؟

ومع أن الروس يعتبرون أن الحرب قد بدأت عام ١٩٤١ - إلا أن البعض يعتبر أنها بدأت قبل ذلك عندما احتل هتلر جزءا من تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر ١٩٣٨ - ومن بعدها بوليفيا ورومانيا، ثم بوند بعد توقيع معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى في أغسطس عام ١٩٣٩، وينتصير لرايخ تست

في محال ستقالة علماء الدرة للعمل معها كانت أكبر حصة من بين كل الدول الأخرى ولن يتعطل ذلك التعاور بسبب وأسواق السلاح الروسى العريضة - ولن تقتل تلك الأسواق لغربية كما يظن البعض قطبا آخر معارضا وطاردا للعلاقة العسكرية بين تل أبيب وموسكو إذ يمكن لموسكو أن تواصل بيع الأسلحة - ولكن ليس الأسلحة الأحدث - لسوريا، والعراق وغيرها من بلدان المنطقة، وأن تسبح تعاونها العسكري مع تل أبيب - دون أن تعترف صلة - صلة أخرى.. وليس بالعميد تريخ الحرب العراقية الإيرانية، حيث كان الاتحاد السوفيتى يبيع خلال ثمانية أعوام السلاح لبغداد وطهران في نفس الوقت، متددا من أعناق لسانه بالحرب الخطرة على المنطقة وشعبها..

وفي نفس الوقت فإن الكثيرين يعتقدون في روسيا - إن لم يكن في قدرات إسرائيل العسكرية - فعلى الأقل في فترة صلاتها الدولية بالتحيز الحكة في أوروبا، ورغم أن الرئيس عرفات قد حظى - باعتبار أن زيارته سبقت زيارة رابين بالامتياز الذى يحظى به الأول، إلا أن رابين قد حظى بامتياز آخر وهو قدراته على تحديد حركته على ضوء ما أنجزه وما لم ينجزه الرئيس عرفات - وباختصار فإن الفارق بين ما حققه رابين، وما حققه عرفات، هو الفارق بين وضع دولى كان يفت بأكسسه وراء ظهر رابين خلال زيارته لموسكو، وبين قوة «تفقد» عرفات وهو يقدم عزفا منفردا دون أن تساه في العرض الذى قدمه آلات أخرى كثيرة. وأبسط الأمثلة على ذلك أن لرابين رؤوس حراب كثيرة متشعبة داخل المجتمع الروسى، وشهد على ذلك لقاء رابين برؤساء الصحف الروسية الرئيسية، وهو لقاء وصفه صحفى روسى بأنه كان أقرب إلى «اجتماع عمل» منه إلى أى شيء آخر.. فقد حفل اللقاء بتعليقات رئيس الوزراء والتعبير عن الامتنان لمواقف تلك الصحف ودفاعها عن الدولة اليهودية وحقوقها ومصالحها.

ولعل اسحاق رابين قد قطن ثمر زيارته تلك في وزارة الدفاع الروسية قبل غيرها، أم عن الدور الروسى في التسوية، وموضوع التسوية فكان موضوعا هامشيا، ويكفى ما كتبته في ذلك الصحف الروسية التي أصعب بعضها عن دهمشقه من أن أندريه كوزنبريف الذى حضر توقيع الاتفاقية لم يكن يدرى بما تحويه نصوصها الأخيرة، وأنه التمثل على حد قول براند بالفرجة على الأهرامات في مصر

لقد حاله الخط فعدا..
لأن من لم ينتظر لن يفهم أبدا.
كيف أنك أنقذتني بانتظارك هذا
من الموت والنيران.
وسنحفظ أنا وأنت.. وحدثنا...
السر الذي كتب لي صرا جديدا.
وهو أنك استطعت أن تنتشري،
كما لم يستطيع أحد غيرك.
فانتظرنى.. أعود إليك..

لقد انتظرت النساء والأمهات، وعاد
الرجال، لكن أحدا، لا يعرف إلى الآن عدد
الذين مازالوا أحياء من صناع ذلك النصر،
ولا يريد أحد أن يقول إلى الآن كم هددهم في
روسيا. إنهم يخرجون من باطن مخارج
معدات التمر مع الباقين، ويحك أن تبصرهم
فقط من أوسمتهم الكثيرة التي تلمع على
صدورهم متلافة مثل أجراس صغيرة لامعة
من بيت ضخم تحطم، وخلف كل وسام لامع
رصاصة، وبطولة، وقمة. إنها نفس الأوسمة
التي يبيعها الجوعى الآن منهم في الشوارع
الرئيسية للسباح الأجانب مقابل أي مبلغ
يمكنهم من الحصول على الخبز. وفي ٩ مايو
يتجمع أولئك الأبطال القدامى، من مختلف
جبهات القتال فيلقون في حلقات ويغنون
معاً: «انتظرنى.. أعود إليك» في الحدايق
العامة ونواحي الشوارع. لأنهم ليس هناك ما
هو أغنى من البلد التي لا تعرف البطولات»
على حد قول الأديب الطيار مارك جالاي.

لقد وضع قادة الدولة الزهور على ضريح
الجندي المجهر، وألقوا بكلمات الوفاء
وال تقدير لمن بقي حيا من شاركوا في الحرب،
واقتنعوا لأول مرة للتحف المركزي للحرب،
حيث ستمكن أقارب المفتردين والشهداء
والقتلى من الحصول على معلومات عن
ذويهم بعد أن تأس بك معلومات مخصوص
بضم معلومات عن ١٧ مليون فرد مازال
أهلهم يتوقون لمعرفة أي شيء عنهم..

لكن ذكرى الانتصار هذه المرة تختلف عن
المرات السابقة، وطعمه مختلف أيضا.. فعما
قريب في ٣١ أغسطس ينسحب آخر جندي
روسي من ألمانيا، ليستكملوا الاحتفال الذي
بدأ منذ ثلاث سنوات وأربع شهور - حينذاك
كان تعداد القوات الروسية المربطة في ألمانيا
تجاوز النصف مليون، لكنهم شوهوا شيئا
فشيئا في مغادرة معسكراتهم التي شغلت
أكثر من مائتي وأربعين هكتارا من الأراضي
الألمانية، ولم يمض الآن سوى ثلاثين ألف
عسكري روس، يمرحون هم أيضا ومحملهم
القطارات بهدوء من مدينة هامبورغ دون

احتفالات أو مارشات، ويتحدث الجنرال
ماتيف هولاكوف قائد القوات الغربية
الروسية عن الإهانة التي يحسها الجنود الروس
عندما يتم توديعهم دون مراسيم لائقة بينما
يودع الألمان جنود القوات الأمريكية أو
الفرنسية باحترام وينفخون لهم في الأبواق
التعاسية احتراماً - وقد يعكس ذلك التمييز
في المعاملة على الاحتفال الأخير بجلاء آخر
جندي روسي عن ألمانيا - ويقول أحد الضباط
الروس في برلين في تحقيق تليفزيوني: «أن
العالم يحترم الأقوياء، لكن أحدا لم يعد
يحترمنا، ومن ثم يقطرون معنا ما يشاؤون،
لا بد من وضع نقطة النهاية في دفتر الحرب
على نحو يليق بدور الشعب الروسي» وفي
نفس الوقت فإن مشكلات كثيرة تنتظر الجنود
والضباط الصائدين منها أنهم قد يجدون
أنفسهم في الشارع بالمعنى الحرفي للكلمة،
دون مساكن أو بيوت، ودون ضمانات
اجتماعية، بل وقد يتعرضون للتصريح في
سوجة تقليص الجيش الجارية الآن. وعودة آخر
جندي روسي من ألمانيا - تنتهي آخر فصول
الحرب.. ويضاف للمحاربين القدامى محاربون
آخرون متقاعدون، سيبحثون لأنفسهم هم
أيضا عن دور في مجتمعهم، وعن مسكن.
وعن معنى لحياتهم التي ارتبطت كل معانيها
بالمسكينة. أما المحاربون القدامى الذين
لا يعرف أحد عدد الأحياء منهم، فإن أغلبهم
قد تجاوز الستين عاما من العمر، يقضي
معظمهم بقية حياته في مستشفيات لا تقدم
لهم الدواء أو الطعام أو العلاج، يشكو
الكثيرون منهم في التحقيقات التليفزيونية
من أنهم في هذه السن المتأخرة لا يمكن سوى
سرور واحد وحروب واحد موزق.. ولا يجد ذوي
العاهات منهم الأدوات الطبية اللازمة له،
ويشير بعضهم إلى حجم أصبعه ليرى مقدار
اللحم الذي تصرفه له المصحات كل ثلاثة أيام،
وما زال منهم من ينتظرون حلول الدور عليهم
ليتمسكوا شقة منذ عشرين عاما، وفي فيلم
وفاتى أسسه «المتصرون» من وضع
أناقولي فيتوتشكين كان سعد الفيلم
يترجم لأولئك المحاربين القدامى بسؤال واحد:
كيف كنتم تتصورون مستقبل بلادكم عندما
انتهت تحريرها عام ١٩٤٦؟ بعضهم من
أنزلت المهانة مستقارا بينه وبين العالم رفض
الإجابة على ذلك السؤال، وبعضهم قال: كنا
نتخيل أننا نحرر بلادنا لنعود إليها لتصبح
بلدا حرة مزدهرة، تكفل لنا ولأبنائنا الحياة
الكرامة.. ولكن أحلامنا لم تتحقق للأسف..
أحدهم ضابط تجاوز السبعين - قال بابتسامة

واسعة «كنت أريد لروسيا أن تكون سعيدة،
وكرر كلمة «سعيدة» - ثم التوى وجهه باليكا.
وأضاف: ولكنني أجدني مضطرا لارتداء
ملابس ضيقة جاتني عن طريق المساعدات،
وأجدني مضطرا لم يدي لك المساعدات
الطبية التي يأتي قسم كبير منها من ألمانيا -
ولو كان لدى شيء ما قبلت مساعدات من
الألمان».

الكثيرون منهم لا يستطيعون أن
يستوعبوا المفارقة القائمة في أنهم وهم
المنتصرون يمدون أياديهم يسألون المهزومين
الخبز واللحم والنساء. إن عددا كبيرا من أولئك
المحاربين القدامى حائز على لقب بطل الاتحاد
السوفيتي، وهو أعلى درجات التقدير وتقع
معها ميدالية النجم الذهبية، وشهادة من هيئة
الرئاسة، ووسام لينين ومنح اللقب مقابل
بطولة بارزة فردية أو جماعية، وقد أقر ذلك
اللقب لأول مرة عام ١٩٣٤ بأمر من هيئة
رئاسة مجلس السوفييت الأعلى، وكان أول من
تسلمه مجموعة من الطيارين الذين غامروا
بحيياتهم لإنقاذ طاقم السفينة،
«تشيلوسكين» التي حاولت قطع الطريق
من مورمانسك إلى فلاديفوستوك عبر
البحار الشمالية الروسية فأطبق الجليد عليها
وعزلها ودمرها، وكان الشعب كله يتابع الرحلة
الخطرة لتلك السفينة المغامرة بقلق ولهفة.
وعندما تمكن الطيارون الثلاثة من إنقاذ طاقم
السفينة من الموت وسط الجليد فيما يشبه
العجزة، ظهرت فكرة لقب: «بطل الاتحاد
السوفيتي»، وفي مطلع ١٩٤٦ منح
حوالي ستمائة شخص ذلك اللقب، وعند نهاية
الحرب كان حوالي اثني عشر ألف شخص قد
حصلوا على ذلك اللقب، وكان المارشال
جوكوف هو الذي قلد أولئك الأبطال العدد
الأكبر من ميداليات النجم الذهبي، ولكن
الظروف القاسية التي مر بها الرجال الذين
دمروا الرايخ جعلت جزءا منهم يبيعون أغلى
ذكرياتهم في الشوارع، أو دفعت أحفاد من
ماتوا منهم لبيع تلك الأوسمة التي كانت تصك
في داري صك النقص - سورد بموسكو
ويطرسبورج (الينجراد). وحتى عام ١٩٧٩
كان تسليم تلك الأوسمة للدولة أمرا إلزاميا
في حالة وفاة أصحابها، ثم ألغى ذلك القرار
بقانون وسمحت الدولة لأبناء أو أقارب الأبطال
المتوفين بالاحتفاظ بالأوسمة، إلا أن الأوسمة
والميداليات التي منحت لكبار رجال الدولة
ما زالت محفوظة حتى الآن في مخازن
الكرملين التي تضم صندوقا بالأوسمة
والميداليات التي حصل عليها سقاليين



الرحام " ميسير " / صحيفة " نيزا فيسيا جازيتا " / ٣٠ أبريل ٩٤

وخترتشوف
ويجنيف الذي قلد
حوالي ثمانين وساما
وميدالية خلال سنوات
حكمه الـ ١٨. أما
جورجيتشوف فبانه لم
يحصل على لقب بطل
الاتحاد السوفيتي،
لكنه تسلم ثلاثة أوسمة
من طراز وسام لوتين.
ومن بين رجال الدولة
الحاليين بعد رئيس
السوزراء فيكتور
تشيرونوميرين
أكثر الجميع فوزا
بالميداليات والأوسمة
ومن بينهم وسام نجمة
العمل الحمراء
ودوسام ثورة
أكتوبر، وشارة
الشرف، وبعد اننيار
الاتحاد السوفيتي أقرت
الدولة لئلا آخر هو
وبطل الاتحاد
الروسي، الذي
لا يجوز منحه أكثر من
مرة خلافا للقب
السابق. لكن اللقب
الجديد لم يصنع بعد
بطولات كستلك
البطولات السابقة التي
روت من دم سروع

وانتظري أعود إليك..
انتظري حينما تتساقط الثلج
وحينما يشهد الحر..
وحينما يكف الآخرون عن
الانتظار، انتظري،
حينما لا ترد الرسائل من البقاع
الغائبة..
انتظري أعود إليك.. وغم
الموت المنهزم

ومن المؤلم أن المحاربين القدامى لا يدركون
أن النصر الذي انقلب هزيمة لم يضع، ولم
يشهد، لأن الأشياء التي تدير ظهورها لنا
لا تكف عن التنبس، ولا تكف عن إطلاق
أفاسها في حقول أخرى غائبة وبعيدة

ألقاها في حديقة عامة بمندسة الذكرى التاسعة
والأربعين للاتصار على الفاشية قد حاول أن
يحرك كل معاني ذلك النصر من جديد، إلا أن
أحدا لم يكن ينصت إليه. وكان الواقفون وهم
يحملون أطفالهم على أكتافهم يستديرون
بظهورهم منصرفين برودة على الرغم من
استعادة الرئيس للصوت الوطني. وقد ارتبطت
تلك الذكرى بمعنى انسحاب آخر جندي روسي
من ألمانيا في ٣٠ أغسطس هذا العام، وهو
معنى مرتبط بصورة أو بأخرى بكل معاني
التراجع العام الروسي والانهيئات، والنفاق
الواضح في وضع باقات الزهور على ضريح
الجندي المجهول، وانتزاع آخر لقمة خير من
أفواه الجنود المعروفين الذين صنعوا ذلك
النصر، وتركهم في مهبط الريح وعند نواصي
الشوارع ينشدون أعز بالديهم

المتصرين الذين دحروا أعنف ألوان الفاشية
وغنوا ليلادهم وسط النيران والصفائح،
وانتظري.. أعود إليك..
وانتظري مع الآخرين أن
وقتلنسيان قد حان
ودعي ابني، ودعي أمي يعتقدان
أنني لم أجد حيا
ودعي الأصدقاء الذين تعبوا من
الانتظار يتحلقون،
ويشربون النبيذ المر نخب
رحيلي،
أما أنت فلا تتمجلي، ولا تشربي
معهم،
ولكن انتظري... أعود
إليك..
ومع أن الرئيس يلتصق في الخطبة التي

أوروبا الموحدة . .

فكرة أم واقع ؟ !

د. محمد عبد الحافظ

رسالة باريس

هل سينجح أنصار أوروبا في تحويل
الفكرة إلى حقيقة واقعة؟ ومن ثم مواجهة
التحديات القادمة على المسرح الدولي وهم
أكثر قوة؟ سؤالا مازال بكتنفة القموض.

اقتصاد يعاني

بات معروفا اليوم أن الاقتصاد الأوروبي
أصبح يعاني أزمة حادة، لم تترك أيا من
بلدانه، حتى ألمانيا التي اعتبرت في وقت من
الأوقات مستودع أوروبا الموحدة. فقد أثقلت
كاهلها فاتورة الوحدة. ومع تصاعد البطالة في
شمال أوروبا وجنوبها والتي بلغت ١٧ مليون

جاءه ديلود مع ميشيل روكار



منذ معاهدة روما في ٢٥ مارس عام
١٩٥٧ والتي وقعتها ألمانيا وبلجيكا
وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورج
وهولندا، والتي لم تطمح وقتها إلا في
التنسيق الاقتصادي بين الدول الست..
وأوروبا ما تزال تنتظر مرعداً مع وحدتها.
ترقعت خيراً مع خطرة إنضمام الدانمرك
والجمهورية أيرلندة في عام ١٩٧٢ لتصبح
تسعة أعضاء، وتغير أسسها إلى السوق
الأوروبية المشتركة، وفيما بعد بانضمام
اليونان في عام ١٩٨١، وأسيايا والبرتغال
في ١٩٨٦، لتصبح إثنتا عشرة عضواً. ثم
أخيراً بترقية معاهدة ماستريخت في فبراير
عام ١٩٩٢، التي أعلنت عن مولد الاتحاد
الأوروبي.

هذا السعي الأوروبي الحديث نحو الوحدة
على الرغم من اختلاف القوميات واللغات
والأعراق، يوضع إلى أي مدى تشعر أوروبا
المجزأة بضعفها وقلة حيلتها إزاء الأمريكيين
واليابانيين. إلا أن الحقيقة في الواقع العملي
لاتخضع - كما نعلم - للنبيات الحسنة أو
الصفانية، ولهذا فحجم أوروبا الموحدة يظل
معركة كبيرة يخوضها أنصار الوحدة الأوروبية
في كل بلدان أوروبا ضد خصومهم المحليين
من يرفضون الوحدة برمتها، أو ممن يرفضونها
على صورتها الحالية، وأيضاً ضد التناقضات
في المصالح الخاصة السياسية والاقتصادية
والثقافية لكل بلد على حدة.

عاطل، تظل الأزمة الاقتصادية هي الهاجس
الأكثر شوعاً بين ٢٧٠ مليون أوروبي. وهي
العنصر الأساسي الذي يعطل - في الواقع -
الوحدة الأوروبية الاقتصادية، بل والسياسية
فأسيايا في الجنوب وصلت نسبة
نسبة البطالة إلى ٢٣٪ بين القادرين
على العمل وهي أعلى نسبة في
أوروبا الغربية وفي ألمانيا التي
وصلت النسبة ٨١٪، وهي كبيرة
خاصة في ظل نسبة نمو تقدر في هذا
العام ١٪ وفي فرنسا التي وصلت
نسبة البطالة إلى ١١٪ من نسبة
نمو تقدر ١٨٪. وإذا كانت البطالة
لا يمكن لها أن تخفض دون الإسراع بالنمو،
فسوف نجد في هذه الحالة أن الوضع
الاقتصادي الأوربي متراجعا بالمقارنة
بالولايات المتحدة أو اليابان. فمتوسط البطالة
في أوروبا الموحدة قد بلغ ٨٪ / نسبة النمو
(ناقص ٠.٥٪)، بينما في الولايات المتحدة
نسبة البطالة ٦.٥٪ ونسبة النمو (زائد
٢.٥٪)، وفي اليابان نسبة البطالة ٢.٥٪
في نسبة النمو مسددة لنسبة الأوروبية

بضاف للبطالة مشكلة الهجرة وتدفعها
(السياسية منها والاقتصادية) سواء الآتية
من المغرب العربي وأفريقيا في اتجاه
أسيايا وفرنسا وتبلغ النسبة فيها بالقياس
لعدد السكان أقل من ٥٪، أو الهجرة الآتية
من دول شرق أوروبا في اتجاه ألمانيا
وهولندا والجمهورية لوكسمبورج،
ويبلغ متوسط نسبتها لعدد السكان
٥٪ فيما هذا لوكسمبورج التي وصلت
النسبة فيها إلى ٢٨٪.

هذه المشكلات بضاعف من خطورتها
البؤس الذي بدأ يظهر بصورة كبيرة في
شوارع أوروبا، وتحمل ميزانية المجموعة
الأوروبية لمساعدات كبيرة وهامة لدول
المجموعة الفقيرة كاليونان واليونان في
الجنوب، وأيرلندة في الشمال، والمساعدات
الأخرى التي تقدمها المجموعة لبعض
المساعدات المتضررة كمتضررات داخل بعض
بلدانها، كالمزارعين والمربين والصيدان وغيرهم
من جراء إتخاذ قرارات تحد من إنتاجهم
وتسويقهم مما يعود بالضرر عليهم..
والمشكلات التي تنشأ داخل دول المجموعة
ذاتها على المصالح الحسنة لكن منها،
كالمنافسة بين الشركات الفرنسية والألمانية
على تسويق منتجاتها داخل أوروبا أو
خارجها، وإيضاً بمشكلات الصيد القائمة في
الأطلنطي بين صيادي الأسماك الفرنسيين

والأسفار والتي تصل في بعض الأحيان إلى الإعتمادات المتبادلة، وكالحالات التي شأ أخيراً بين شركتي الطيران الوطنيين الفرنسية والبريطانية على فتح المجال الجوي الفرنسي للنافسة الحرة في ظل تودي أوضاع الشركة الفرنسية.

في الحالات الأكثر أهمية في توكريس الوحدة الاقتصادية لارالت، هناك خلافات حول العملة الأوروبية الموحدة ECU، والتي من المنطقي أن يتم التماسك بها على أراضي الاتحاد الأوروبي قبل نهاية القرن، حيث مازالت، إنجلترا والدانمارك واليونان خارج الاتفاق.

لقد أضعفت هذه المشكلات الموقف الأوروبي تجاه شركائه في العالم، ففي مقابل استراتيجية يابانية واضحة في تطوير التأثير في القرب الأوروبي بالتسلسل بفتح الأسواق، وزيادة حجم التأثير بالتصدير ومحاولات تجزئة الدول الأعضاء، واستغلال الثغرات القانونية القائمة، بل وخلق مجاميع للضغط، دون تحديث عن التجسس العلمي وتطوير المنقول. في مقابل ذلك يبدو الموقف الأوروبي منشغلاً بشكائاته لداخلية المتناقضة. ولعل موقف أوروبا من الشريك الجنوبي في العالم الثالث مازال مضطرباً ويتسم بالالتحيد، وهذا نفسه يعود إلى السياسات المتضاربة والمواقف المتداخلة لأعضاء الاتحاد ممن يطالبون بشراكة مع هذه الدول، وي لا تمنعهم هذه الشراكة.

ولعل العامل الحاسم في تلك العلاقة غير الواضحة مع الدول النامية هو الشريك الثالث الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لا تدخل في صراع معهم فقط على أسواق العالم الثالث، بل في صراع على أسواقهم المحلية بضراوة لم يشهد لها التاريخ من مثيل، ومحاوله الدفاع عن الذات تحجم الأوروبيين عن إعلان آرائهم بصراحة تجاه سياسة القرض التي يمارسها الشريك الأمريكي على بلدان العالم الثالث، نمثلاً بعلم الجميع أن اتفاقية مراكش والتي أعلنت عن قيام المنظمات العالمية للتجارة OMC والتي رعتها جميع الأطراف في فهم مثلاً العالم الثالث، لا تسمح على الإطلاق لدول العالم الثالث بالنافسة الحرة في ظل التبريد الشديدة المفروضة عليهم بموجب إتفاقيات الجات، ولا تشرك لهم إلا المنافسة في مجال الأيدي العاملة الرخيصة بالمقارنة بالغرب، بمعنى أنه لكي تستطيع منافسة العرب عليها بإقتار عملها، وإذا كانت هناك فرصة أخرى للعالم

الثالث في ترك الحرية لتحديد أسعار المواد الأولية إلا أنه ملاحظ مع هذا ذلك تحذير الذي أطلقت البنك الدولي في نهاية شهر أبريل الماضي إلى زعماء العالم الثالث بعدم محاولة الدخول في لعبة إطلاق الأسعار تلك، ومع ذلك فالموقف لفرنسي الذي يضيء حد الإحباط، وهو ما أشار إليه أحد وزرائه - هو عدم إثارة أزمة بين الشمال والجنوب في وقت يتسم بأنه - كد أسمره - شديد الحساسية بينما كان الموقف الأوروبي العام هو عدم إثارة غضب شريك عبر الأطلنطي والذي يحرص عليهم سلطانه عبر تهديداته المستمرة قبل توقيع الجات وبعد، بعدم فتح أسواقه لمنافسة، وهرب القوائم السرد، التنرية التي يضع فيها الدول والشركات التي لا تلزم بقراراته، ويترك لهذه الدول فترة من الوقت لتصحح من موقفها قبل توقيع العقوبات عليها تطبيقاً للمادة ٣٠١ من القانون التجاري الأمريكي. ولعل هذه السياسة التنرية نجحت في إعطاء دفعة جديدة للإقتصاد الأمريكي الذي تشير دلائل كثيرة أن معدل النمو المتوقع له نهاية هذا العام هو ٣.٤٪.

سياسة مضطربة

هذه الإشكاليات في المجال الإقتصادي كان لها انعكاساتها المباشرة على السياسة الأوروبية تجاه العالم، حتى أضحت متفجرة على ما يبدو في العالم، بالرغم من أن لها

وسبرلين بريهان، محل محل جاك ديمر في نهاية هذا العام



مصالح حيوية - كما يسموه - فيما يبدو. ولعل أكثر الأمثلة النزاعية هو مثال البومنة التي تقع على مقربة منها، وعلى الرغم من الحصار الأوروبي على الأرض ضمن قوات الأمم المتحدة في بوسناتيب السابقة، فإن الاتحاد الأوروبي أبعد ما يكون عن أن يكون له ثقل دبلوماسي يعدل اشتراطات العسكري في تعديل هذا الحضور بعد الأوروبيين أو الروس والأمريكيين هم أصحاب الكلمة الأخيرة في المفاوضات والتسويات النهائية، حتى تلك المبددة التي أطلقتها فرنسا بالتحذير بصرب حلف الأطلنطي لقواعد الصرب، لم تر النور إلا بعد أن تبنتها الولايات المتحدة. دون الحديث عن تراجع أدوار أوروبا مثلاً في تسريبات الشرق الأوسط، وعجزها عن إيجاد حلول سواء في رواندا أو قبلها في الصومال، أو إيجابها على المشاركة في حرب الخليج وغيرها من أحداث.

بالإضافة إلى تعثر التنسيق المشترك بين دول المجموعة نتيجة للدور الذي تلعبه بريطانيا والتي تغفل عدم الإسراع بخطوات الوحدة.

ولعل فرنسا هي الأكثر فهماً للدور الذي يمكن أن تلعبه أوروبا، الموحدة على المسرح الدولي، وهذا الخط الفرنسي واضح منذ أن شق الجفراك ويجول في الستينات مبدأ ضرورة أن تحمي فرنسا ذاتها دون الاعتماد على المظلة الأمريكية. لذا كانت فرنسا هي الداعية لثروة جيش أوروبي واحد، ولم يتبعها في هذا المطلب سوى ألبان. حيث تعي فرنسا جيداً أن ميزانية الدفاع في الولايات المتحدة تصل إلى ١٧٥٤ مليار فرنك في مقابل ميزانية فرنسا في هذا المجال وهي ١٩٥ مليار فرنك، وإذا ضمت ميزانيات الدفاع في دول الوحدة الأوروبية مسكون تبلغ ٩٧٢ مليار فرنك، ومن المعروف أن تصدير السلاح يجلب للولايات المتحدة ٧٥ مليار فرنك، بينما مجرعه ما يجلبه السلاح لدول الأوروبية هو ٧٢ مليار فرنك، نصيب فرنسا منهم ٢٠ مليار فرنك، ومع هذا تظل هذه الأرقام الأوروبية مجرعة ما يتحقق في كل بلد على حدة.

أوروبا الموسعة

لعل طلبات الانضمام التي وراق عليها أخيراً لضم كل من النمسا وفنلندة والسويد والترويج كأعضاء في الاتحاد الأوروبي - ورغم أنها دولا غنية مستضيف لدخزة الأوروبية - مستضيف مشكلات

الخصومية الثقافية .. ووحدة أوروبا

نحلاء العنبري

الأوروبية: كمشروعات للتدريب المشترك للعاملين في مجال الاعلام المسموع المرئي، وتمويل مشروعات دبلغة الانلام، وانتاج برامج الكارتون والبرامج الوثائقية، وتسمية أو تدعيم الافراد والشركات الخاصة العاملة في هذا المجال، والتي يصطاح على تسميتها «بالانتاج المستقل».

يضاف الى ذلك برنامج «يورى ايماج» EUROMAGES، ويهدف الى تشجيع الانتاج السينمائي المشترك بشرط الا يقل عدد الدول المشاركة في الانتاج عن ثلاث دول أوروبية.

وفي مجال الصناعات الالكترونية المرتبطة، تبث المجموعة مشروعاً تحت اسم «يوريكا» EUREKA وذلك مبكراً منذ عام ١٩٨٦، والمشروع صناعي تجاري مشترك فيه أكثر من ٢٧ جهة مابين شركات صناعية ضخمة كشركة طومسون الفرنسية ويوش الألمانية، بالإضافة الى الجامعات ومراكز الأبحاث وتصل ميزانيته الى نحو ٢ مليار فرنك فرنسي. وهو يأتي بالاساس كمحاولة أوروبية لانتاج التلفزيون عالي الجودة في مواجهة المحاولات الأمريكية واليابانية في هذا المجال.

وعلى الرغم من الامكانيات التي تم رصدها، إلا أن حصيلة السنوات القليلة الماضية جاءت اقل بكثير من حجم الأموال المقفودة، وهو ما جعل أوروبا تتراجع عن مبدأ «الوحدة الثقافية» وتفكر في السحب عن سياسة بديلة. فحصة الـ ٦٠٪ من المواد الأوروبية الانتاج لم تلغزم بها عدد كبير من الدول بل ان فرنسا على سبيل المثال، اضافت اليه شرطاً ثانياً يفرغه من هدفه «الوحدوي». فتائقوا بين المنظمة للاعلام المسموع المرئي الفرنسي تنص على أن يكون بداخل نسبة الـ ٦٠٪، ٤٠٪ على الأقل من الاعمال الفرنسية.

«يوريكا» اثبت فشل أمام منافسيه أما «الانتاج المشترك» وبعد عدد ضئيل من الاقلام جمعت بين حسابات مختلفة في «توليقة» فنية أوروبية، فقد كان حسماً على عليه المسؤولين الفرنسيين انتحاشا

«أوروبا لاصورة لها».. عندما يكتب المفكر الفرنسي رجن دويرية في ثلاثيته عن «عصر الاتصال» هذه العبارة، إنما يصف أوروبا المكنة سياسياً واقتصادياً، الأصعب- أن لم تكن المستحيلة- ثقافياً واعلامياً.

أوروبا دون رأي عام موزيد، دون صورة «واحدة» تبث من خلال جهاز التليفزيون تصبح كياناً هشاً. «وأوروبا «المرحدة» في ظل هيمنة الصورة الأمريكية على لغاتها تفقد القدرة على خلق الصورة وتصبح شأنها في ذلك شأن بقية العالم «تابعة»، تلتهث وراء ثقافة المنتج والمصدر الأول للصورة، الولايات المتحدة، والتي باتت تهددها لاني الداخل فيقتل ولكن في مناطق أخرى من العالم لسحبها منها ثقافياً واقتصادياً وتهدد بذلك «الكيسان الأوروي» بالتهميش والانتكاش داخل حدوده الجغرافية.

فكيف تحاول أوروبا صناعة هذه الصورة غير الموجودة اصلاً؟ وكيف تراجع بها العالم من حولها؟

نستطيع أن نستخلص ثلاثة مبادئ أساسية تحكم السياسة الاعلامية للمجموعة الأوروبية، أولها في الداخل الأوروي، وثانيها في علاقاتها بالولايات المتحدة والآخرى في مواجهة الجنوب بما في ذلك المنطقة العربية.

أولاً: الوحدة

وهو المبدأ الأول الذي حاولت المجموعة الأوروبية تطبيقه في تعاملها مع الداخل ويؤس له عدد من الرئائ والمشروعات المشتركة أهمها على الاطلاق وثيقة «تليفزيون بلا حدود» والتي تبنتها المجموعة عام ١٩٨٩. والوثيقة تلزم محطات التليفزيون ببيت برامج أوروبية لا تقل عن ٦٠٪ من مجرعه مائتعرضه على شاشاتها.

أما المشروعات المشتركة، فيأتي البرنامج المعروف باسم «ميديا» MEDIA على رأسها «وميديا» اقتره بروكسل عام ١٩٨٨ ويحسوى على ١٩ مشروعاً تهدف كلها لتشجيع وتنمية الصناعات الاعلامية

أخرى الى القائمة الحالية. فقبول هذه الدول الأربع يفتح الباب لتسول دولا أخرى مرشحة، ولكن هذه المرة من شرق أوروبا كبولندا، والمجر، والتشيك. ويصرف النظر عن أنظمتهم الاقتصادية والتي ستكون في حاجة الى الدعم والمساعدة، فإن المجموعة الأوروبية ذاتها متصاب بالشلل، حيث أن الجميع يعرف كيف أن قبول الدول الإسكندنافية أخيراً والذي سيبدأ رسمياً اعتباراً من يناير ١٩٩٥ احتاج لمناوشات طويلة بل وفجر مشكلات عديدة داخل دول المجموعة، خاصة أن المجموعة تحتاج في كل مرة لقبول أعضاء جدد للمراجعة القوانين الأساسية للإتحاد ولتذكر كم كان حجم الاختلاف على نقطة «التصويت» وتحديد الأغلبية والأقلية، إضافة الى المشكلات الأخرى التي أثارها بعض الدول كاسبانيا واختلافها مع الترويج التي لا تسمح بفتح مباحها الإقتصادية الغنية للصيد، ومع النمسا وثيقة الدولة الأوروبية حول عبور سيارات النقل داخل أراضيها، والتي ترفضه النمسا، بسبب التلوث. هذه المراجعة الدائمة للقوانين ستؤدي لعدم الاستقرار، بالإضافة لتعديل الخطط التي وضعت لمدى محدد قابل لزيادة في كل وقت، على كل فقبول الدول الأربع الذي وافق عليه الأعضاء، وقت الموافقة عليه أخيراً من قبل البرلمان الأوروي يستراسبورج لن يبدأ في يناير القادم إلا بعد عرضة في الدول الأربع لإستفتاء عام، ومن المعروف أن إستفتاء كان قد أقيم في الترويج في عام ١٩٧٢، تم فيه رفض الانضمام للمجموعة الأوروبية.

وفي الوقت الذي يبدأ فيه في الثاني عشر من يونيو الحالي إنتخابات البرلمان الأوروي في كامل دول الإتحاد، وسيشارك فيه لأول مرة مواطنو الإتحاد الذين يعيشون خارج أوطانهم بعد إعطائهم الحق أخيراً في التصويت. ستتتهي رسمياً ولاية جاك ديلور رئيس الإتحاد الفرنسي الجنسية. وتتجه الأنظار حالياً الى السير ليون برتيجان المفوض الاقتصادي الأوروي والبريطاني الجنسية والذي قاد مفاوضات الجات مع الولايات المتحدة، كمرشح أوامر حظا حتى الآن، في هذا الوقت يضع مناصرو الوحدة الأوروبية كل ثقلهم على الأرض، عليهم يخرجون الفكرة الى حيز الواقع أو عليهم يحدون روحاً، أو أن يبعثوا روحاً جديدة في هذا الجسد المحنوز للثلى بالأوجاع والجروح، ومن ثم تتحقق الفكرة على أرض الواقع.

بلاطية ويلاطيم. وفائل حاصيريا أن سد
قوات التلفزيون المشتركة فهو حتى اليوم
ضليل للغاية لا يتعدى ثلاث الأولى وأرتيه
« ARTNE » وهي قناة ثقافية درسية
المانية، ولكن لا تحظى بوجوه حقيقية على
سوى الجمهور العريض والثانية هي قناة
« اليوروبوز » Euronews وهي
مخصصة للاخبار على خط الس. ان
وتشارك في رأسها خمسة عشر دولة
أوروبية وعدد آخر من بينها مصر من خلال
اتحاد الاذاعة والتلفزيون. وهي وان كانت
أوروبية التحويل الا انها ثبت بخمس لغات
مختلفة ونجاحها محدود وتمثيلها صعوبات
مالية تهددها بالترقب بين الحين والآخر. وتظل
قناة الرياضة EUROSPART هي الانجح
ولكنها نظرا لطبيعتها الخاصة لا تصلح مقبسا
لدى نجاح أوروبا في توحيد صورتها.

من هنا حدث تحول في السياسة الاعلامية
الاروروبية، وبدأ التخلي عن مبدأ الوحدة
واضح باستبداله بمبدأ «التنوع» أي تسهيل
تبادل المنتجات الاعلامية ما بين دول المجموعة
حتى تتمكن شعوب المنطقة على بعضها
البعض مع الحفاظ على خصوصية كل منها،
الثقافية والاعلامية. وبدلا من الانتاج
المشترك ثبت المجموعة سياسة والتحويل
المشترك وبذلك انحصرت المشاركة على
التحويل دون أن تتجزم في شكل مساهمة
قنية. وهذا النظام الأخير اثبت بالفعل نجاحا
على العكس من الاول. وفي عام واحد هو عام
١٩٩١، تم انتاج ٢٠٠ عمل مشترك. ومن
الموقع ان يزداد العدد عام بعد اخر.

الاستغناء الثقافي

وهو المبدأ الثاني الذي ترفضة اوروبا في
مواجهة الولايات المتحدة وهو الآخر قد تمت
بطورته عبر مراحل مختلفة قبل أن يصبح
أحدى متركزات السياسة الاعلامية
الاروروبية.

ويكفي استعراض الواقع الحالي للاعلام
الاروبي ليشعخع جليب مدى هيمنة الصورة
الامريكية فإذا كانت السينما هي
المورد الثاني في الميزان التجاري
الامريكي بعد الصادرات الجوية،
فان القارة الأوروبية هي السوق
الاولى بها. ففي عام ١٩٩٣، شكل الفيلم
الامريكي ٦٠٪ من محصول العروض
السينمائية في فرنسا، و ٨٠٪ في ألمانيا تصل
الى ٩٣٪ في إنجلترا وفي مجال التلفزيون،

مايوالات المتحدة هي الدورة الوحيدة التي
تتفرق صادراتها على الواردات وذلك بنسبة
مرتفعة للغاية تبلغ ٥٧٠٪. بيت هي في
حالة فرنسا ٢٢٥٪ فقط، وفي أوروبا
سحتمعة لا تتعدى ٢٥٪. وفي الوقت
الذي تصدر فيه الصادرات
التلفزيونية الأمريكية لأوروبا بنحو
٣٦ مليار دولار، لا تشكل في الاتحاد
العكس الا ٣٠٠ مليون دولار أي أقل من
العشر.

من هنا نستطيع أن نفهم ضراوة المعركة
التي خاضتها أوروبا بزعامة فرنسا ضد
الولايات المتحدة ابان مفاوضات الجات. واصرار
أوروبا على اخراج الانتاج المسرع المرئي من
الانفاقية على اعتبار انه ذو طبيعة خاصة.
ولقد دارت المعركة على عدة مداخل. ففي
البداية، انقسمت أوروبا على نفسها. وبينما
كانت فرنسا ومعها ٦ دول تنادي
«بالاستغناء الثقافي»، تزعمت إنجلترا
والمانيا صيغة أكثر اعتدالا هي الخصوصية
الثقافية. وهي الصيغة التي اقرها بالفعل
البرلمان الاوروبي في أول الامر بتاريخ ١٥
يوليو ١٩٩٣. وتحركت فرنسا بسرعة، فقد
رأت أن الخصوصية وحدها غير كافية.
فالحدث عن «خصوصية» لا ينفي احتمالات
التقويض ولا يخرج الاعلام المسرع المرئي
قطعا من المفاوضات وهو ما كانت تأمل اليه.
ولاول مرة، وربما كانت الأخيرة، اجتمعت القوى
السياسية الفرنسية على اختلاف توجهاتها
لتدين مأسسة «خيانة البرلمان الاوروبي». ولم
تهبط الدبلوماسية الفرنسية الا بعد أن عدل
البرلمان عن قراره، واستبدل «الخصوصية» بمبدأ
«الاستثناء» بعد اقل من شهرين من قراره
الاول وذلك في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣.

وجاء ما تعرضت له القارة الأوروبية من
«غزو امريكي» على حد قول وزير الثقافة
الفرنسي السابق جاك لانج مثلا في الثنتين
اللتين اطلقتها عبر الاقمار الصناعية اضافة
الى قناة الس. إن إن الشهيرة، وهذا قناة
T.N.T. للاعلام السينمائية. وقناة
«كارتون» CARTOON للأطفال، عاملا
مساعدا على إقرار المهيمن الفرنسي

واخيرا.. المتوسطية

كيف تبدو.. السياسة الأوروبية تجاه
الجنوب؟

إنها هي الاخرى تشهد تحولا ومعتطف
حديثا فبعد أن ساد لسنوات طرية مصطلح
«الحرب» في مواجهة «الشمال»، تعمل

لسياسة الاعلامية الأوروبية حالي على
تحرته هذا الجرب الى مناطق أكثر تحديدا على
أسس جغرافي - ثقافي يتم التعامل مع كل
منها على حدة. ويروز مصطلحات
«الغاربية» و«الانتريقية»
و«المتوسطية» في الاشارة الى الدول المطلة
على البحر الابيض المتوسط، يؤكد الاتحاد
«التجزئي» الذي تنتهجه أوروبا «الوحدة»
حاليا في تعاملها مع الجنوب.

ولاشك ان لهذا التحول دلالة. فتحركه
«الجنوب» معنى منطقيا امكانية تجزئة
المصطلح الاخر المقابل له أي الشمال بما يعنيه
ذلك من تمييز لأوروبا عن الولايات المتحدة.
وهو ما يسمح بايجاد صيغ مشتركة مع اجزاء
الجنوب في مواجهة الهيمنة الوحيدة الهيمنة
الامريكية وبذلك يقتصر الخطاب، حول عدم
التوازن والتدفق الاعلامي على الولايات
المسحدة في الوقت الذي ينشط فيه عن
أوروبا. وهو ما يبعد في الواقع لامتداد اوروبا
يطرح نفسه كبديل للوجود الثقافي الامريكي
فحاجة أوروبا شديدة لتثبيت وجودها الثقافي
من خلال الاعلام، وحاجتها ملحة في فتح
اسواق لمنتجاتها الاعلامية التي تزداد اهميتها
في الاقتصاد العالمي يوما بعد الاخر. وهو
هدف لن يتأتى الا بمحاصرة الوجود الامريكي
ومزاحمته.

و«المتوسطية» هي التي تعيننا بشكل
مبشر. ونستطيع أن نرصد حركة المجموعة
الاروروبية في سبيل التأكيد على هذه الهوية
في سلسلة من السياسات اولها واحدها
برنامج مشابه لبرنامج «ميديا» يحمل اسم
«ميديا - البحر المتوسط» - MED
MEDIA واهدافه المعينة هو تبادل الخبرات
ما بين الضفتين وتمهية الظروف المناسبة لتبادل
المنتجات الاعلامية بين الدول «المتوسطية».
ويبدو البرنامج في تفاصيله اكبر طموحا من
برنامج «ميديا» فهو يشتمل على ٣٠
مشروع تغطي كافة وسائل الاتصال. وسينب
وتلفزيون وصحافة. ويستهدف المهنيين
والباحثين على حد سواء. ولقد بدأ بالفعل
تنفيذ البرنامج هذا العام. وشاركت فيه مصر.

ولفرنسا الدور الأبرز والأهم من خلال
هشيتين اساسيتين، الاولى «معهد البحر
المتوسط للاعلام IMCIM ومقره
باريس» والثانية المركز المتوسطي
للاعلام المسرع المرئي» زمقره
مارسيليا. والنشاط اثنى المباشر مدين فرنسا
والدول العربية المطلة على البحر المتوسط أحد



برش لنظيره التركي وعليه أن تختار .
إما أئسنا وأما صادرات تركيا من
المنسوجات». وأوروبا استطاعت أن تختار
لنفسها واستثناء ثقافيا في مواجهة الولايات
المتحدة، وتعاوننا مع الضفة العربية من حوض
البحر المتوسط.
والامر المؤكد، أن أن قدرة الهند على
الاختبار لاتعادل بالقوة قدرة البعض الآخر.

هذا المجال أيضا إلى إنشاء الجامعة
التي هي الأولى في المنطقة
التي هي الأولى في المنطقة
التي هي الأولى في المنطقة
التي هي الأولى في المنطقة
التي هي الأولى في المنطقة
التي هي الأولى في المنطقة
التي هي الأولى في المنطقة

في الزايد . وتقوم السياسة الفرنسية على
اتخاذ القرارات الرطبة ذاتها وسيلة لاجتاد
مكان لبرنامج الفرنسي، كما حدث مع مصر
من خلال الاتفاقية الخاصة باستقبال وإعادة بث
برامج قناة فرنسا الدولية، وكما حدث مع تونس
من خلال إعادة بث القناة الفرنسية الثانية ،
ومن خلال إقامة قناة الإفق وهو اختصار
شركات القناة الرابعة الفرنسية. وتتميز في

استقلال أريتريا . .

وتفكك اثيوبيا . .

لمصلحة من ؟

سليم أمين

في شهر يناير ١٩٩٣ قام طلبة اديس ابابا بمظاهرة مهولة احتجاجا على مشروع تقسيم اثيوبيا الى دويلات «اثنية» ، فثُرب الطلبة بالرصاص.

ولم تلب وسائل الاعلام العالمية- تلك الوسائل التي تبني بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان- بكلمة واحدة عن الحادث ، كأن تفكك البلدان المزعومة «المتعددة الاثنيات» (والله اعلم ما هو المقصود بالاثنيات على وجه التحديد) راعدة رسم الخريطة بحيث ان يكون لكل اثنية دولتها قد صبح شرطا اساسيا لكن المجتمع ديمقراطي ، كأن تكريس خصوصية «الذات» المزعومة قد اصبح الاولوية الاولى في برنامج ديمقراطية المجتمعات ، وذلك ولو ان الاثنيات المعنية لم تطالب باقامة دولة مستقلة خاصة بها ، ولو ان انتخب البورجوازية الصغيرة التي تدعى بصوت صاحب انها قتل شعبا في معظم الاحيان قد ظلت منقسمة في هذا الصدد

١- اثيوبيا قطر هام في افريقيا يبلغ عدد سكانه ٣٠ مليون (نحو ثلث بلد في القارة من حيث الكثافة السكانية) ، سبق في التطور التاريخي كثيرا من المجتمعات الاخرى اذ يرجع هذا لمحاولات واكتبة اقامة الدولة اومم، العناصر لثلاثة المرتبطة ببعض تمثل المكونات الاساسية في تبلور ما اسمه مرحلة الانتاج الخراجي في التاريخ) التي ماضى بعدد ع بالفي عام. ولهذا السبب- التي جانب مهارة النظام الاثيوبي في توظيفه لصالحه المناسبة لحيرواستراتيجية بين الدول الاستعمارية التي تنافست انقارة في اواخر القرن التاسع عشر- احتفظت اثيوبيا باستقلالها. اعتبر هذا الحاج عاملا تاريخيا ايجابيا على خلاف ادعاء الايديولوجيا

الاستعمارية بان الكولونيالية لعبت دورا تاريخيا تقدميا موضوعيا ، وبالرغم من ان اقسام من البرجوازيات الصغيرة الافريقية اخذت تعمد في خطايا هذا الادعاء الاجرامى. خسرت اثيوبيا في مراجعتها العسكرية مع الاستعمار الناتج مقاطعتها المطلة على البحر- تلك المناطق التي اصيحت مستعمرة «اريتريا» الابيطالية ولكن في نفس المرحلة التاريخية توسعت الدولة الاثيوبية شرقا وجنوبا، الامر الذي بدا في تقدير المستعمرين الأوروبيين «فضيحة» كان حق النجح والتوسع منحصر على الغربيين. احتفظت اذن اثيوبيا باستقلالها وقامت حملة مرسوليتي، ولم تنتصر الجيوش الفاشستية إلا بعد اعلان «حياد» بريطانيا وفرنسا في النزاع عام ١٩٣٥ وخيانة دعبية الأمم» التي لم ترفع أصمها للاحتجاج على انتهاك دستورها القائم على مبدأ احترام استقلال الدول الاعضاء (وكانت اثيوبيا منها)

تقولت الطبقة الحاكمة الاثيوبية في قالب المفاوضات المتواصلة المعبدة للحفاظ على استقلالها، الامر الذي صاغ فيها تقاليد سلوك تختلف عما هي عليه عند النخب التي تكونت في ظل الحكم الكولونيالى في امكن اخرى. لا يعنى ذلك طبعاً ان هذه الطبقة الحاكمة لم تستسلم في نهاية الامر لمرازين القوى السائدة عالميا واقليلها ، فهذه الطبقة واقعية شأنها في ذلك شأن جميع الحكام وبالتالي سمحت اني التصالح مع القوى العظمى، والتحالف معها اذا استطاعت والتنازل امام طلباتها عند

الحاجة. هكذا رأى الامبراطور هيلى سلاسي التحالف مع الولايات المتحدة وكنا اساسيا في سياسته كما اتجه الرئيس منجستو نحر موسكو إلا ان سلوك هذين الزعميين ظل سلوك الخليف المحترم ، لا سلوك الخادم لهذه الأسباب التاريخية ذهب البعض الى ان اثيوبيا من الدول التي تستطيع ان «تهدد» - ان لم يكن النظام العالمى- على الاقل الاقليمى

هذا بالرغم من ان تحلف اقتصادها وحدود نظامها وتناقضاته الناحية قد جعلت هذا الخطر المحتمل امرا وهميا الى حد كبير. على ان ديبلوماسية الدول الكبرى احترست دائما في علاقاتها مع اثيوبيا. واشتد هذا الاحتراس عندما اخذت الحركة التي قلبت نظام الحكم الامبراطورى تتجذر تحت ضغط القوى التقدمية وصعود الامال في اصلاحات اجتماعية وتعزيز الاستقلال الوطنى- حتى تقاربت من الاتحاد السوفيتى، واعلنت نفسها «اشتراكية» بل «ماركسية لينينية»

والآن - بعد انهيار هذا النظام الاخير- ترى الرجعية العالمية ضرورة تأديب شعب اثيوبيا للجرعة التي ارتكبها في خيار موقف شجاع امام الغرب ، كما لابد ان يعاقب شعب الاتحاد السوفيتى السابق وشعب يوغوسلافيا. لنفس السبب، كما قد تم تأديب شعب فرنسا بعد عام ١٨١٥ لاعطانه درسا بعد ان تجرأ على الثورة ضد النظام الملكى القديم.

٢- ما هي الوسائل في مثال اثيوبيا في مراجعتها للتوسع الرأسمالى العالمى ؟

ظل المجتمع الاثيوبي «اقطاعيا» الى وقت قريب، لعله يمتد الى عام ١٩٦٠. واستخدم هنا المصطلح «اقطاعى» بمعنى الواسع ، ولكن الدال ، علسا بأن نقاش مصوصيات هذا الاقطاع رسمته- وهي معروفة لدى المختصين في المجال- ليس مرضوعنا هنا. ومن سمات هذا المجتمع شأنه في ذلك شأن جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية- في افريقيا على الاقل- التفرع «الاشرى» (وسمى الاثنيات كما نشاء)

هذه البرجوازية الصغيرة وطموحتها في ان تترك حكم البلاد من السلطات الكولونيالية السابقة وبين مطالب جميع البرجوازيات الصغيرة التي تكونت في افريقيا في ظروف متشعبة ، اضيف ايضا ان البرجوازية الصغيرة الاريترية تزعم ان بلادها أكثر تقدما من اثيوبيا (يفضل الاستثمار) كوجهة لتجبر مطامها ، وهي فكرة انتشرت في صفوف الاجنحة المتخلفة للبرجوازيات الصغيرة

الافريقية كما رأينا، في واقع الامر لم تكن اريتريا أكثر تقدماً فيما عدا بعض التراخي الظاهرية. على سبيل المثال ربما كانت شوارع القاهرة انظف في عهد الاحتلال البريطاني مما هي عليه اليوم. هل يعني ذلك ان مصر البريطانية كانت أكثر تقدماً من مصر الحالية؟ في الحقيقة استفادت اريتريا من اندماجها في الدولة الاثيوبية التي فتحت لها سوقاً هامة ومنفذاً للهجرة لا يقل أهمية. اذ ان المقاطعة اريتريّة ظلت فقيرة نسبياً بسبب ظروفها المناخية نصف الجافة التي لم تتح تنمية زراعية ملحوظة. واليوم، بعد أن استقلت اريتريا، اتضح بشكل بارز ان هذه الدولة معرضة الى نقصي الحدود، يكاد يستحيل أن تقوم على قدميها، فلا تستطيع ان تستغنى يوماً عن ممرات خارجية حربية مجرد بتائها، وبالتالي فهي فريسة صيد سهلة لطموحات أجنبية، أزعج ان هذا هو بالتحديد السبب الذي جعل الدول الغربية، ومن ورائها إسرائيل والدول العربية ترحب باستقلال اريتريا، وأحياناً تساند حركتها الانفصالية.

٣- بالتاكيد ليست المسألة الاثنية في اثيوبيا اختراعاً مصطنعاً صاغه خيال الدبلوماسية الاجنبية ومناوراتها، فلهذه المسألة وجود حقيقي، ولو انها لا تمثل اهم بعد لمعضلة المجتمع، على خلاف ما تدعيه وسائل الاعلام العالمية.

من الجدير التوقف لحظة أمام القول الشائع ان النظام الامبراطوري، ثم نظام «الدرج» (وهو اسم اللجنة العسكرية العليا التي حكمت البلاد في اعتقاب انقلاب عام ١٩٧٤)، قد كرسا «هيمنة» امهارة واضطهاد الاثنيات الاخرى، أزعج ان المصطلحات المستخدمة في هذا الخطاب تتجاوز واقع الامور بخطوات واسعة وتسقط على المجتمع الاثيوبي مفاهيم لا تمت بصلة للأطوار التاريخية الحقيقية، فالتباين «الاثني» في معظم المجتمعات السابقة على الحديثة لا يعني بالضرورة «هيمنة» احدها على القاعدة في معظم هذه المجتمعات هي كون النخب الحاكمة متعددة الاصول الإثنية، بل أحياناً «متعددة» الاثنية، وتنشغل هذه الطبقة الحاكمة بضمان استمرار استغلال الفلاحين بصرف النظر عن انتمائهم الاثني.

لم يكن النظام الاثيوبي استثناءً للقاعدة، فاندسجت في الطبقة الحاكمة عناصر من صوب مختلفة دون صعوبة، دون تردد وخجل من قسمل الامبراطور واعوانه واذا كان

الفلاحون الاورومو والرعاة الصومال ضحايا استغلالاً فاحشاً، فلم يكن استغلال الفلاحين الامهارة اخيراً. على ان اللغة الامهارية احتلت فعلاً مكاناً خاصاً فكانت لغة الادارة والتعليم. أيمكن ان نستنتج ان النظام قام على مبدأ التمايز العنصري؟ لا بد من تكييف هذا الحكم الصارم ووضع الاثنية في اطوارها التاريخية الصحيح شتتاً أم أيتها لقد صارت الامهارية - نتيجة التاريخ - لغة متقدمة على غيرها، لدرجة ان الآن هؤلاء الذين ينادون عن اللغات الاخرى هم انفسهم عاجزين عن تنفيذ برنامجهم ومضطرين الى استخدام الامهارية... أو اللجوء الى لغات اجنية مثل الانجليزية!

هذا وقد خلقت التنمية - واقصد هنا انتشار التعليم والهجرة للمدن - مشكلة جديدة، ففي المجتمع الريفي الامي للعصور القديمة ليس لمسألة التنوع اللغوي وزن كبير، فالفلاحون يتحدثون بلغاتهم، والادارة تستخدم لغتها في الكتابة، دون ان يكون ذلك موضع احتكاك، بسبب غياب تأثير الادارة في الحياة اليومية للفرد. يختلف الامر في المجتمع المستحدث، حيث يصير استخدام الكتابة حاجة اساسية، وحيث تصبح معرفة اللغة الرسمية شرطاً للتصاعد الاجتماعي. والبرجوازية الصغيرة حساسة واضحة في هذا المجال، حساسية لم يسبق لها مثيل في الجماهير الريفيه.

ملاحظة أخيرة باللغة الأمهية: لم تلعب الطبقة الحاكمة في اثيوبيا ورقة الاثنية، بل على العكس من ذلك تركزت الكشلة الاجتماعية المهيمنة بعيداً عن أي اعتبار اثني، وما ان البرجوازية الصغيرة ضمنت الى حد كبير في هذا التكتل الحاكم، فلم تلجأ الى خطاب اثني قبل ماض قريب بل طورت بشكل عام خطاباً وطنياً توحيدياً - عدا في صفوف بعض الاجنحة الارثرية لها، فالسؤال الحقيقي هو اذن التالي: ما هي الظروف التي ادت الى انقلاب موقفنا من النخب ونبينا حاطنا بالثبات؟

نقد أدرك القارئ بالتأكيد ان وصفنا لواقع المجتمع الاثيوبي ينطبق بشكل عام على عديد من المجتمعات القديمة، فعلاً لم تختف الاوضاع بالنسبة - مثلاً - الى الخلافة او الدولة العثمانية في مراحلها الاولى. وما يقال عن اثيوبيا بشأن الاضطهاد القومي قيل بالنسبة الى الامثلة الاخرى المذكورة. أبدى محفظات بالنسبة الى عديد من هذه الاحكام السريعة التي تلجأ الى منهج اسقاط تعمق لمفاهيم حديثة على ظروف ماض ٢ تمت لها بصلة توصلنا اذن الى جوهر السؤال وهو الآتي: ما

هي الاسباب الحديثة التي دفعت قوى سياسية في صفوف اريتريا أولاً ثم في اوساط اخرى الى تبني خطاب اثني انفصالي؟

لي أطروحة عامة في هذا الموضوع مفادها ان حركات التحرير في العالم الثالث بصفة عامة طورت استراتيجيات قائمة على تدعيم وحدة الوطن، متجاوزاً بذلك اقامة الاقلية والمحلية والاثنية، وان الطبقات الحاكمة التي تم تنظيمها في هذا الإطار والتي حكمت البلاد بعد الحصول على الاستقلال ظلت متعددة الاثنيات، ثم كوست انتاجات السر الاقتصادي في المقود التي تلت مباشرة الاستقلال هذا التوجه العام، فقدمت فرصاً لتوسع القاعدة التي خرجت النخب منها، فلم يكن «التصاير الاثني» في هذه الظروف وطيفة ملبية من منظور استقرار الحكم. ولكن هذه النسبة لم تدم فاختلت تفقد زخمها لأسباب لسنا بصدد مناقشتها هنا، ودخلت نظم العالم الثالث في مرحلة الازمة الراهنة، فانكسرت الهياكل المطلوب لاستمرار تصاعد عناصر جديدة لتضم في صفوف النخبة، الامر الذي افقد بدوره مشروعية النظام وبالتالي ادى الى التفكك ثم انهيار وحدة الطبقة الحاكمة.

وقد اخذ كل فريق منها يبحث عن مصدر جديد يعتمد عليه من أجل إعادة مشروعيتها لصالحه. وفي هذا الإطار صارت الاثنية - احدى الاوراق في المثال التي يمكن توظيفها لهذا الغرض.

تنطبق هذه الفرضية على اثيوبيا، بالرغم من ان نشأة حزب اريتريا ترجع الى اوائل الستينات، وهي عقد التنمية الحثيثة في اثيوبيا، سبق انفجار الازمة في السبعينات، وفي واقع الامر لم يتجاوز هذا النزاع في مرحلته الاولى حدود «خلاف اقليمي»، مضخم من طموحات اثنت الوسطى اريتريّة التي لم تقبل الاندماج في التكتل الحاكم على صعيد اثيوبيا المعروض لها. وقد شجعت قوى خارجية هذه الطموحات، لاسباب تكتيكية خاصة بها فمثلاً رجد الاتحاد السوفيتي فرصة في استغلال الظروف وكسب حليف معادي لنظام اديس - حليف واشنطن المخلص في تلك الايام.

كذلك بالنسبة الى بعض البلاد العربية، سواء كان ذلك للسبب نفسه، أي باسم معاداة الاستعمار الكامن وراء نظام اديس أم لاسباب اخرى مثل طموحات البعض الى تحويل البحر الأحمر الى «بحر عربي» او «إسلامي».

إلا أن مسئولية الحكم الاثيوبي نظير رئيسية في صعود النزاع، فهذا الحكم لم

يختصر مواجعة التحدي، ساليب عند القمع العسكري هنا ايضا لا تش اثيريا استثناء للقدرة، فجميع انظم الأوتوقراطية قد اثبتت دائم -أو بكاد- عجزه عن خلق شروط الاتصال، الامر الذي يتطلب التعامل ساليب ديمقراطية

كان يحتمل ان يتخذ النظام الاثريي الجديد - بعد عام ١٩٧٥ مرقفا افضل. هناك فعلا اشارات تدل على ان هذا الاحتمال كان وارد، وبالرغم من الحدود الداخلية «للدرج» وتروده في هذا الشأن، الى جانب تناقضاته الاخرى العديدة، لالاف قمت الديبلوماسية السوفيتية بدور سلبى في هذه اللحظة الخامسة، فشجعت الجناح الذي فضل تواصل استخدام العنف وساندته عسكريا، ربما أملا من وراء ذلك أن تدعم نفوذها في البلاد.

ما حدث فيما تلى معروف، فبقدر ما ازدادت المعونة السوفيتية ورفعت بالموازاة الولايات المتحدة مستوى مساندتها للمقاومة الارشية، ولو من خلال وسطاء، ومنهم بالطبع إسرائيل، ولكن ايضا الدول العربية التي دخلت اللعبة الامريكية برعى (نظم الخليج والسوان) واحيانا رعا بدون وعى.

وبالتدريج اصيبت القوات الاثيوبية بانهاك متفاقم، يضاف الى ذلك ما ترتب من قلق رافق اساليب الحكم والتجاذب، الى حركات تصفية متتالية في صفوف ضباط الجيش. وقد حدث هذا التطور السلبى اللولبى في مرحلة، تصلت باشتداد الازمة الاقتصادية المحلية والعالمية، وما رافقها من تدهور في مستوى المعيشة وانتشار المجاعات.. الخ. وبدأت وحدة الطبقة الحاكمة تنشق وتبلورت تكتلات فشرية وظهرت دعوات اقليمية واثنية، تركزت جبهة تحرير تحرى في هذا الجو واشتمت نر، الانتفاضة في مقاطعتها، كما تركزت جبهات ائنية أخرى في صفوف الاورومو

ور أن هذه الجبهات الاخيرة لم تجد صدى حقيقيا في صفوف شعب المتناطعات. المعنية نظمت جرس حصرية تتحشد فيها شخصيات سياسية تبحث عن وسائل عديد مصداقيتها، ازعم أن هذه الحركات لم تقتل بشكل عام انفجار مطالب ائنية في صفوف الجماهير بل انحصرت على اقسام من الشعب البورجوازية الصغيرة.

٤- اين تقود اختيارات الحكم الجديد في اديس ابابا وفي اسمرأ، تلك الاختيارات التي يساندها الغرب؟

لم يكن دخول جيش تحرير «تحرى» في

اديس ابابا في مايو ١٩٩١ ناتج انتصار عسكري وسياسى باهر للجبهة التي تجسدت في هذه القوة العسكرية، بل ناتج الفراغ الذي ترتب على انهيار نظام منجستو وتفكك الجيش الوطنى بعد ان سحب الاتحاد السوفيتى معرفته لنها، اما حجة تحرى فلم تكسب يوما طابعا وطنيا وظلت قوة اقليمية محدودة الانتشار. ولم تدخل قواتها في اديس ابابا بعد ان اخذت اذن «واشنطن» ففى هذه الظروف فرض واشتطن شروطه. فاستدعى فى لندن موظف امريكى من رتبة متوسطة - السيد كوهين، مدير قسم افريتمسما بوزارة الخارجية - والأطراف المتنازعة وأملى اوامره: ان تحكم الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا هذه البلاد وأريتريا - بصفتها حزبا «واحد» (اين تمسك الولايات المتحدة ببدا التعددية!) وان تقسم اثيريا الى ١٤ اقليما «اثنية» وان تنظم الانتخابات المستقبلية في هذا الاطار المقرر مسبقا.

وقد كان واشنطن قد خطط المشروع منذ امد طويل قاحيا «خبراء» السى (ى آيه) خريطة استخرجوها من ارشيف مرسولبنى ترسم بالتحديد حدود هذه المناطق الاثنية المزعومة. وفى بعض الحالات اطلق هؤلاء الخبراء اسماء على «الائتيا» المعنية وجدوها في قاموس الانثروبولوجيا الاثيوبية المستخدم في الادارة الامريكية، اسماء يجهلها تماما الاهالى المقصودين. أليس هذا الامر في حد ذاته دليلا قاطعا على ان المطالب «الائتية» المزعومة لم تنبع عن حركات شعبية صحيحة في الساحة، بل تم فبركتها بعيدا عن الواقع المعاش.

هيات وسائل الاعلام الرأى العام الغربى، وشارك في الحطة عدد من والمنظمات غير الحكومية - بعض تقديم المعونة الغذائية والطبية استعابة للمجاعات وانهيار خدمات الدولة، الى جانب تقديمها معونة عسكرية لجبهة اريتريا. وقد افترض احد كبار مسئولى هذه «المنظمات» دور الانسانى غير السياسى « بهذا العمل مناسبة احتفال استقلال اريتريا!

ثم طلب من حكام اديس تصفية الجيش الوطنى. ماذا حصل اذن يهؤلاء الجنود السابقين الذين نزع عنهم المرتب؟ لقد هجروا المعسكرات (باسلحتهم) ليعودوا الى قرأهم الاصلية، حيث وجدوا قبرا «زعماء» جنودهم لمصلحتهم الخاصة أليست الحطة تسعى باختيارها المتعمد الى بث الفوضى؟ تعهدت حكومة اديس بتنظيم «انتخابات»

. على شرط ان الاحزاب الاثنية تنسرد بالترشيح، فالاحزاب التي ترفض مبدأ الاثنية اصيحت ممنوعة، «يعيش هذا المفهوم الامريكى الجديد للديمقراطية»، وان يتم المنتخبون السلطات «المحلية» في اطار تقسيم البلاد على اساس الخريطة المذكورة سابقا وظيما لم يطلب اهل الريف المعنيين اذ. ما اعتبروا حل المسألة الاثنية انشغالهم الاول والاخير، اما سكان الحضر الذين أظهروا مرقفهم المعادى للمشروع فى مظاهرات مهولة، فاستقبلوا بالرصاص!

لا شك ان تنفيذ الحطة يقود مباشرة الى حرب اهلية على نط ما يحدث حاليا في بورغوسلافيا، فليس هناك منطقة ريفية ولو صغيرة، بالاولى مدينة لا تضم اثيوبيين من اصول مختلفة. فالدعوة الى تكوين دويلات ائنية هى دعوة مباشرة الى القيام بمصليات «تنقية عرقية» اجرامية على نط بورغوسلافيا.

لحسن حظ شعب اثيريا يبدو ان تنفيذ الحطة يتصدى لعقبات متصاعدة قد تقضى على التمسك بها من اصحابها. فالدراك بالمخاطر الكامنة من ورائها اخذ فى التصاعد بشكل مشجع، واضطر حكام اديس ان يتراجعوا فى عديد من قراراتهم، فظهروا ضعفهم الحقيقى وانعدام قدرتهم على ان يخرجوا من اطارهم الاقليى المحدود الاصلى ليمثلوا البلاد بكليتها. كما ان حكم اسمرأ ادركوا ايضا ضعف مرقفهم ويداؤا يلهيهم ان اريتريا مستقلة لن تكون فرسة طمرحات اجنبية، فاخذوا يقشرون من اثيريا مرة أخرى وتطور حاليا مفاوضات حول توليق العلاقات بين البلدين وانشاء مؤسسات اقتصادية ومالية واخرى مشتركة.

بهذه المناسبة اود ان اذكر هنا المشروع الذى طرحه الرئيس فيديل كاسترو أثناء زيارته للمنطقة من قبل سنوات، فطرح كاسترو مشروع كورنفدرالية كبرى تضم اثيوبى واريتريا والصومال والبسن الجنوس فى وقته. على اساس أولا، أن جميع هذه النظم كانت تزعم انها اشتراكية ومعادية للاستعمار، وثانيا ان اقامة الكورنفدرالية ستخلق كيانا متزنا بين العرب وغير العرب، والمسلمين والمسيحيين، وثالثا ان هذا الكيان سيمثل قوة تشرف على مدخل البحر الاحمر فيسقط الاستعمار ان يعمل حسابا لها. اعتقد أن هذا المشروع، بالرغم من طابعه الطوباوى فى الظروف، قد مثل ثمرةا للحل السليم فى الأجل الأطول.

انجبت جميع القوى النشطة في الساحة .
عدا الشيوعيين ، في الاتجاه المعاكس لمشروع
كاسترو ومارست الانتهازية التي اتصت حدودها
لماذا ؟

ليس من الغريب ان يلجأ الاستعمار الى
ممرسات يغلب عليها طابع البرجماتية
الانتهازية ، فاهدافه ثابتة ، هي اضعاف قدرة
الشعوب على مقاومة التوسع الرأسمالي
لصالحه هو . فيرحب بالتفتت الاثنى والحروب
الاهلية ، ولذا احتاج الامر فيرمي قليلا أو
كثيرا من الزيت على النار . لهذه السياسة اسم
في ديموس استراتيجيا الولايات المتحدة هو
والحرب المنخفضة الكثافة ، ولنطقة
القرن الاقربى موقع ذو أهمية خاصة في
الجيوستراتيجية الأمريكية ، وواشنطن طرد
خطته للتفتتية كي تخدم اهدافه وتعطى له
حق التدخل (كما يحدث في الصومال) وفرض
حمايته امتدادا لتحويل الخليج الى محميات
امريكية محتلة ومزقتا (كما كانت مصر
محتلة ومزقتا) ، فطالما الاطراف المتنازعة
تنخرط موضوعيا في تكريس التفتت ، فاهلا
بها للولايات المتحدة اذن - ومن ورائها
اسرائيل التي تشارك واشنطن في اهدافه -
اخارت مساندة طرف ثم طرف اخر دون خجل
سحبا وراءها اجهاز اهدافها ، الا وهي استمرار
واحتدام النزاعات المحلية . هكذا ترى الولايات
المتحدة واسرائيل تارة وحليف اديس وتارة
حليف الجبهة الاريترية والتجربة ، ولم تعرف
واشنطن لهجة هؤلاء ، واولئك ، اقصد
الخطاب « الاشتراكي » - بل والماركسي « الذي
وظفته جهات التحرير المعنية بحسب الظروف
، فالهم هو انها تنخرط في حجة انفصالية
تفتتية تقضى على امال شعب من شعوب
العالم الثالث في الاستقلال .

ليس من الغريب ايضا ان تلك النظم
العربية الموالية وطبيعية « لراشطن (الخليج
والسودان) قد ملكت مسلحا مرازيا . ولكن
لنا حق ترجيح سؤالنا لتلك النظم العربية التي
لا تعتبر من موالي واشنطن (ليبيا ، سوريا ،
العراق ، عن قناعة او وراثة تاريخية او لاي
سبب اخر ، واني بالرغم من ذلك ، شاركت
في الاخرى في خطة تفتت الدولة الاثيوبية
لماذا ؟ اخطا في التقدير « عدم ادراك مغزى
التحدي المعاصر الحقيقي ؟ وقد وظف - من
اجل اضفاء مشروعية على هذه المواقف
الانتهازية - تارة خطاب السوفييتية العربية
وتارة خطاب الشعب الديني المتخلف ، كم
سرة سمعا من اصدقا ، وطنين وفوميين ،
دعوة للتصام مع « اخواننا في ارتريا اتعرب

(وليس هم عرب) والمسلمين (والاغلبية منهم
ليسوا مسلمين) ! أليست ادبيات « العلوم
السياسية العربية » مليئة بتحليل للعلاقة بين
العرب ودول « الجوار » - ومنها اثيوبيا - كأن
لا بد ان تكون علاقة عداء ، اين العداءة
« التاريخية » بين العرب واثيوبيا ؟ في فشل
فتح البلاد ، ألم تلغ ظروف العالم المعاصر -
اقصد اخضاع الجميع لتحكم الاستعمار -
رهائن معارك العصور القديمة ، ففرضت علينا
وحرب التضامن امام التوسع الرأسمالي
العالمي ؟

اين يتبدد هذا التأثير العجيب للفكر
الامريكي على مثقفينا ؟ أليس هذا المنهج -
غير العلمي اذ يتجاهل واقع الاستعمار - من
شأنه ان يحسن في خطط الاستعمار ؟
لعل مصر هي الدولة العربية الوحيدة
التي كانت - في معظم الاوقات - حريصة
على حفظ علاقات ودية مع اديس ابابا ، قطعا
بسبب عى المصريين بأهمية منابع النيل الاثيوبية .
على ان النتيجة بينة اليوم امام عيوننا ،
فبعد ان نجحت السياسة العربية قاما في
تحويل الخليج (العربي او الفارسي سابقا) الى
بحيرة امريكية بهذا الآن اتصى مجهودها
لتحويل البحر الاسمرالى بحر اسرائيل ، براثر .

لن استغرب كثيرا من ان الاتحاد
السوفييتى قد دخل هو الآخر في هذه اللعبة
المدمرة ، من خلال تشجيع الطرف الاخر في
اختياراته الخوذة (اقصد حكام اديس) او بوجه
التحديد بعد ان انقلب موقف موسكو ، الذي
ساند في مرحلة اولى ارتريا والصومال ضد
اديس ثم اتخذ الموقف العكسى . فاعتقد ان
هذا النظام - خاصة في عهد بريجنيف - كان قد
اصبح انتهازيا بشكل فج في معاملاته على
الساحة الدولية

يبقى أن علينا ايضا واجب ترجيح السؤال
للقرى الوطنية والتقدمية المحلية التي
انخرطت في الحطة هي الاخرى .

سبق وصفتى لجهات التحرير الاريترية
والتجربة « كحركات تجلت من خلالها
طموحات بويرجوازية صغيرة خرجت عن كتلة
اتحالف الحاكم سبب أواخر ، فلن اعزده اليها
علما بان مراقبتها المدمرة موضوعيا هي
بالتحديد الدليل - في تقديرى - على
طابعها الاجتماعى الحقيقي وبالتالي تفسير
انتهازيتها . الطبيعية « على ان هذه الجهات
تكررت في الاصل من عناصر يسارية (بل
ماركسية) ، فعلينا التوقف لحظة عند هذا
الامر وطرح تفسير له .

يثبت التاريخ - ومثال ارتريا مثال بارز

في هذا الصدد - ان « امحرانا » بقود من مرقف
اجتماعى تقدمى مبدئيا الى ممرسات انتهازية
رجعية موضوعيا إما هو وأرد الاحتمال ،
قحدث بالفعل ، مفاد تفسيرى فى هذا الشأن
هو ان « الطليعة » - اذا عجزت عن تحليل
الوضع المعروض تحليللا صحيحا ، اذن عجزت
بالتالى عن ادراك مغزى التحديت اختنقة
فماخفتت فى رسم استراتيجيا فعالة فى
مواجهته هذه التحديت ، تنادى الى مثل هذه
التحرفات ، ففى غياب تمينة فعلية لقاعدة
اجتماعية تخفف مع الاهداف المعلنة ، يصعب
تفادي الانحراف المغامراتى

اما بالنسبة الى انتهازية نظام اديس لمهى
ايضا تكاد تكون طبيعية ، اخذا فى الاعتبار
طابع الانقلاب الذى اسقط الامبراطور ، خاصة
بعد ان شجع الاتحاد السوفييتى الاضعة
المتخلفة التي تقبل « طبيعيا » الى الاعتماد
على العنف كوسيلة لحل المشاكل . على ان
الشوعية لم تكن غائبة عن المسرح الاثيوبى
وبالتاكيد اتخذ الشيوعيين فى اطار
المنظمتين اللتين تحشدوا فيهما - بلسون
و ERPP (الحزب الثورى لشعب اثيوبيا) ،
عدا هؤلاء الذين خرجوا من هذا الحزب الاخير
لينشئوا المقاومة فى اطار جبهة تحريرى ، مراقف
سليحة من حيث المبدأ فى المسألة القومية ،
معترفين بواقع الشروع الاثنى » ، داعين الى
حل المشكلة بوسائل ديمقراطية ، والاضطن
الانفصالية ، طالين بفتح مقاربات مع الجبهة
الاريترية ... الخ . بل اقول أنه ليس صحيحا
أنه الشيوعية لم يكن لها أثر حقيقي فى
المجتمع ، بل على العكس كان نفوذها فى
المدن واسعا ، إلا أن الشيوعيين تصدوا
لارهاب عنف الدولة ، وكلما تقربت السلطة
من موسكو ازداد العنف - تكرار لى حدث فى
مصر وسوريا والعراق - لاسباب نفسها ، وهذا
القبح هو المشلول الى حد كبير عن غياب
انتشار نفوذ الشيوعية فى الريف .

هـ - أوجز استنتاجى الختصى فيما
يحصنا نحن اليسار العربى فى عبارة قصيرة
، لقد خلق التوسع الرأسمالى العالمى ظروفنا
حديثة لفت رهائن الماضى ، فاصبح تضامن
شعوب الاطراف فى مواجهة التحدي الحقيقى
شرطا اوليا ضروريا لاية استراتيجيا فعالة من
مضطرونا ، شنا ام ايضا سيوظف الاستعمار أى
اعتبار نقدمه على انقض من المطرد فى
مراجعتهم . وأصبحت فكرة « الوحدة
التاريخية » التي قد تفرق بين شعوب العالم
الثالث فكرة ماضوية رجعية لا معنى لها فى
العالم المعاصر .

الغداء في الميريديان .. والعشاء في ميناهاون

ويصبح متفعلاً أو يتفعل صائحاً؛ من أنباءك أن هذا من مهام الشيخ والمفتي؟ وزد عليه باثنتين:

الأولى: أن من أهم وظائف (رجل الدين) هو رفع حوائج المعكومين للحاكم وحشه على قضائهما وتوعيته أن هذه هي مسئولية الرئيسة وهو ما التزم به سلفنا الصالح طيب الله ثراه، ولضيق الحيز المتاح نكتفي بمثال واحد من سيرة سفيان الثوري نور الله ضريحه:

لما حج الخليفة العباسي «المهدي» عام ١٦٠هـ دخل عليه الثوري فقال له الخليفة: يا عبد الله ما حاجتك؟ فرد عليه الثوري: وأي حاجة تكون إليك وأولاد المهاجرين والانصار يموتون خلف بابك؟ فقال المهدي: يا أبا عبد الله أفرأيت أن لم أقدر أن أوصل إلى كل ذي حق حقه لماذا أصنع؟ فقال الثوري:

تفر يدملك وتلزم بهلك وتترك الامر لمن يتقدر أن يوصل إلى كل ذي حق حقه، نسكت المهدي.

(مسرعة فقه سفيان الثوري - ص ٢٢ - تجعبد / محمد رواي - قعه جي - الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ / ١٩٩٠ - دار النفائس / بيروت) فهنا نجد الثوري يعرض على الخليفة المظالم التي حاقت بأبناء المهاجرين والانصار، وأن عليه أن يعطيهم حقوقهم فإذا عجز عن ذلك فعليه أن يعتزل وأن يترك الأمر لمن هو أقدر منه على ذلك.

أما الأخرى فهي:

إذا لم يكن من مهام شيخ الأزهر ومفتي المسلمين ما ذكرناه أننا فهل من وظيفتهما تناول الغداء في فنادق الخمسة نجوم مع كبار رجال الاعمال مصريين وفرنجية، وتوثيق عقود زواج أبناء الاترياء وأحفاد الوزراء؟؟؟

خليل عبد الكريم

والاكشاك وخيام الابراء وأحواش المقابر ومساكن الشرك والبهوت الرفيعة الطيبة أو المظينة، واطلما على أحوالها التي لا تليق بالحريانات، ولما يأيديهما المجلدة مدى حاجاتها الماسة إلى أبسط المرافق والخدمات وجهلها بأبسط قواعد الدين (وهي أمر يهينها على وجه الخصوص) وتفشي الأمراض فيها والآفات الاجتماعية والخلقية.. لا استطاعا أن ينتجا خطاباً دينياً يلقى التبول، ولرفعا إلى ولي الأمر مذكرات بما رأيا وسمعا وشما، وحتى إذا لم يستجب لهما فقد أبرأ ذمتيهما أمام الله جل شأنه.

إن شيخ الأزهر والمفتي لو أقدما على ذلك لساحا في تفسير الخريطة الاجتماعية لوطننا بدرجة كبيرة لاتنا لا نعتقد أن شهادتيهما كانت ستذهب ادراج الرياح لدى صانعي القرار.

لو قاما بذلك لأيقن من عنده ذرة من شك أن الدين من الممكن أن يقودوا دافعا قويا لتعديل أحوال المستضعفين إلى الأفضل.

وهنا قد يعترض متحذلق - وما أكثرهم -

في عسده الأهرام الصادر يوم ٢٨-٤-١٩٩٤ م خبران عن مفتي عموم الديار المصرية، ملخص الأول أنه تغدى في الميريديان ضيفاً على (جمعية رجال الأعمال لمصرية/الفرنسية)، موجز الآخر أنه عقد قران مدرس باحدى كليات الطب حفيد وزير أسبق وحضر الحفل في ميناهاون نخبة من نجوم المجتمع!!

وسلفنا الصالح وضوان الله تعالى عليهم لهم رأى شديد الصرامة في (رجل الدين) الذي يغشى مجالس الكبراء والأغنياء ويتناول مأكلمهم اللذيذة الشهيرة الدسمة، تكف عن تسطيره لاتنا في جميع ما نكتب لا نهدف التجريح بل التقويم ونرجع أن المفتي يعرف ذلك الرأي.

وهذا المسلك من جانب مفتي المسلمين يقدم إحدى الاجابات البليغة على السؤال الذي حير المصريين عامتهم وخاصتهم: لماذا، أخفق (رؤساء شئون التقديس) في التصدي لفكر جماعات العنف؟ ولماذا سحب (رجال الدين الشعبيون والمهيجون الدينيون) من أمثال عمر عبد الكافي ووجدي غنيم البساط من تحت أرجلهم ليباركة؟ ولماذا نال هؤلاء جماهيرية كاسحة وأصبح (دواشيم) يعدون بعشرات الآلاف؟؟؟

لو أن شيخ الأزهر ومفتي أهل السنة والجماعة غادرا مكانيهما المطنة بالرخام الايطالي المستوردة، والوئيرة الفرش، والمكيبة البراء وتركا سارتيهما النافرتين واختلطا بالقاعدة الشعبية المريضة المحشورة في العشب

العودة للتراث الديني

وأسلمة العلوم !

وسياسي وطبقي وتاريخي معين. وهي دعوة تضليلية وعلامية لأنها تغفل الفرق القائم بين الدين والعلم، وتزعم أن الأول قد جاء، يختلف الركائز المذهبية والنظرية التي ينهض عليها الثاني، وأنه بالتالي لم يعد، أمام العقل سوى التخلي عما حققه من إنجازات طوال القرون الماضية. وأن يبدأ من جديد في تناول الظواهر الطبيعية والاجتماعية إنطلاقاً من تلك الركائز وهذه الدعوة تحصل هاتين الصلعتين أيضاً لكونها- إلى جانب ذلك- تناهض الدين ذاته من ناحية أنها تخضع «المطلق» لـ «النسبي»، وتنسب للدين مالمس منه، ولا تقضى إلا إلى «الحجر» على الصلح ومصادرة العلم والتطور الاجتماعي أساساً، وإذا كنا نعتقد أن هذه الدعوة مصيرها الفشل والتلاشي، فبيان ذلك لن يتحقق إلا بتعلل وتلاشي السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والطبقي الذي يصورها، ولكي لا يكون هذا الكلام مصادرة على المطلوب، فسوف تتم مناقشة هذه المسألة برمتها من خلال، الموضوعات الفرعية الأربعة التالية

محدود الإرتكاز

تدعو خبرة التطور التاريخي والمعاصر للتشكيلات الاجتماعية (مقرها مجتمع ما في مرحلة تاريخية معينة بكل مقوماته ومظاهره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والطبقية.. الواقعة) إلى القول بأنه سامن تشكيلة اجتماعية إلا وتستعين- بدرجة أو أخرى- بقرائنها من أجل مواجهة متطلبات حاضرها، ومعنى ذلك أن

لم تعد دعوى التيار الديني السائد في مصر حالياً قاصرة فقط على المطالبة بإقامة نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي ينهض على ركائز مستمدة من التراث الديني، وإنما شملت هذه الدعوى أيضاً المطالبة بإقامة نظام علمي من التراث نفسه. فلقد أصبح من المألوف في السنوات الأخيرة أن نقرأ في الصحف والمجلات القومية والحزبية، وأن نسمع من الراديو ونشاهد في التلفزيون، عن دعوة الباحثين والمفكرين الذين ينتمون إلى هذا التيار إلى إعادة بلورة العلوم القائمة- بشقيها الطبيعي والاجتماعي- على أساس ركائز منهجية ونظرية مستمدة من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. بل لقد قام بعض هؤلاء الباحثين والمفكرين بالفعل بترجمة هذه الدعوة عملياً من خلال قياسهم بأعداد وشر بعض الأعمال في هذا الاتجاه، وهي الأعمال التي أصبحت تحصل عناوين مثل «الطب النبوي»، و«التداوي بالقرآن»، «الطب الاسلامي»، و«علم الاقتصاد الاسلامي»، و«علم النفس الاسلامي» و«علم الاحياء الاسلامي»، و«علم التربة الاسلامي»، وغيرها من العناوين الأخرى المماثلة التي تخص مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية. وتأتي هذه الدعوة وترجماتها العملية من جانب هؤلاء المفكرين والباحثين مؤكدة على مقولة أن الحقيقة كل لا يتجزأ، وعلى أن حقيقة الأسلمة يجب أن تشمل كافة مقدمات ومظاهر الحياة في المجتمع المصري المعاصر بما في ذلك مقوماته العلمية

محدود حاد

ثانية، وإلى إدراكهم- ربما- بأن هذه الدعوة أضيق من أن يرد عليها من ناحية ثالثة، وإلى إنشغالهم بالأحوال السياسية للبلاد أكثر من إنشغالهم بأية أحوال أخرى لها من ناحية رابعة.

والمعتقد أن هذه الدعوة ليست أكثر من كونها نتاجاً فكرياً لسياق اقتصادي واجتماعي

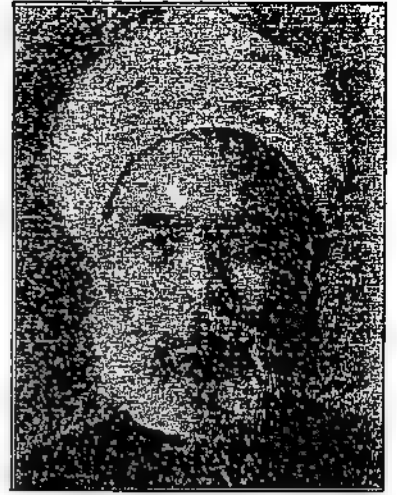
وعلى الرغم من مخالفة هذه الدعوة للمنطق، وخطورتها على العقل المصري الذي استطاع أن ينجز الكثير في مختلف ميادين العلم والمعرفة في العصر الحديث، فإنه لم يتم بعد التصدي الفعال لمثل هذه الدعوة، وبخاصة من جانب المفكرين العقلانيين والتقدميين. وربما كان عدم تصدي هؤلاء الاخبرين لمثل هذه الدعوة بالصورة المطلوبة حتى الآن راجعاً إلى القيود التي كانت، وما زالت، مفروضة على حريتهم الفكرية والسياسية من ناحية أولى، وإلى خوف معظمهم من التصفية الجسدية التي باتت تعد إحدى الآليات التي يستخدمها التيار الديني في إطار نشر وتسييد أيديولوجيته من ناحية



قاسم أمين حورف الطبقة الوسطى من الدين



طه حسين



الإمام محمد عبد

الأخرى التي تدرك أن هذه العملية لن تنجدها أو تضرها في شيء، فإنها غالباً ماتخذ موقفاً وسطياً أو لامبالياً. وبما يضاف هنا أن نجاح الطبقات والفئات الاجتماعية التقدمية في صراعاتها الأيديولوجية حول قضية العودة للتراث الثقافي في التشكيلة الاجتماعية المحددة مع الطبقات والفئات الاجتماعية الرجعية منها يتوقف على مدى قدرة - أو عدم قدرة - الأساليب الانتاجية الجديدة على استيعاب وتطوير معظم القوى الانتاجية في تلك التشكيلة وطرح علاقات انتاجية وتوزيعية تتصف بالعدالة في المقام الأول، ومن ثم على مواجهة معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها. كما أن نجاح الطبقات والفئات الاجتماعية الأولى في هذا الصراع معناه نجاحها في نقل هذه التشكيلة الاجتماعية من مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تقدماً، وأن نجاح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخيرة في ذلك معناه نجاحها في عرقلة التطور التاريخي لتلك التشكيلة وتعرضها بالتالي لعوامل الاضمحلال والاندثار مثلما حدث لبعض التشكيلات الاجتماعية التي كانت قائمة في الشام وفي المايا ودا أزتك وغيره.

نظرة مقارنة

من الممكن الزعم بأن حالة العودة للتراث الثقافي بالمعنى السابق مرت بها معظم التشكيلات الاجتماعية في العصر الحديث فقد مرت بهذه الحالة التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة، كالتشكيلة الاجتماعية الإنجليزية إبان الثورة، والتشكيلة الاجتماعية

بلا حظ أن الطبقات والفئات الاجتماعية التي تدرك أن عملية التفكير الاجتماعي الحارية في الأساليب الانتاجية التي تنهض عليها التشكيلة المعينة تهدد مصالحها الخاصة، وتقردها إلى مستقبل مجهول، تلجأ إلى التراث الثقافي من الزاوية التي تستطيع من خلالها التدليل على صحة رأيها في ضرورة الإبقاء على الوضع الراهن، ومن ثم ضرورة الإبقاء على مصالحها. لذلك تأخذ هذه الطبقات والفئات الاجتماعية في تصوير الأفكار والقيم وأساليب الحياة الجديدة الماركسية لأساليب الانتاج الجديدة على أنها دبدع تهدد كيان المجتمع وتعرض هويته للخطر، ومن ثم تنعقي من التراث الثقافي كمانع الحرج والأفكار والمبررات التي تؤيد بها دعواها بينما أن الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى التي تدرك أن هذه العملية تفسح المجال أمام نمو مصالحها، وتقردها إلى مستقبل أفضل، تلجأ هي الأخرى إلى التراث الثقافي لكن من الزاوية المضادة، أي من الزاوية التي تستطيع من خلالها التدليل على صحة رأيها في ضرورة تفسير الوضع الراهن، ومن ثم في ضرورة تغيير الوضع القائم لمصلحتها. حيث تأخذ هذه الطبقات والفئات في تصوير الأفكار والقيم وأساليب الحياة الجديدة الماركسية لأساليب الانتاج الجديدة على أنها المثلثات للمشكلات الواقعية التي تعاني منها هذه التشكيلة، ومن ثم تنتقي من التراث الثقافي كافة الحجج والأفكار والمبررات التي تؤيد بها دعواها. أما الطبقات والفئات الاجتماعية

الاستمرارية التاريخية للتراث الثقافي في التشكيلات الاجتماعية المختلفة بآثت تعدد - مع الفارق في الدرجة - سمة أساسية من سمات التطور التاريخي لتلك التشكيلات. كما تدعوا هذه الخبرة أيضاً إلى القول بأن ارتفاع درجة المطالبة بالعودة إلى التراث الثقافي في التشكيلات الاجتماعية المختلفة قد أصبحت، هي الأخرى، سمة أساسية من سمات التطور التاريخي لتلك التشكيلات. وأن ظهور هذه الحالة في أية تشكيلة اجتماعية محددة يكون مرتبطاً في العادة بحالة من التفكير الاجتماعي تصيب الأساليب الانتاجية التي تنهض عليها تلك التشكيلة. وأن هذه الحالة الأخيرة بدورها تكون ناتجة في العادة إما عن تبلور أساليب انتاجية جديدة في هذه التشكيلة ونشأ لتطورها الداخلي المستقل، وإما عن إقحام أساليب انتاجية جديدة فيها نتيجة لعمليات النقل الخارجي أو عمليات مرض السيطرة والهيمنة عليها من الخارج.

على أنه وأياً كان مصدر التفكير الاجتماعي الذي يصيب الأساليب الانتاجية التي تنهض عليها التشكيلة الاجتماعية المحددة - ومن ثم مصدر الدعوة فيها إلى العودة للتراث الثقافي - فإن ما يهمنا هنا هو أن هذه الدعوة سرعان ماتحول - بفعل الجدول الاجتماعي - إلى مجال للصراع الأيديولوجي بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في هذه التشكيلة. والملاحظ بصفة عامة أن كل طبقة أو فئة اجتماعية من هذه الطبقات أو الفئات لا اجتماعية تحدد موقفها من هذا الصراع على ضوء مصالحها الخاصة، حيث

الفرنسية إبان الثورة والتشكيلة الاجتماعية الأمريكية إبان الحرب الأهلية والتشكيلة الاجتماعية اليابانية إبان ثورة الميجي ، والتشكيلة الاجتماعية الروسية إبان الانتفاضات التي حث فيها في مستهل هذا القرن وأنتهت بقيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، والتشكيلة الاجتماعية الصينية إبان الثورة الاشتراكية التي قامت فيها عام ١٩٤٩ . كما مرت بها ، ولاتزال ، معظم التشكيلات الاجتماعية للبلاد النامية - و بحاصلة البلاد العربية والإسلامية - كما ترقبها حاليا معظم التشكيلات الاجتماعية للبلاد التي كن يتألف منها الاتحاد السوفيتي (سابقا) ومعظم التشكيلات الاجتماعية للبلاد التي كانت تتألف منها الكتلة الشرقية (سابقا أيضا) .

وإذا كان من الصحيح أن هذه الحالة عامة شهدتها ، ولاتزال ، معظم التشكيلات الاجتماعية المعاصرة ، فإن هناك تارقا جوهريا بين حالة العودة إليها في التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة ، الرأسمالية منها والاشتراكية (سابقا) على السواء وبين حالة العودة إليها في التشكيلة الاجتماعية المصرية .

ذلك أن الأساليب الانتاجية الجديدة التي كانت قد تبلورت في التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة - وسواء أكانت هذه الأساليب اساليب جديدة للانتاج الرأسمالي أم اساليب جديدة للانتاج الاشتراكي - كانت قد تبلورت في هذه التشكيلات ونسقا لمنطق تطورها الداخلي المستقل ، وأن هذا التطور كان قد استغرق مئات السنين مما هيا الفرصة لتبلور وفو الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بتلك الأساليب ومكنها من الدخول في صراع أيديولوجي وسياسي مع الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بأساليب الانتاج المتخلفة فيما يتعلق بقضية التراث الثقافي عامة وفيما يتعلق بقضية العلاقة بين الدين والعلم خاصة - حيث تمكنت الطبقة البورجوازية التي تبلورت في رحم النظام الاقتصادي الأوروبي من الدخول في صراع أيديولوجي وسياسي مع طبقة النبلاء والانقطاعيين حول قضية التمسك بالتراث الثقافي وسيطرة الكنيسة على المجال الفكري ، وأن تضع حدا لمصادرة قساوسة الكنيسة الكاثوليكية - بإسم الدين - على حرية الفكر والعقل والبحث العلمي ،

وأن تحصل للمجتمع الأوروبي على هذه الحريات ، وأن تفصل فيه بين الدين والعلم فصلا تاما . كما تمكّن التحالف الطبقي الروسي - بقيادة البروليتاريا - الذي تبلور في رحم النظام الاقتصادي / الرأسمالي الروسي المختلط قبيل قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ - من الدخول في صراع أيديولوجي وسياسي مع الطبقتين العليا والوسطى حول قضية التراث الثقافي وسيطرة هاتين الطبقتين رجال الكنيسة على الوسيط الثقافي للمجتمع الروسي ، وأن تحصل للطبقة العاملة على حرية الفكر والعقل والبحث العلمي ، وأن تفصل في هذا المجتمع بين الدين والعلم فصلا تاما . يضاف الى ذلك أن صعود وسيطرة هذه الأساليب الانتاجية في التشكيلات الاجتماعية المذكورة كان قد واكبه بالضرورة صعود وسيطرة أفكار وتصورات وقيم الطبقات والفئات الاجتماعية المتخلفة ، وأن هذا الصعود وتلك السيطرة كانا من القوة بحيث أنها حولت أفكار وتصورات وقيم الإنسان العادي - سواء أكان ذلك في أوروبا الغربية أو في الاتحاد السوفيتي - إلى أفكار وتصورات وقيم أقرب الى العقل والمنطق والرشد والإيجابية ، وساعدته بالتالي على التخلص من ثنائية الدين والعلم ، أو من ثنائية السماء والأرض وجعلته يحيا لهذه الأخيرة أكثر مما يحيا للأولى

هذا بالنسبة لما أحاط بقضية العلاقة بين الدين والعلم في التشكيلات الاجتماعية للبلاد المتقدمة ، أما بالنسبة لما أحاط بهذه القضية في التشكيلة الاجتماعية المصرية فقد كان شيئا مغايرًا لذلك الى حد كبير . وهذا الاختلاف يرجع بدوره الى اختلاف أسلوب الانتاج الأساسي الذي ساد هذه التشكيلات الاجتماعية - وبخاصة تشكيلة الاجتماعية لبلاد أوروبا الغربية منها - عن أسلوب الانتاج الأساسي الذي ساد التشكيلة الاجتماعية المصرية ، فضلا عن اختلاف الرضعية للدين في كل منهما واختلاف السياق التاريخي يرجع عام . إذ تفرد المفارئة التاريخية بينهما - وليس انقياس - الى انقول أنه بينما تخضع أسلوب الانتاج الاقتصادي الذي ساد التشكيلات الاجتماعية الأوروبية في القرون الوسطى عن تبلور أسلوب الانتاج الرأسمالي الذي ارتبطت به الطبقة البورجوازية (الوسطى) التي تشكلت من مصادر محددة ، وحملت أيديولوجية ومطالب مهادنة لأيدولوجية ومطالب طبقة النبلاء والسادات الانقطاعيين وحلفائهم من رجال الكنيسة الكاثوليكية ،

واتخذت موقفا محددا أيضا من قضية العلاقة بين الدين والعلم ، فإن أسلوب انتاج الالتزام الذي ساد التشكيلة الاجتماعية المصرية منذ أوائل القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر لم يتحضر عن تبلور أسلوب انتاجي مغايل ، وإنما تخضع عن تبلور طبقة وسطى تنحدر من مصادر عدة - كان من بينها المصدر الديني - وتحمل أيديولوجية مخالفة لتلك التي كانت تحملها الطبقة البورجوازية الأوروبية . بدليل على ذلك أنه بينما تحدت مطالب هذه الطبقة الأخيرة إبان صعودها في أواخر العصور الوسطى في ضرورة تحرير أفتان الأرض من استعباد أسنبداهم الانقطاعيين ، ومنحهم الحرية في الهجرة من الريف إلى المدن ، وإلغاء المحارجر التي كانت مفروضة قسا بين الانقطاعيين وبعضها البعض ، والثورة على التفسيرات التقليدية للدين التي كان يقدمها رجال الكنيسة الكاثوليكية ، وضرورة الاحتكام إلى العقل في بحث الأمور الدينية ، وحرية الإنسان في العقيدة وممارسة الشرائع الدينية ، ورفع وصاية رجال الدين على حرية الفكر ، وضرورة الفصل بين الدين والعلم وبينه وبين الدولة برحه عام . نجد أن مطالب الطبقة الوسطى المصرية قد تحدت - وكما يمكن تبينها من أحداث ثورتى القاهرة الأولى عام ١٧٩٩ والثانية عام ١٨٠١ - في مطالب مغايرة لذلك عموما ، ومفتقرة إلى أية مطالب تتعلق بالث في قضية العلاقة بين الدين والعلم خصوصا . حيث تحدت هذه المطالب - ونحت قيادة رجال الدين أنفسهم - في ضرورة جلاء المحتلين الفرنسيين عن البلاد ، وتخفيف الضرائب المفروضة على التجار وأصحاب المحلات الخرفية ، ووضع حد لظالم الأسراء المماليك والولاة العثمانيين ، وتأمين البلاد من شر الاضطرابات والقتلات الداخلية... . وختت تماما - كما ذكرنا - من أي مطالب أخرى تتعلق بالث في قضية العلاقة بين الدين والعلم أو بينه وبين ولولة بوجه عام .

ولما كان من الثابت أن التشكيلة الاجتماعية المصرية لم تشهد منذ بداية القرن التاسع عشر أية تطورات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو طائفية تقصى الى دخول الدين في مواجهة حاسمة



عادل حسين / حسن حنفي: تحول بعد الانكسار

التحديد- واضطرار أفرادها باستمرار الى الانخراط في أكثر من أسلوب انتاجي واحد هو الذي يفسر عدم قدرة هذه الطبقة حتى الآن على تصفية أو تنقية أيديولوجيتها من العناصر الثقافية الدينية التراثية- وبخاصة العناصر التي تتعلق منها بالفهية والقدرة والحزيميات- وعدم قدرتها على التمييز بين الدين والعلم والخلط بينهما على الدوام، كما أنه هو الذي يفسر أيضاً تحول بعض مفكرى هذه الطبقة- عقب الانكسارات الاجتماعية أو السياسية القومية التي يصيب ضررها هذه الطبقة أكثر مما يصيب غيرها في العادة- من مفكرين يغلّب على رؤيتهم الطابع القدسي بوجه عام الى مفكرين يغلّب على رؤيتهم الطابع التراثي بوجه مائل (خالد محمد خالد وعادل حسين وحسن حنفي أمثلة معاصرة لذلك)، كما أنه هو الذي يفسر أيضاً سبب بقا إشكالية العلاقة بين الدين والعلم في البنية الثقافية للشكيلة الاجتماعية حتى الآن.

ولما كانت مهمتنا الأساسية لا تتمثل في تعقب العلاقة التاريخية للإشكالية القائمة بين الدين والعلم في التشكيلة الاجتماعية المصرية في العصر الحديث بقدر ما تتمثل في الرد على دعوة أصحاب التيار الديني السائد حالياً الى اسلمة العلم، فسوف نكتفي بتعقيب الظروف التي دعت الى طرح هذه الإشكالية من جديد، وذلك منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن.

وفي ذلك يمكن الافتراض بداية بان المضمون الطبقي- ومن ثم الايديولوجي- لثورة يوليو ١٩٥٢ هو المنقول عن استمرار بقايا الإشكالية التاريخية بين الدين والعلم منذ قيام هذه الثورة حتى أواخر الستينات، وعن تبلور التيار الديني في انشكالية

حتى على مستوى الفرد الواحد الذي ينتهي اليها.

ولما كانت مصالح الطبقة المصرية العليا قد تلات مع مصالح القوي الاستعمارية، فقد شكل هذا التلاقى سقفاً أسمنتياً أمام التطور الرأسي للطبقة الوسطى- أي تطورها في مجال التجارة والصناعة- بما دفع أفرادها الى النمو الأتقي، العكسي أحياناً، ومن ثم الى انخراطهم في أكثر من أسلوب انتاجي واحد، وبالتالي الى جمعهم بين انكار وتصورات وقيم وأنماط الحياة الخاصة بتلك الأساليب. وبذلك أصبحت هذه الطبقة تتصف هي الأخرى بما تتصف به الطبقة انعلبا من تعددية أيديولوجية.

على أنه وأياً كان الأمر، فلقد كان المحتم على الطبقة الوسطى الانتظار بعض الوقت حتى تنمو وتنظم صفوفها لتبدأ تعبر- منذ أواخر القرن التاسع عشر- عن ذاتها، ولتدخل- وخصوصاً الأقسام الرأسمالية منها- في صراع أيديولوجي مع انطبة العليا، بل ومع بعض الأقسام الرجعية منها هي، حول قضية التمسك بالتراث الديني بصفة عامة وحول قضية التمسك بالعلاقة التاريخية بين الدين والعلم بصفة خاصة. ولقد عبرت هذه الطبقة عن موقفها هذا من تلك القضية في أعقاب فشل ثورة عرابي عام ١٨٨٢، كما أخذت تعبر عنها فيما بعد من خلال أعمال منكريها ومناصريها من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وشبل شميل وقاسم أمين ولطفى السيد وعلى عبد الرازق وطه حسين ومن على شاكلتهم.

ومن الممكن إجمال القول بأن تحالف المصالح بين الطبقة المصرية العليا والقوى الأجنبية، وهو التحالف الذي حال، ولا يزال، دون التطور المساعد للطبقة الوسطى المصرية- وأقصد تطورها في مجال الصناعة على وجه

مع العلم من شأنها تحديد العلاقة بينهما، فقد ظلت العلاقة بينهما تتصف بما تتصف به من بهام وغموض منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

فمن المعروف أن محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٩) كان قد قضى على الطبقتين العليا والوسطى وأحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية هيكلية في انشكيلة الاجتماعية المصرية، كما أنه من المعروف أيضاً أنه كان قد نعى نظام التعليم الديني القديم جانباً واهتم بنقل واستزراع العلوم والمعارف الأوروبية الحديثة دون أن يحاول تهديد الأفضلية الثقافية لثل هذا النقل أو الاستزراع، فكان من نتيجة ذلك أن انزوت البنية الثقافية المصرية- في مظهرها العلمي - بكل ما تنطوي عليه من اشكاليات تاريخية بين الدين والعلم.

ولما تطور أسلوب الانتاج المعنوي المختلط بالانتاج الرأسمالي من رحم أسلوب احتكار لدولة الانتقالي الذي ساد التشكيلة الاجتماعية المصرية طوال عصر محمد علي، فإن هذا التطور لم يكن نتيجة فقط لعوامل داخلية حكمت التطور الداخلي لهذه التشكيلة، وإنما كان نتيجة لتوائف بين هذه العوامل وبين العوامل الأخرى الخارجية المتمثلة في رغبة الدول الاستعمارية تقويض تجربة محمد علي في الاستقلال وفرض الهيمنة على مصر. ولما كان محمد علي قد قضى من البداية على الطبقة الوسطى، فقد كان من الطبيعي أن يصل مشروعه الى النهاية وهذه الطبقة غائبة- وبخاصة في المدن- عن مسرح الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للشكيلة الاجتماعية المصرية وفي ظل غياب هذه الطبقة عن هذا المسرح كان من الطبيعي أن تنحط الضغوط والنشأت الاجتماعية المصرية. العليا التي ارتبطت بعلاقات الانتاج الخاصة بأسلوب انتاج الملكية المعنوية المختلط لباذغ في علاقات الانتاج الخاصة بأسلوب نتاج الرأسمال المائل، والعكس صحيح وأن تتألف منهما بائناً طبقة عليا واحدة تملك الأرض الزراعية في الريف وتسيطر على الحركة التجارية والمالية في البثرك. ولقد تروى على ذلك أن جسيمنت هذه الطبقة في وقت واحد بين الانخراط في أسلوبين انتاجيين، ومن ثم بين أفكار وتصورات وقيم وأنماط الحياة الخاصة بهذين الأسلوبين، ومن ثم أصبحت تتصف بالتعددية الأيديولوجية، وسواء أكان ذلك على مستواها هي كطبقة واحدة أو

الاجتماعية والمصرية منذ بداية السبعينات، واتساع قاعدته الجماهيرية فيها بمرور الوقت، وانتشار أيديولوجيته الداعية الى أسلمة كافة مقومات ومظاهر الحياة فيها بما في ذلك اسلمة مقوماتها العلمية.

فمن المعروف أن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تبدأ في تغيير الأساليب الانتاحية الأساسية التي تنهض عليها التشكيلة الاجتماعية المصرية تغييراً جوهرياً - ومن ثم تغيير أيديولوجيتها السائدة تغييراً جوهرياً - إلا منذ إعلان قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١. فلقد قامت هذه الثورة منذ ذلك العام بتأميم وسائل الانتاج الرئيسية في البلاد، وأسات القطاعين العام والحكومي، ودعمت الرأسمالية الوطنية (الوسطى) لتكون، الدعائم الاقتصادية التي تنهض عليها التشكيلة الاجتماعية المصرية تحت مظلة ما يسمى بنظام «وأسلمية الدولة الوطنية». كما قامت هذه الثورة أيضاً بصياغة أيديولوجية اشتراكية، أو شبه اشتراكية، بلورتها فيما يسمى بـ «الميثاق»، واستمدت عناصرها من مصادر فكرية عدة كان في مقدمتها الفكر الاشتراكي العلمي، والتراثين الفكريين المصري والإسلامي في وجهيهما التقدمي. كما قامت أيضاً بترجمة هذه الأيديولوجية عملياً، على المستوى الاجتماعي، من خلال بلورة ما كان يعرف بصيغة تحالف قوى (طبقات) الشعب العامل، وعلى المستوى السياسي من خلال ما كان يعرف بصيغة «الاتحاد الاشتراكي». ولقد كان من أهم المبادئ والقيم والشعارات التي تضمنتها تلك الأيديولوجية وجرى تطبيقها على المستوى الاجتماعي، مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية واحترام العقل والعلم والعمل وحق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية.. الخ كما كان من أهم المبادئ السياسية التي تضمنتها

وجرى تطبيقها على المستوى العالمي هي محاربة الاستعمار ومساعدة كافة حركات التحرير الوطني، وعدم الانحياز لأي من الكتلتين اشرقية أو الغربية في النزاعات لقائمة بينهما. أما أهم المبادئ التي تضمنتها على المستوى القومي فقد تشكلت في الإيمان بوحدة العربية والعمل على توحدها، ومحاربة النظم العربية الرجعية التي تناهض هذه الفكرة، ومجابهة إسرائيل إحتلالاً من رؤية تاريخية عقلانية تدحض المزاعم الصهيونية القائدة بحق اليهود تاريخياً في فلسطين والعمل على تحرير كافة الأراضي العربية في فلسطين، لمحتدة.

ولقد نظرت الثورة للدين والتراث الديني عموماً نظرة ثورية وتقدمية تتماشى مع طبيعتها ومبادئها وقيمتها الثورية والتقدمية حيث انتقلت منه المبادئ والقيم التمشية مع العدالة والمساواة الاجتماعية والاشتراكية واحترام العقل والعلم والعمل ودبجتها ضمن أيديولوجيتها الاشتراكية. كما أنها كانت تلجأ الى الدين وقت الأزمات السياسية والعسكرية مثلما جاء اليه عبد الناصر عام ١٩٥٦ عندما اعتلى منبر الأزهر الشريف وأعلن القتال ضد قوى العدوان الثلاثي في العام المذكور. ومن أجل الحفاظ على هذه الصيغة (اقتصادي واجتماعي وسياسي وأيديولوجي) حاربت الثورة كل لقوى الاجتماعية - الطبقية السعيدة الى تفرغ هذه الصيغة من مضمونها سواء أكانت هذه المحاولة من خلال صرب هذه الصيغة من الداخل وإعادة الأوضاع الى سابق عهدها (كبار الملاك والرأسماليين)، أو من خلال تجديدها طبق (الشبهوعيين)، أو من خلال أسلمتها واصفاً، طبع ديني سلفي رجعي عليها (الإخوان المسلمون) عسير أن ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت قد انطوت من البداية على يدور تحللها وتحول

نظامها من نظام ورأسمالية الدولة الوطنية المستقلة الى نظام للرأسمالية التابعة، ومن ثم على يدور تحلل وتحول أيديولوجيتها من أيديولوجية ثورية اشتراكية تؤمن بمبادئ وقيم التقدم والعقل والعدالة والمساواة والحرية وتنشئ من الدين ما يتناسب وهذه المبادئ والقيم الى أيديولوجية ورأسمالية ذات طابع ديني تؤمن وتنادي بمبادئ القسرية والشرفيين والطبقية.. الخ وتنشئ من الدين ما يتناسب وهذه المبادئ والقيم بما أسهم وكما ستوضح ذلك حالاً - في سيادة النصارى الديني وسيادة أيديولوجيته الداعية الى أسلمة كافة مقومات ومظاهر الحياة في التشكيلة الاجتماعية المصرية بما في ذلك أسلمة مقوماتها العلمية

ولقد حدث التحول أو الانقلاب، وكما ذكرنا، من قلب ثورة يوليو ذاتها وفي ظل مناخ دولي موات لذلك، وكان مما مهد لحدوث هذا التحول هزيمة عام ١٩٦٧، وفشل النظام الناصري في تحقيق أهدافه وعوده بهزيمة إسرائيل وتحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية، وكذلك فشله في استيعاب التيارات السياسية المعارضة التي تتبلور بداخله، وصوت الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، ولقد أعقب هذا الحدث الأخير مباشرة تولي العناصر الرجعية في الثورة - الرئيس السادات وحاشيته - للسلطة عام ١٩٧١ وبدء مطالبة الطبقتين، الوسطى التي تمت في ظل الثورة والعليا القديمة التي أخرجتها الثورة، بإلغاء القيود المفروضة على نفوها. كما واكب ذلك تزايد الضغوط الدولية على مصر من أجل إرغامها على قبول الحل السلمي المنفرد، مع إسرائيل والتخلي عن فكرة عروية قضية فلسطين، فضلاً عن ظهور دلائل تشير الى ترحل المد الاشتراكي في العالم وإقدام البلاد الاشتراكية على مرحلة من التفكك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ولقد شكل الانتصار في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ الركيزة الأساسية التي استند إليها النظام السياسي في إضفاء الشرعية على مختلف توجهاته، ومن ثم تحويل نظام الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأيديولوجياً - من نظام ورأسمالية الدولة المستقلة الى نظام ورأسمالية الدولة التابعة. ولقد تم هذا التحول بالفعل بموجب إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ ومعاهدات الصلح المنفردة مع إسرائيل. على أن أهم مسا يعيننا هنا هو إبراز

محمد عترلي الشمراني/ مصطفى محمود: إسلام المظلم



الكيفية التي وظفت بها القيادة السياسية السائدة الدين من أجل محاربة خصومها وإرضاء الشرعية على توجهاتها، ومن ثم إبراز الكيفية التي انقلب بها هذا التوظيف لغير ما رسمته له تلك القيادة وتحوله إلى تيار شعبي ينادي بالأسلمة من ذلك أسلمة العلوم، وفي ذلك يمكن القول أو القصد المذكورة لم تجد لها من البداية تأييداً أيديولوجياً كملاً لتوجهاتها لدى المنظرين والمفكرين المصريين المرتبطين بالنظام الناصري بل على العكس من ذلك، وجدت لديهم مقدومة شديدة - إن لم يكن رفض تاماً - لتلك التوجهات ولقد انحصر هؤلاء المعارضون في الناصريين والشيوعيين أساساً. ولقد ترجم رفضهم هذا في الإضطرابات والمظاهرات التي شهدتها المصانع والجماعات المصرية في أوائل السبعينات والتي بلغت ذروتها في أحداث فبراير ١٩٧٠. والواقع أنه لم يكن أمام هذه القيادة في ذلك الوقت من تيار فكري جاهز تستعين به في الرد على الناصريين والشيوعيين - وكافة القوى الوطنية الأخرى المعارضة - سوى التيار الديني، والواقع أن هذه القيادة لم تجد أمامها من تيار جاهز لهذا الغرض سوى هذا التيار لعدة أسباب من أهمها الطابع الوسطي أو التوفيقى لشورى يوليوس ذاتي، حيث أن هذا الطابع هو المستلزم من عدم تهينة الفرصة لصياغة أيديولوجية طبقية محددة تعبر عن الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري سواء تمت هذه الصياغة من خلال الحوار النقدي مع التراث الثقافي في طبعته الدينية أو غير الدينية، أو من خلال استنباط الكمال لمنهج - وليس نظرية - الاشتراكية العلمية. ثانياً، أن استرجعات اعمدة لأيدولوجية القيادة السياسية السائدة كانت تلتقي والتوجهات العامة لأيدولوجية هذا التيار في نقاط كثيرة على من ذهب أن كلا سهم كان يكره الناصرية و الشيوعية، ويعدى الشرق، للحد أكثر مما يصادى الغرب «المؤمن» ويؤمن بالانضباطية والفدية والغيبية، وبه تحفقات قوية مع بعض القوى الإقسيمية والعالمية الرجعية، وتؤمن بإمكانية تنمية المجتمع مع الكيان اليهودي (الإسرائيلي)، انطلاقاً من تطويع مقولات ورفائع دينية معينة، كما رأت هذه القسيادة أنه من الممكن تطويع التسايط الأيدولوجية الأخرى التي قد تختلف فيها مع هذا التيار لصالحها هي شئى لدى السعد.

الثالث، إن استعانة هذه القيادة بذلك التيار كان يهدف مغالطة بعض البلدان العربية النفطية من أجل الحصول على مساندتها المالية في تحقيق طموحاتها الاقتصادية. هكذا بدأت لقيادة السياسية في التخلي عن الأيدولوجية الاشتراكية لتقدم ولبدء نسي تدوين أو أسلمة المناخ الثقافي العام بهدف ضرب خصومها وتغيبب اعتقل المصري الذي من شأنه معارضة توجهاتها ولقد بدأت هذه القيادة في ذلك من خلال استقدام قادة الاخوان المسلمين من السعودية ومنحهم بعض الاراضى الزراعية في مديرية التحرير وغيرها لإبعاد العناصر الناصرية والشيوعية والعقلانية والمستنيرة بصفة عامة، عن المذهب الحساسة في أجهزة الإعلام والثقافة من صحافة وإذاعة وتليفزيون، وبسند هذه المناصب للعناصر التي تنسب إلى لتيار الدينى أو تلك التي تحمل روي رجعية بوجه عام، كما قامت هذه القيادة في الاتحادات الطلابية بالجماعات حتى تنفذ هذه الحيلاب بعضرة تلك الاتحادات في الانتخابات الطلابية لتجري سنوياً، كما تم تغيير شكل العلم الوطنى من شكل يعكس تطور الكفاح لسياسى للشعب المصرى في العصر الحديث إلى شكل يعبر عن إنتهاء هذا الشعب لقبله قريش التي كان ينتمى إليها الرسول عليه الصلاة والسلام، كما أصبح رئيس لجمهورية يلقب بـ «الرئيس المؤمن» - بل إن بعض أعضاء مجلس الشعب قد حاولوا في وقت ما خلع صفة خليفة المؤمنين عليه - كما تم استقدام فضيلة لشيخ محمد مقولى الشعراوى من السعودية ليتم تنصيبه داعية أول للإسلام ولكن يقوم بتفسير معاني آيات القرآن لكرام بعد نزوه بثلاثة عشر قرن من الزمان وعنى نحو منقطع لصلة بالمشكلات القومية التي يعانى منها لناس كما تم حجز موعده أسيرعى ثابت في التليفزيون المصرى لبرنامج يندمه الدكتور مصطفى محمود وينتج في إحدى البلاد العربية المجاورة، ويحصل عنوان «العلم والإيمان»، وهو البرنامج الذي يعبر - في عنوانه ومضمونه - عن استمرار الاشكالية التاريخية بين العلم والإسلام في الحضارة الإسلامية، وعن إلحاح مقدمه في ثبات عدم تعرض لعلم والإيمان في إطار طرح توفيقى أو تلنيسى واضح وبأسلوب يندب عليه تحدير انهم وتغيبب العتل بوجه عدم ولقد عزز من سيادة

مناخ الأسلمة وقروح الكثير من العاملين والعمال في بعض البلاد العربية النفطية تحت تأثير تفسير هذه البلاد للإسلام على نحو معين وتوظيفها لهذا التفسير بهدف الحفاظ فيها على أوضاع طبقية واجتماعية واقتصادية وسياسية معينة، وعودتهم إلى مجتمعهم وهم حاملين لهذا التفسير والتوظيف الجديد للإسلام.

ولقد هيأ التفكك الاقتصادي والاجتماعى والقانونى الذي شهدته التشكيلة الاجتماعية المصرية إبان انقلاها من تشكيلة إجتماعية شبه اشتراكية إلى تشكيلة إجتماعى شبه رأسمالية تحمل أيديولوجية ذات طابع دينى الفرصة للتيارات الدينية لإحداث المزيد من الأسلمة في المناخ الثقافي العام، فلى ظل عجز الدولة عن توفير الخدمات للمواطنين استطاعت هذه التيارات أن توفر الخدمات الطبية والتعليمية والتجارية لهؤلاء المواطنين، كما استطاعت هذه التيارات أيضا القيام بما عجزت البنىك الوطنية عن القيام به وهو تجميع المخدرات الصلبة والكبيرة وإعطاء لقائدة شهرية لإصحابها، وذلك فيما عرف بشركات توظيف الأموال التي مثلتها أكبر تقيل شركة السعد والريان، كما استطاعت هذه التيارات أيضا اختراق مجال النشر، فقامت بإنشاء عدة دور لنشر التراث، ونشرت كميات ضخمة من نوعية كتب، تراث الدينى التي تدعى إلى القدرة والغيبية والطبقية، كما استطاعت أيضا أن تعيد دورا هاما في هذا الصدد من خلال عقد الندوات والاجتماعات والمؤتمرات ونشر حصيلة كل منها في الصحف والمجلات القومية والحزبية والمتخصصة، أو نشرها على هيئة كتبيات صغيرة استطاعت أن تفرق بها سوق الكتاب.

ومى ظل عدم قدرة أسدوت الانشاج الرأسمالى الناشئ عن استيعاب القوى الإنتاجية المتزايدة في التشكيلة الاجتماعية المصرية، ومن ثم على حل معظم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تفاقمت الأزمة الاقتصادية في البلاد وعبرت عن نفسها من خلال تزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد الفوارق الطبقية واتسع رقعة الفقر، كما تفاقمت الأزمة القومية وعبرت عن نفسها من خلال طغيان

وغير المسلمين سندا منهجيا ونظريا لإعادة بلورة علم التربية على أسس إسلامية . كما أن هؤلاء الباحثين يتخذون من المصدر نفسه - فضلا عن اجتهادات الأئمة الأربعة- مصندا منهجيا ونظريا لإعادة بلورة علم النفس المعاصر ومعالجة الأمراض النفسية على الأسس نفسها

اعتراض

إن قول الباحثين الذين ينتمون إلى التيار الديني بأن القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة قد انطوت على المناهج والنظريات العلمية المتعلقة بدراسة الكون والطبيعة والمجتمع قول خاطيء لأنه يخالف مبدأ الألوهية والدين ذاته من ناحية، ولأنه يغفل الاختلاف القائم بين البديهيات أو المسلمات التي ينهض عليها كل من الدين والعلم من ناحية أخرى. فهو من ناحية يخالف مبدأ الألوهية والدين ذاته لأن الله سبحانه وتعالى لم يكن بحاجة لأن يدين نفسه - علت قدرته - إلى مستوى عبيده بأن يضع لهم المناهج والنظريات التي يختبرونها فيه، وإنما هو فقط حض الإنسان على أعمال عقله وحواسه في الكشف عن الأسرار والقوانين التي تخضع لها تلك الظواهر. ألم يستهل سبحانه وتعالى أول آية في كتابه العزيز بكلمة «اقرأ» والقراءة هنا معناها أعمال العقل والفهم والحواس . وهذا القول قول خاطيء من ناحية أخرى لأنه يغفل الفرق القائم بين البديهيات أو لمسمات التي ينهض عليها كل من الدين والعلم، وهي البديهيات والمسلمات التي يمكن ذكر أهمها في الآتي.

التسليم مقابل الجدول (الشك)

ليس ثمة شك في أن الإيمان (الدين) ينهض على أساس التسليم بينما أن العلم ينهض على أساس الجدول أو الشك في تسليم بوجود الله سبحانه وتعالى يعد اللجنة الأولى على طريق إعتناق الدين فليد كان على الإنسان لكي يسلم بوجود الله سبحانه وتعالى من أن يعتمد على الوجدان والحاسر وأن يشتد في ذلك عن العقل الذي قد يدفعه إلى الجدول والشك في وجود الله. ولقد ورد في القرآن الكريم بعض الآيات الكريمة التي تحض الرسول عليه الصلاة والسلام على الابتعاد عن مجازاة كفار مكة جدالهم منه حول قبول الدين الجديد، ومن هذه الآيات - على سبيل المثال - «فإن حاجوك، فقل: أسلمت وجهي لله ومن اتهمني...» إلى آخر الآية «مسورة آل عمران».



أنور السادات



جمال عبد الناصر

من وأسالية الدولة المستقلة إلى رأسالية الدولة التابعة

تصور شامل مفاده أن القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والسنة المطهرة قد جاءت بالمناهج والنظريات العلمية المتعلقة بدراسة وتفسير الظواهر الكونية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وإن ما على العقل البشري إلا أن يحاول إستخلاص هذه المناهج والنظريات من تلك المصادر، وأن يقوم بتوظيفها في دراسة هذه الظواهر. وأنه بالتالي إذا ما ثبت للعقل ما يتعارض وهذه المناهج والنظريات فما عليه إلا أن يأخذ بما تقول به تلك المصادر.

والملاحظ أن هؤلاء الباحثين، يتعمسون بتوظيف هذه الرؤية في معظم التخصصات العلمية المطروحة حتى الآن تقريبا. ففي مجال الطب يقوم هؤلاء الباحثين بتفسير التاريخ البيولوجي للإنسان، بدءا من لحظة التكاثر بين الرجل والمرأة وانتهاء بالوفاة علي ضوء المناهج والنظريات المتعلقة بذلك كما وردت في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة . وفي مجال معالجة الأمراض يقوم هؤلاء الباحثين في هذا الصدد بتوظيف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بذلك. وفي مجال الإحصاء يستندون في إعادة بلورة علم الإحصاء المعاصر على أساس إسلاسي إلى استخدام التوقيت القسري، بدلا من التوقيت الشمسي على اعتبار أن التوقيت الأول هو التوقيت الذي قصد الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز . حيث يدعون إلى استخدام في كافة الأبحاث الفلكية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. الخ.

وفي مجال التربية يتخذون من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة المتعلقة بالكيفية التي يجب أن يتم بها تربية النشء ومعاملة الوالدين والأقارب والجيران

فهم الفردية والتملعية والوصولية.. الخ. وفي ظل هذا الوضع - وانتشار الساحة الثقافية إلى أي تيار فكري تنويري مؤثر - وجد التيار الديني فرصته لنشر أفكاره بين الشباب من مختلف الفئات وكسب المزيد من الأنصار يوما بعد يوم حتى أصبح أكثر التيارات الفكرية انتشارا في مصر السبعينات والثمانينات. غير أنه مثلما انطوت ثورة يوليو ١٩٥٢ على بذور تحولها إلى ثورة مضادة، بقيادة الرئيس السادات، انطوت هذه الأخيرة أيضا على بذور تناقضها وإمكانية تحولها إلى ثورة مضادة تتشع برداء الدين، ففي ظل اعتقاد هذه القيادة بإمكانية تحقيق انفتاح اقتصادي دون انفتاح سياسي بالمعنى الديمقراطي، وفي ظل إلممتانها لنجاح مثل هذه الإمكانية من خلال تحالفها مع تيار فكري وسياسي يرفض الانفتاح بهذا المعنى الأخير، وفي ظل تنامي كوارر وصفوف وشعبية هذا التيار، انضج لهذه القيادة فجاء أنها كانت في ذلك وأمه. فلقد بدأ هذا التيار يطالب تلك القيادة المشاركة في السلطة، ولما استعكرت هذه القيادة على ذلك الصيار مطلبه ، بدأ ينشق عنها وينهضها - هي وكافة أجهزة الدولة المدنية - بالكفر والإلحاد ويدخل معها في صراع سياسي من أجل الاستيلاء على السلطة وعلى كافة أجهزة الدولة وصولا إلى الهدف الأكبر وهو الأسلمة الشاملة.

الأسلمة

ينطلق الباحثون الذين ينتمون إلى التيار الديني في مصر في دعوتهم إلى أسلمة العلوم - بشقيها الطبيعي والاجتماعي - من

الآية ٢٠-مدنية) ٥٠:٥٠. وإن جادلوك قتل: الله أعلم بما تعملون، الله يحكم بينكم يوم القيامة في ما كنتم فيه تختلفون» (سورة الحج ، الآية ٦٨-٦٩). «و يسألونك عن الروح، قل الروح من أمر ربي، وما أوتيتم من العلم إلا قليلا» (سورة الإسراء-الآية ٨٥) ٥٠:٥٠. وما يعلم تأويله إلا الله، والراسخون في العلم يقولون: آمنا به، كل من عند ربنا. » (سورة آل عمران-الآية ٧).

هذا بالنسبة للإيمان أو الدين، أما بالنسبة للعلم فإنه ينهض، -أول ما ينهض- على الجسد والشك اللذين يمدان وظيفتين أساسيتين من وظائف العقل. والواقع أنه إذا كن تاريخ انتشار الأديان السماوية، وغير السماوية، هو تاريخ انتشار التسليم بوجود الحقيقة (أي بوجود الله أو الإله)، فإن تاريخ انتشار العلم هو تاريخ انتشار الجدل أو الشك بوجود الحقيقة، إلهية كانت أم غير إلهية.

المطلق مقابل النسبي: المسلمة الثانية التي يختلف فيها الدين عن العلم- والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسألة السابقة- هي أن الأول ينهض على أساس التسليم القلبي بوجود الله كحقيقة مطلقة، بينما أن الثاني ينهض على أساس التسليم اليمدني- أي بعد انشك والتمحيص والتأكد بالشواهد العقلية والإمبريقية- بوجود حقيقة الشيء كحقيقة نسبية. فالله - في نظر الدين- حقيقة كلية مطلقة، وهو- سبحانه وتعالى- الذي خلق الوجود، وهو موجود في كل وجود، وصفاته صفات مطلقة، وهو سبحانه- كل قائم في ذاته ولذاته ومن أجل ذاته. بينما أن الحقيقة في نظر العلم- وسواء أكانت هذه الحقيقة كونية أو طبيعية أو اجتماعية- نسبية، وهي كذلك لأنها لاكتسب ماهيتها وصفاتها وخواصها إلا في إطار سياق أكبر له شروطه وعلاقاتها المكانية والزمانية والتاريخية المحددة.

الشبهات مقابل التفخير: سن بين المسلمين التي يختلف فيها الدين عن العلم هي أن الأول ينهض على أساس الاعتقاد في ثبات الحقيقة (حقيقة الله سبحانه وتعالى) ومن ثم الاعتقاد في ثباته. حقيقة صفات وخواص الأشياء، والكانات، بينما أن العلم ينهض على أساس الاعتقاد في تغير الحقيقة. فالله سبحانه وتعالى - في نظر الدين- هو الحقيقة السرمدية وهو المغير الذي لا يتغير، أما الحقيقة في نظر العلم فهي

متغيرة بحكم تغير الشروط المتحركة في ماهيتها وصفاتها وخواصها.

التعدد مقابل الوحدة: يختلف الدين أخيرا عن العلم في جانب منهجي هام، وهو بينما أن الأول يتصف بالتعدد، فإن الثاني يتصف بالوحدة والتعددية التي يتصف بها المنهج الديني ترجع أساسا إلى تعددية الأديان. إذ إلى جانب الأديان السماوية الثلاث- وهي اليهودية والمسيحية والإسلام- هناك أديان أخرى غير سماوية تعتنق أعدادا كبيرة من الناس في مختلف أنحاء العالم لعل من أبرزها الهندوسية والكرنقوشية والبوذية والفرداشية... الخ. وليس ثمة شك في أن كل دين من هذه الأديان له نظريته الخاصة في كيفية خلق الظواهر الكونية والطبيعية والاجتماعية، ومن ثم منهجه الخاص في تناول تلك الظواهر. أما العلم فليس له إلا نظرية واحدة، ومن ثم منهج واحد، في تناول تلك الظواهر في كافة المجتمعات مهما اختلفت الأديان.

في الوقت الذي تتصف فيه الأديان بالتعدد يتصف العلم بالوحدة فجدول الضرب المعمول به في مصر هو نفسه المعمول به في أمريكا وفي الهند وفي اليابان وفي روسيا وفي أي بلد آخر من بلاد العالم. والمسطرة المستخدمة في مصري نفسها المستخدمة في أمريكا وفي الهند وفي اليابان وفي روسيا أو في أي بلد آخر من بلاد العالم. وفي حين تتوحد بقية الأدوات والتقنيات الأخرى المنتسبة إلى المنهج العلمي في كافة بلاد العالم، فإن الأديان قد تختلف فيها من بلد لآخر.

إن الأخذ بما يدعى إليه أصحاب التيار الديني من أسلمة العلوم في مصر لا يقضي- على سبيل الافتراض- إلا إلى تفتيت وحدة العقل البشري والمهج العلمي، ومن ثم إلى تفتيت وحدة العلم الواحد إلى عدد من العلوم مسار لعدد الأديان السائدة في بلاد العالم فالاخذ بهذه الدعوة في أي علم ينتمي إلى مجال العلوم الاجتماعية - وليكن هذا العلم هو علم الاجتماع مثلا- من شأنه تحويل هذا العلم من علم واحد قائم على أسس منهجية واحدة إلى عدة علوم تقوم على عدة أسس دينية متنوعة ليصبح هناك علم للاجتماع اليهودي، وعلم للاجتماع المسيحي، وعلم للاجتماع الاسلامي، وعلم للاجتماع الهندوسي، وعلم للاجتماع الكرنقوشي، وعلم للاجتماع الزرادشتي... الخ. بل إن الأمر في هذه الحالة لن يقتصر على وجود علم واحد فقط للدين الواحد، وإنما سيتعدى إلى وجود

أكثر من علم واحد داخل هذا الدين كأن يصبح هناك- قياسا على علم الاجتماع الاسلامي- علم للاجتماع الاسلامي السني وعلم للاجتماع الاسلامي الشيعي وعلم للاجتماع الاسلامي المعتزلي وعلم للاجتماع الاسلامي الخوارجي... وهكذا... ومثلا سينطبق هذا الأمر على أي علم ينتمي إلى مجال العلوم الاجتماعية سينطبق على أي علم ينتمي إلى مجال العلوم الطبيعية.

إن دعوة أسلمة العلوم في مصر دعوة محكومة، كما أشرنا، بسياسات اقتصادية وثقافية وسياسية وطبقية معين. وهي لن تختلف- في المدى القريب- إلا باختفاء هذا السياق- فهي لن تختلف إلا باختفاء مقوماتها الاقتصادية المعشلة في تزايد معدلات التضخم والبطالة، ومقوماتها الثقافية المعشلة في بقاء واستمرار النصوص القانونية والتقاليد الدينية والاجتماعية المقيدة لحرية العقل والفكر، ومقوماتها السياسية المعشلة في ترسانة القوانين المقيدة لحرية إنشاء التنظيمات السياسية والمشاركة الديمقراطية الفعالة، ومقوماتها النظرية المعشلة في تزايد حدة الاستقطاب الطبقي واتساع دائرة الفقر يوما بعد يوم.

أما في المدى البعيد، فإن هذه الدعوة لن تختلف من الساحة الثقافية والسياسية للمجتمع المصري إلا باختفاء جذورها من هذا المجتمع. وهو الاجتثاث الذي لن يتحقق بدوره إلا بفصل الدين عن كل من العلم والدولة في إطار حركة فكرية علمانية تنبع من خلال الحوار النقدي مع التراثين المحلي والعالمي. حركة من شأنها إطلاق العقل المصري والعربي من السجن التاريخي الذي أودعته فيه القوي الرجعية بإسم الحرف على الدين، بل ومن القتل الذي مارسه هذه القوي عنيه طوال التاريخ الاسلامي بدءا بقتل السهرودي مروءة بسجن ابن رشد انتهاء بقتل فرج فودة. حركة لا تحفل من سلطان على العقل سوى العقل نفسه. حركة تضع العقل في المجتمع موضع الناظرة في القطار لتجر المجتمع المصري ومن خلفه المجتمعات العربية إلى أفق أوسع وأرحب لتحتمل هذه المجتمعات مكانتها اللائقة على خريطة المجتمعات العالمية، ولتسهم في الحضارة البشرية بما تستطيع أن تسهم به، وهو كثير دون شك.

المشكل الذي تثيره «وصحة» هذه الرؤية يتعلق بقابلية هذه الأساليب لأن تستعمار وتوظف من قبل قوى من المفترض أنها تختص مع اليسار بشكل جدي، أي أن المشكل، إذن، سيكون في أداء اليسار ذاته، وفي عدم تمايز،

لاشك أن هذا الاستمرار يدفع الموقف الداعي إلى ضرورة مراجعة جملة من القضايا والمفاهيم والتوجهات التي حكمت المسار السياسي والنظري لليسار في الفترات السابقة، ولا يعني ذلك التخلي عن الأهداف العامة، بقدر ما يعني مواصلة «الحرب» بأساليب أخرى.

ولعل أهم القضايا التي تحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر بشكل عاجل، هي قضية السلطة فالوقوف من السلطة كان دائما المحدد لاستراتيجية العمل والأداء سواء فيما يتعلق بالممارسات اليومية أو التحالفات السياسية، أو غير ذلك من الأمور المتعلقة بالعمل السياسي على المدى القصير أو الطويل.

ومن الملاحظ أن العبارات، والمفاهيم التي طالما استخدمت في هذا الصدد، قد ساهمت في إخفاء طبيعة السلطة، وبالتالي فقد انعكس ذلك على موقف اليسار من السلطة وكيفية التعامل معها. وإذا أخذنا هذه العبارات بدلالاتها السياسية المباشرة، نجد أنها قد ساهمت أسهاما مباشرا في محاربة تمايزات بين اليسار والقوى الأخرى.

من هذه العبارات، مثلا عبارة «الوصول إلى» و «الاستيلاء على السلطة»، والتي تشير إلى إحدى المعطيات في استراتيجية سياسية تبدأ بالتعبئة ثم الاستيلاء على أو امتلاك السلطة ثم أخيرا عملية تحريك النظام، وهكذا فمع الإبقاء على عملية تحريك النظام كهدف لاحق ومستقبلي نجد أنفسنا دائما أمام المبتئين الأرتئين وهما التعبئة والاستيلاء، الأولى تخضع لمنطق الشعار السياسي، والثانية غالبا ما تخضع لمنطق التبرير الأيديولوجي، ومن المنطوق السياسي المباشر فإن هاتين العنصرتين تخضعان بدورهما لمنطق التماثل بين القوى المتصارعة، وفضلا عن ذلك فإن هذا التسلسل البسيط يهدر خصرصية كل لحظة راهمة، فمع إحالة مهمة تحريك النظام إلى المستقبل، يغيب الحاضر لصالح الماضي بالنسبة للاسلاميين، ولصالح المستقبل بالنسبة للماركسيين.

ووفقا لمنطق السابق، يمتد أثر التماثل من الواقع إلى الآذان، فيعتمر البعض أن سيطرة الاسلاميين على النقابات المهنية أو

الاسلام السياسي واليسار

من التمايزات السياسي إلى

التمايزات الموضوعية

يسرى مصطفى

هناك من يرى أن التيارات السياسية الاسلامية، في ادائها السياسي، قد استعانت بأساليب اليسار في العمل السياسي، ومن ثم نجحت في تحقيق مكنتسيات سياسية وجماعية واسعة على الرغم من أن خطاب هذه التيارات لا يقدم حولا فعلية لأية قضايا اجتماعية أو سياسية، بل على العكس من ذلك فإن كل ما يقدمه مجرد حلول وهمية. والواقع أن المشكلة ليست في خطأ هذه الرؤية التي تجد تسولا لدى البعض، ولكن المشكلة الحقيقية فيما لو كانت صحيحة بدرجة أو بأخرى: لماذا.

لنبيين أراها على قدر كبير من الأهمية، الأول سياسي بالمعنى المباشر للكلمة، والثاني نظري لخدماء. فمن جهة أولى، يبدو أن قناعة البعض بصحة هذه الرؤية، من الممكن

أن يفتح الباب أمام نوع من الاستعارة أو الاستخدام المعكوس، أي يسعى بعض الكوادر اليسارية إلى استخدام أساليب وأدوات الاسلاميين كوسيلة لتحقيق مكنتسيات سياسية وجماعية. ومن جهة ثانية، فإن

طالب محيي الدين... محمود أمين العالم..

استراتيجية مقاومة واسعة النطاق





انطونيو جرامشي... حرب المرائع

التعبئة والشوكة، والاتفات إلى المهام الجديدة التي خلقتها التحولات الراهنة ففى أقل من نصف قرن من التنمية، حتى لو كانت مشروعة كما يقول المفكر الجزائرى «على الكثرة» نجد ان التنظيم الاجتماعى تعقد وتنوع أكثر، مع تعدد فضاءات الحياة والعمل الجديدة (مصنع جامعة، ضحية، الخ)، كما ظهرت مستويات هرمية جديدة (معرفية، مهنية، نقابية، مجتمعية) نحو تقنين أكثر، لكن تصبح بالتالى محل رهانات مستقلة للكثير من النزاعات الاجتماعية.

واعتقد أن مهمة اليسار الآن، هي خلق وحث وتعزيز استراتيجيات مقاومة واسعة النطاق، تدار فى أكثر من موقع وثقافة، وأن بعد مثقفيه لكن يقوموا بأدوار محددة داخل قطاعات محددة بهدف تحويل العلاقات وتعديل موازين القوى داخل المجتمع، بوصفه هدفا ومعبأ فى نفس الوقت.

ربما يحارل مثقفو الاسلام السياسى ان يستخدموا ايضا ذات العبارات، ولكن هذه المرة سيكون الامر أكثر صعوبة، لان المنطق الحاكم هنا هو الاثر الموضوعى، لا الشعار السياسى ومعضلة اذا كنا بدان، بافتراض وتثميننا ايضا بافتراض لكن لا شك، أننا أمام رهانات جديدة.

وأن تكون ضمن اللحظة الراهنة، وأن التسلسل تعبئة - استيلاء - تحويل سوف يتغير لتأخذ الاستراتيجية صبغة أخرى مختلفة، فكما يقول إيمانويل فالرشعائين «وأيا كانت الاستراتيجية التى تصوغ فلابد أن تتخلى عن ذلك الإيهام الاقصى بأن السيطرة على جهاز الدولة هي مفتاح كل شيء»، وربما يكون العكس هو الصحيح، أي أن السيطرة على كل شيء هي المفتاح للسيطرة على جهاز الدولة مع الأخذ فى الاعتبار أن كلمة السيطرة هنا قد تظل حاملة لذات الدلالات القديمة.

وعلى أية حال، فإن استراتيجية كهذه، سوف تطرح بدورها عددا كبيرا من المفاهيم، سواء فيما يتعلق بالتحالفات السياسية، ولفهرونا للشوكة والاصلاح، وكذلك مفهومنا عن المثقف وطبيعة الدور الذى يمكن ان يقوم به الخ، وبشكل عام فإن ما يجب الاشارة اليه هنا هو ضرورة وضع خط فاصل بين الذاتى والموضوعى، فالتحالفات مثلا يجب ان تقوم على أسس موضوعية، لا انطلاقاً من تصنيفات سياسية قد لا يكون لها أى اساس موضوعى أو واقعى.

كما أن المثقف لابد وأن يتخلى عن الصبغة الشمولية التى طالع فرضها منطق

نواذى التدريس الخ مثلاً شكل من اشكال التطبيق العملى لسياسة «حرب المرائع» التى ندى بها ورسم ملامحها المفكر الابطالى «انطونيو جرامشي» فى النصف الأول من هذا القرن، وهكذا نسين بعض المفاهيم الماركسية تخسر مرتين، مرة عندما يتوقف الماركسون عن تضربها واعطائها ايعداً جديدة، ومرة عندما يخضعونها للمنطق السياسى السائد.

لا شك أن جملة المفاهيم والتصورات التى سادت فى القرون السابقة حول الدولة والسلطة كانت تقع ضمن دائرة «الحقبة»، ولكن حركة الواقع والتاريخ اثبتت عكس ذلك، ولا اقصد بذلك انهيار نظم أوروبا الشرقية، لأن المسألة لها جذور ابعد من ذلك، قد تعود الى احداث الطلبة فى فرنسا ١٩٦٨.

فى حوار معه، أشار، ميشيل فوكو الى ان الرضعية السياسية التى كانت سائدة قبل ١٩٦٨ كانت مشحولة عن عدم الكفاءة والقدرة على معالجة قضية السلطة، حيث ان المشكل كان يطرح من جهة اليمين من خلال الفاظ السيادة والدستور الخ يجب ملاحظة ان هذا الطرح بدأ يغزو الآن اوساط يسارية مع تبني فكرة المجتمع المدني)، أما من جهة الماركسيين لتقط طرح مشكل السلطة من خلال الفاظ جهاز الدولة، ومع ان فوكو يميل قضية الدولة الا ان تقده يظل حقيقياً الى حد كبير فقد اشار الى ان التصور الماركسى قد أهمل «الكيفية التى طبقت بها السلطة صينياً، وفى الفاصيل، بخصر صينيتها وتقنياتها وتكتيكاتها»، وظلت خارج دائرة البحث، ولم يشرع فى القيام بهذا العمل الا بعد ١٩٦٨، أى انطلاقاً من الفضالات التى خبضت على مستوى القعدة، مع اولئك الذين كان عليهم ان يصارعوا فى ادق الحلقات ضمن شبكة السلطة.

ان هذه اللحظة التاريخية قد طرحت، على الاقل على مستوى الفكر تصورات جديدة عن السلطة تنطلق من الجزئى لا الكلى من الملاحظات لا من الهياكل والكيانات، وقد تطورت الماركسية فى شكلها العلى فى هذا الاتجاه بدرجة ما، ولكن ما زال ينقصها الكثير فى هذا الصدد.

ومن منظور الممارسة السياسية، فإن انطلاق من هذه التصورات سوف يترتب عليه عدد من المتغيرات اولها وأهمها أننا سوف نرى ان المهام عديدة ومتشعبة، وأن الممارسات التى تهدف الى تحويل النظام لابد

ظاهرة العسكرية .. قراءة جديدة (٥)

العسكرية .. والرأسمالية .. والحرب

معظم الاحوال لم تعد تنحصر بمحاولة في استحواد الجيش على السلطة السياسية بالقوة، ذلك انه مع نمو الفكر السياسي وانتشار الفكرة الديمقراطية واجتذابها للملايين، لم يعد من الممكن لأية حركة عسكرية ان تستند سلطتها المطلقة الى القوة او الغزو، وإنما صار من الضروري ان تبرر هذه الحركة استحوادها على السلطة السياسية، وذلك باصطناع مذهب سياسي يضفي الشرعية على الغزو أي هذا التقلد المادى للسلطة الذى تم بالقوة، وهذا هو السبب فيما يلاحظ من ان الحركات العسكرية الحديثة (المواجهة المد العسكرية الديمقراطية) تهرس على ان تخلق ايدولوجية جماهيرية - ايا كان الاسم الذى يطلق عليها - لكي تجعل سيطرتها الفكرية على المجتمع كاملة مطلقة.

بل ان الظاهرة العسكرية لم تعد تأخذ شكلا واحداً، ولا هي تبلغ نفس المدى. فبجانب الحركات العسكرية الخاصة التى وثبت الى الحكم ثم تصنع تبريراً مذهبياً لسيطرتها، قامت الدكتاتوريات الحديثة، وهى فى صورها المختلفة ليست سوى ترجمة عقائدية للظاهرة العسكرية حتى ان بدا انها تناهضها، كما هو الشأن فى الفاشية) فى ارتكازها على فكرة الحزب الواحد وعلى ميليشيا هذا الحزب، والتى قد تبدو باتخاذها الطابع العسكرى قوة مواجهة للجيش ..

ولا جدال فى ان هناك بعض الفوارق بين الماضى والحاضر بين نظامين يسيطر على احدهما من الخارج العسكريون (كما كان الحال فى المجتمعات القديمة) - او بين نظام الدولة الحديثة الذى قد تمخى فيه الصفة المدنية للمجتمع حتى وان لم يحكمه العسكريون .. ولم يعد هذا الفارق الجوهري قائماً بالنسبة للمجتمعات العسكرية الحديثة التى تتحرر فيها الظاهرة العسكرية نفسها : بسبب تغلغل

د. محمد عصفور

سيطرة العسكر على مقاليد الامر فى الحكم والدولة - قوى اجتماعية اخرى لها وزنها فى عديد من المجالات استناداً الى التقاليد الدينية او القوة الاقتصادية او غيرها. أما الدولة الحديثة، فسان دورها الاجتماعى ازداً تعاضده عن ذى قبل وتمثل ذلك فيما اصاب جهازها من تغيير جوهري فلب موازين السلطات القديمة فيها حيث رفع جهازها الادارى فعلاً فوق كافة الاجهزة بما فيها السلطة التشريعية ولذلك فإن قيام الظاهرة العسكرية فى الدولة الحديثة يستتبع حتماً اتساع مداها وازدياد تغلغلها فى معظم المجالات، وذلك نتيجة حتمية لتدخل الجهاز الادارى فى معظم المجالات وتغلغلها فى كيان الدولة والمجتمع ..

غير ان أبرز ما صارت تفتله الظاهرة العسكرية فى الدولة الحديثة، انها فى

رونالد ريجان



بجانب معظم المجتمعات السياسية البدائية، تعتبر المجتمعات ذات النظم العسكرية مجتمعات طاعة .. وليست هذه النظم مجرد مجتمعات عارضة، وإنما هى ظاهرة تاريخية وعالمية متكررة : فهى قد وجدت فى جميع الأزمنة ولم تقتصر على دولة دون الأخرى فعلى مدى القرون الطويلة انى امتدت من الامبراطوريات القديمة، عبر دولة اسبرطة، والامبراطورية الرومانية حتى العصر الحديث لم تختف الظاهرة العسكرية ابداً .. وإنما هى قد وجدت فى هذا المكان او غيره، ذلك ان ثمة اسباب أو عوامل للتوتر اذا توافرت أو اجتمعت او قل أن تختفى مصادر هذه الأسباب أو العوامل فى فترة أو بلعة ما قامت الظاهرة العسكرية على الفور. وهذه الظاهرة فى صورها المتعددة تشق فى قدر معين من الأسس والمظاهر التى تجعل طبيعة المجتمع العسكرى (فى أى مكان وفى أى زمان) مجتمعاً غطياً لا يتغير جوهره كمجتمع طاعة .. غير ان هذا لا ينفي ان الظاهرة العسكرية وان انفلت بعض اسسها واتجاهاتها العامة تختلف فى بعض الاحيان بالنسبة لبعض الاصول الجوهرية، وربما كان أهم هذه الاصول التى تختلف فيها هذه الظاهرة : هو دور العسكريين فى تحريك السلطة، والذى الذى تبلغه الصفة العسكرية فى صيغ أنشطة المجتمع .. ويظهر الاختلاف بكل عمله عندما نقارن بين النظم العسكرية فى المجتمعات البدائية والمجتمعات الحديثة :-

فى الدول القديمة : لم يكن استحواد العسكريين على السلطة السياسية - فى بعض الاحيان - يعنى سيطرة كاملة على المجتمع المدنى. اذ لما كان تدخل الدولة فى الأنشطة الخاصة محدوداً، فسان الظاهرة العسكرية تكون لزاماً محدودة .. ويمكن ذلك بالتسلسل فحسب الى بعض المجالات الاقتصادية فضلاً عن ان تركيب المجتمع القديم كان يعمل من الممكن ان تقف - بجانب

السلطة السياسية في المجتمع تظل كاملاً،
رئيس الاتحاد العتاسي لمظم الحركات
العسكرية الحديثة، (حتى وإن كان هذا الاتجاه
العقائدي وحسب). لم يعد هناك فارق جوهري
في طبيعة المجتمع العسكري مهما اختلفت
الاشكال التي يتخذها هذا المجتمع. فلا نارق
جوهري سواء كان الحكم لعسكر وحدهم أو
إن يكن اعسكر هم المعركون للسلطة
السياسية من وراء ستار، أو أن تسيطر الروح
العسكرية بغض النظر عن الزى الذي يرتديه
الحكام ... فالمجتمع العسكري أو الذي
تغلب عليه الروح العسكرية هو
مجتمع طاعة . والظاهرة العسكرية
لم تعد مقصورة على حكم العسكر
لأن العبرة في بروج الحكم نفسه
وعقلية الحكام واسلوب الحكم.. أو
بعبارة أخرى إن العبرة هي بطبيعة
القوة الحقيقية المسيطرة على
الجوهر السياسي والاقتصادية في
المجتمع ، لأن الروح العسكرية هي
ظاهرة أو اسلوب في التنظيم
والفكر قد تقدم بغض النظر عن
الصورة التي تتبدى فيها أو تختل
وواعها.

تلفظ الظاهرة العسكرية في دول العالم الثالث:

وليس من شك أن اسلوب الحكم العسكري
يخلق قاماً في الشعوب التي الفت الحياة
المدنية الحرة.. ولهذا السبب : اخفقت في
مجتبها اخلاقاً شديداً المحاولات القليلة
التياسة التي بذلت لفرض مثل هذا النظام ،
ومن ذلك نمط نظام كروميريل ، وفشل
محاولة الانقلاب في الثلاثينات ، وأخيراً
اندثار التجمعات الناشئة التي كان يرأسها
داوود مرزلي .. ومن الطبيعي أن تتجهنم
الشعوب الحرة لاسلوب الحكم العسكري ،
ومن الطبيعي كذلك أن لا يجد هذا الاسلوب
ارضا صالحة في المجتمعات المدنية ، وذلك
للاختلاف الجوهري في الاسس والقيم . وقد
عبرت عن ذلك - في الولايات المتحدة
الامريكية على سبيل المثال - المحكمة
الاتحادية لعابيا في بعض احكامها فقالت: إن
الحرف من الحكم العسكري تمتد جذوره في
شكل حكومت .. ولهذا فإن العسكرية
ليست طريقتنا في الحياة .. بل إن بعض
الاحكام التي صدرت منذ ما يقرب من مائة
سنة قد ارضعت السبب في مصادمة الحكم
العسكري بقولها: «إن نظام حكمنا
يناهض الحكم العسكري المطلق» .

ولقد صار في مؤسسه هذه الدولة
الحكومات التي تضع بين يدي شخص
واحد السلطة في أن يضع القوانين
وإن يفسرها وإن يطبقها - وقد كانت
للسلطة الشعبية خلال
التاريخ كله.

غير أن الصراع الابدولوجي العنيف
والخلافات المذهبية والتوعية المتطرفة والحروب
المستمرة (وما تولده من قلق واغتصاب
وتوتر) عوامل قوية من شأنها أن تهين التربة
الصالحة لانيات المجتمع العسكري بل إن هذا
المجتمع قد صير في كثير من دول العالم
الثالث على أنه الامل الوحيد للخلاص!!

وليس هناك ما هو أشد اقراء على قيام
الحكم العسكري من التمرد الوطنية أو التمرد
الاستتالي وما أسهل أن تصم الشعوب أذانيها
عن نداء الحرية العظيم - ولنفذ الخليلي من
التخلف إذا رفع امامها شعار قهر المستعمر أو
طرد الغاصب المحتل.

بل إن اسلوب الحكم العسكري قد لا
تقبله فحسب الشعوب المتخلفة أو التي
خضعت طويلاً للحكم الاجنبي، وإنما هي
ترحب به ذلك أنها وقد ظلت على حالة من
الامية والبلادة وحرمت من الحرية واعتادت

★★

كل الشواهد تؤكد التحالف الخطير بين الرأسمالية الأمريكية والعسكريين.

★★

ظاهرة العسكرية.. ليست مقصورة على حكم العسكر.. فالعبرة بالقوة الحقيقية المسيطرة على خيوط المجتمع



جيمي
كارتر

الرضوخ لارادة اجنبية عنها. فإن الطاعة تكون
قد دخلت في عداد فضائلها القومية أو جزاً
من مكونات شخصيتها القومية . وهي لهذا
السبب لا تحس تغييراً كبيراً في نظام الحكم
إذا هو تحول من المدنيين الى العسكريين - بل
ربما قريلاً هذا التغيير بالخماس - حيث تستغل
التمرد القومية في الترحيب بحلول
العسكريين الوطنيين محل الحكم الاجنبي،
دون تدبر لحقيقة التحرر الذي لابد وأن يسعى
اليه شعب مغلوب على امره . آخر مجرد
تغيير لرن الاستبداد، بحيث يمكن تبريره
بحلول مستبد وطني محل المستبد الاجنبي،
أم أن الغاية الحقيقية هي تحرير ارادة الشعب
نفسه من كل تدخل قاهر اجنبي كان أو
وطنياً..

مشكلة القوة العسكرية: أو قوة المجتمع

أشار الدكتور حامد عمار إلى أن مفهوم
السلطة والحكم كان يمكن أن يتغير منذ القرن
التاسع عشر بسبب وجود مصادر جديدة
للقوى هي المعرفة العلمية والتطبيقات
التكنولوجية في أجهزة المجتمع واساليب
حياته . ولكن هذه المصادر الجديدة للقوى
احتكرتها السلطات الحاكمة لمصالحها وتدعيم
سلطانها، وأدى هذا إلى أن تزداد الهوة بين
سلطان الحكم ووسيلة الفئات الشعبية في
مواجهة الحكم (ص ٤٣).

وهذا حق، فلقد زاد التقدم التكنولوجي
لسلطة الحكم قوة وضراوة وشدد من احكام
رقيضته على الإنسان والناس والمجتمع . بل
وأكثر من ذلك بلغت السيطرة المعنوية عن
طريق التقدم المذهل في وسائل الاعلام
السعوية والبصرية حداً ما كان يمكن أن يخطر
على بال أي مفكر ، يناهى بحرية الفكر
والرأي..

غير أن ما هو أخطر من ذلك ما أشار اليه
الدكتور عمار وهو مجيئ منذ جديد للسلطة
في حضارتنا وهو القوة المادية بعد أن كانت
لها اسانيد شرعية ودينية فيما مضى. وقد
جاء الاستعمار باعتباره سلطة أجنبية تدعها
القوة العسكرية فتمت تدمر السلطة القائمة
على القوة وأضاف إليها جوانب الاستغلال
الاقتصادي الرأسمالي (ص ٤٣).

والحقيقة أن تزايد القوة المادية وخصوصاً
تلك التي تتضخم بها ترسانة الاسلحة
الحديثة، قد أروى الشعوب حيث وضعت
الديمقراطية في مأزق شديد. فالدولة - وهي
دستوريا شخص قانوني محايد - لا تحوز هذه
بالقوة فعلاً، وهي وإن حازتها نظرياً لمصلحة

الشعب كله، إلا ان الحقيقة ان الحائز الفعلي لهذه القوة هي أجهزة القمع العسكرية وبوليسية .. وهو ما يطرح على الفور مشكلة الوضع المتميز للعسكريين ورجال الأمن .. وبالتالي مشكلة الدولة العسكرية والدولة البوليسية ..

وإذا كانت الدولة الديمقراطية فيما مضي وجدت ضماها النهائي في الثورة (ولهذا اعتبر حق المقاومة أو حق الثورة حقا دستوريا كانت تنص عليه صراحة ببعض الدساتير) فإن الدولة الحديثة لا تشجب مثل هذا التصرف فعصب فان مثل هذه الثورة مع التقدم التكنولوجي الهائل في السلاح تعد أمرا مستحيلا قاماً، وهو امر قد يجعل من نزعة بعض الشعوب الثورية أمراً محبطاً!

الديمقراطية والرأسمالية والحرب

يتفق عديدون من علماء السياسة على ان الحكومات الديمقراطية أكثر جنوحا للسلم، لان الحرب ليست في صالح عامة الشعب، وان الشعب يقف عرض انهم احرار في اقتناء مصالحتهم. وغالبا ما اتخذت الولايات المتحدة كمشال للنشائج السلبية لشكل ديمقراطي للحكم. ولقد خلط جوزيف شوميتز (الذي شعر ان الولايات المتحدة كانت اقل امبريالية من الامم الاخرى في العالم) جمع او ربط بين هذا الاتجاه الديمقراطي والرأسمالية أكثر من التمرد على الديمقراطية وحدها. فقال انه لم يكن في مصلحة المواطن العادي أن يساعد او يزيد سياسة عسكرية، وان سياسة الولايات المتحدة تؤكد وجهة النظر هذه. غير ان الهيكليس دي توكفيل كانت له تحفظات أكثر على العلاقة بين الديمقراطية والسلم فعلى الرغم من إيمانه، بأن الامم الديمقراطية أميل للسلم بما لحصاتها ومستولياتها، الا انه شعر بأنها كانت تدفع للحرب من جانب جيوشها.. ولقد اعتقد شوميتز كذلك ان وجود طبقة عسكرية يمثل خطرا للسلم العالمي.. ولكنه اعتبر هذا الظرف داء كامنا في تركيب المجتمع نفسه العسكري (ص ١٣) على نحو ما برز في الجصاصات الاوتوقراطية الأولى، وقد عرف ان القومية والعسكرية كان يمكنهما الوصول الى تحالف مع الرأسمالية ولكنه اعتقد ان ذلك كان اقرب الى ان يحدث في الامم الأوروبية حيث ان تراث الدولة الاوتوقراطية اقوى وحيث الشعب متأثر اقتصاديا ونفسا بهذا الظرف السابق. ولكنه شعر بأن الولايات المتحدة اقل تأثرا بهذه المؤثرات السابقة على الرأسمالية. وقد ابد

وجهة نظره بالاشارة الى ان الولايات المتحدة كانت المدافع (و المناهض) الأول بنزع السلاح والتحكيم.. والاولى التي تعقد معاهدات للحد من التسليح، والتي وضعت خططا للتخلي عن ممتلكاتها وأقاليمها.

ولقد أكدت استطلاعات الرأي العام المبكرة فكرة ميل الشعب الأمريكي للسلم. فعلى دراسة للطريقة التي تتفهم أمة غيرها، وجد بوكاتان وكانتريل- جسنيا- أن الأمريكيين يعدون محبين للسلم أكثر من الروس. لكن هذه الدراسة التي نشرت عام ١٩٥٣ استخدمت معلومات حصل عليها ١٩٤٨ قبل مدة طويلة من تورط أمريكا في نزاع جنوب شرق اسيا. فعلى عام ١٩٤٨ وبدأت الولايات المتحدة في المعاناة من الآثار السلبية لتسريح المجندين اسرع من اللازم، ولقد بدأ حلفائنا الأوروبيون (وهم يخشون الوجود الروسي في أوروبا) يشعرون اننا شعب محب ازيد من اللازم للسلم. وليس من المتوقع ان تظهر الاحصائيات (إذا هي أجريت مرة اخرى) أن رأيا عاما من الأمريكيين محبون للسلم، فالصور تتجه الى التغيير بالتوقف على ازمة واحتياجات المشاهد. فالولد المراهق ويطل كره القدم بالاس صار اضحوكة اليوم. فانفراد القوة الجوية الأمريكية البطوليون والافراد ذو المعين الجريئة للحرب العالمية الثانية الذين قدموا لانقاذ حضارة محاصرة وهم ذو وقيعات مكسورة وابتناسمة أمريكية ساحرة قد غندوا جزءا من قوة نووية ضاربة تسطر على نصف العالم، فالصبي في الباب المجاور قد غدا جنرالاً (ص ١٤).

العسكرة ونزعة الحرب

يقول بلاشارد. ثمة تحذير اطلقت دى توكفيل جاء فيه اننا قد خدعنا من قبل قوادنا العسكريين الطموحين، وسند في ذلك ان الشعب يرغب في السلام، ولكن الجنرالات يتآمرون على الشعب، ومع ذلك فان بعض النحج قوادنا العسكريين قد قاوموا او عارضوا عسكرتنا النامية.

فلقد حذر الجنرال (وبعد ذلك الرئيس) دوايت ايزنهاور من التحالف الشرير بين المنظمات العسكرية والصناعية، كما ان الجنرال سبندلي بتلر Smedley Butler من البحرية الأمريكية (وقد منح مرتين ميدالية الكونغرس الشرقية) قال الجنرال باشمشراز واضح انه اضنى حياته في تنمية مصالح المؤسسات الأمريكية الكبرى. وكان من بين ما قرره (لقد امضيت ثلاثة وثلاثين عاما.. ومعظم وقتي كنت قوة عضلية للطبقة العليا

للعمل الكبير، وباختصار كنت مبتزاً لحساب الرأسمالية .. فلقد عاوت في تنقيب نيكاراغوا للصلصقية الدولية لاهوان براون بين ١٩٠٩-١٩١٢، ولقد ساعدت في جعل المكسيك (وخصوصا تامبيكو) آمنة لمصالح أمريكا البترولوية سنة ١٩١٤. ولقد عاوت في غراية واغتصاب اثنتى عشرة جمهورية أمريكية وسطى لمصلحة وول ستريت .. وفي الصين ١٩٢٧ ساعدت في تمكين الاسفاند آرد اوبل دون تمويق وحصلت على حشد من الميداليات، فلقد كوفئت بالتشريف والميداليات والترقيات حيث كانت البحرية تعمل في ثلاث قارات ..

وعلى الرغم من ان ملاحظات الجنرال بتلر تؤكد ان هناك تحالفا خطيرا بين الرأسمالية الأمريكية وبين العسكرية الا انه ليس واضحا منها ان هذا التشجيع المتبادل هو نتيجة تأمر واع فالتآمرون عادة لا يحذرون الشعب ان رفاقهم خطرون. وثمة مفارقات اخرى، فلقد اشار سيمور ميلمان Seymour Meiman الى ان ايزنهاور ١٩٤٦ هو الذي اقام المركب الصناعي العسكري، ومع ذلك فانه قبل تقاعده من الرئاسة وجد نفسه مكرها على ان يحذر الشعب الأمريكي ان هذا التركيز في السلطة كان تهديدا للحرية الأمريكية والمصلحة الديمقراطية، ولقد كانت تحذيرات ايزنهاور وروسومدي بتلر نتيجة معرفة متأخرة انهما كانا جزءا من شيء لم يكن في احسن مصالح الامة، وانهما كانا غير مرتاحين لهذا الوضع (ويلغ حالة بتلر حد الاشتزاز)، وأنهما شعرا ان عليهما ان يقررا بنزع من الاصلاح او التصحيح- حتى لو كان لفظيا- لصالح الشعب فعلى ملاحظات الجنرالين، وفي تسديرات دى توكفيل تم اقتراض ان احسن مصلحة لشعب ديمقراطي لن يخدمها وجود منظمة عسكرية ضخمة وكبيرة، وانه لو امكن جعل الشعب على علم واضح بمصلحته، فسوف يتصورون حجم قراتهم المسلحة (ص ١٥)

وسين بلاشارد، هذه الازدوجية في الموقف الأمريكي الرسمي من تضخم القوة العسكرية بحيث تكون قادرة على انتاذ العالم. وفي نفس الوقت الاعضاء بأن امريك لا تسعى الى قيادة العالم، وانما هذه القيادة مفروضة عليها، ولهذا السبب ولان السعي الى القوة يظهر أمريكا بصورة عدوانية، فإن الرؤساء الأمريكيين يشكرون اية نية في زيادة القوة على الرغم من زيادة سباق التسليح والحرص على عدم التفريط في قوة مترايدة

مآزق المشاركة السياسية

للمرأة المصرية

الثورة العربية تستخدم النساء.. ولاتلفت إلى قضية تحرير المرأة.

المرأة تشارك بفاعلية في ثورة ١٩١٩ وتحصل على اتحاد نسائي مصري..

* *

لكنها كانت طاقة للعمل الوطني.

وفي «الثورة» العربية: يقول المؤرخ صلاح عيسى.. «كانت الثورة ترفض أي تدخل تركي عسكري في مصر رغم اقتناعها بأن تركيا يمكن أن تساعد في صد الخطر الأوروبي الاستعماري لذلك كلفت التدهم (خطبة الثورة) بتنظيم استقبال «درويش باشا» لينقل إليه عبر مظاهرات الجماهير ثلاثة شعارات: الأول رفض المطالب المقدمة من الدولتين، والثاني رفض وحرد الاسطول الأوروبي في المياه المصرية، وأما الثالث فهو إعلان تأييد الشعب للسلطان. وقد برزت قدرة والتدهم على تنظيم الجماهير في هذا

كانت تجربة التنمية المستقلة المخططة في ظل التحرر الوطني ضد الاستعمار الجديد والصهيونية مع ثورة ١٩٥٢ في مصر هي الرعاء الذي تمت فيه أول وأكبر عملية تقنين للمشاركة السياسية للمرأة المصرية، وجاءت هذه المشاركة حصادة لاتفرط النساء على نطاق واسع في العمل والتعليم.

وكما كانت الثورة هي نفسها تتوجها للنضال الوطني المصري ضد الاحتلال، كانت عملية تقنين مشاركة المرأة السياسية تتوجها لمشاركتها المتزايدة في هذا النضال الوطني صحيح أنها كانت مشاركة من المخطط الخلفية تمت في ظل التحيزات الثقافية والاجتماعية

نوال السعداوي

جمعية تضامن المرأة..

أول ضحايا قانون الجسديات

نخبة العمال - أمينة النعاش

التنظيم فقط في اللجنة المركزية حزب التجمع



الاستقبال حيث قام بتنظيم الشعارات تنفيذا موسيقيا، وكلف مجموعات من الرجال والنساء بتدريدها أمام المندوب العشاسي. ويقول بلنت ان النساء كن يتشدن اللاتمة (أي مطالب الدولتين المقدمة في ٢٥ مايو ١٨٨٢) ليرد عليهن الرجال صرخة ثم يشتركون في ترديد شعار ردوا الاسطول.. ردوا الاسطول).

فاذا عرفنا ان «عبد الله التدهم» كن يرى أن النساء كائنات دنيا، وأن دستور الثورة العربية لم يتضمن أية إشارة إلى حقوق النساء أو أوضاعهن، لا تضح لنا بعض صلاحيات فكرة «استخدام» النساء من قبل قيادات الحركة الوطنية للمساعدة في الحجاز أهداف هذه الحركة دون أية مراعاة لذاتية المرأة وحاجاتها. بل ودون إتاحة الفرصة لها للتعبير عن هذه الذاتية والحاجات، أي دون أي طرح جدي شامل لقضية تحرير المرأة وهو ما لم يحدث أبدا وبطبيعة الحال، فحين انكسرت الثورة العربية تراجعت الحساسية الثورية للنساء وعُدن للسيرت وحل الركود، إلى أن تفاعلت العوامل التي أنضجت ثورة ١٩١٩ التي شاركت فيها المرأة على نطاق أوسع ومستوى أرقى، وأن ظل طابع «الاستخدام» هو الغالب أيضا تقول الدكتور «عفاف لطفي السيد» و تحت دافع القضية الوطنية انطلقت المرأة المصرية الثرية من بنات الطبقة الراقية، والتي كانت تحيا حياة انمزالية في فراخ وكسول، انطلقت من قوقعتها وشاركت في الاضرابات والمظاهرات التي اجتاحت البلاد، وعندما كان يسجن الرجال كانت النساء تشرن وتلقين خطاب وتنظمن المقاطعة وبالرغم من انه لم يكن لأي من هذه الأعمال تأثير كبير سوى أنه زاد في إضرار ثورة تلك الأزمنة، إلا أنه كان بهذه الاعمال فائدتها إذ أكدت مكانة المرأة في العالم، ونزعت المرأة الحجاب الذي كان رمزا لخضوع ولعزلة المرأة الراقية.

ولكن هذه المشاركة الواسعة في أعمال الثورة لم تقتصر على بنات الطبقة الثرية كما يوضح لنا كل من «سعد الدين إبراهيم» و «نوال السعداوي» لعب رجال ونساء الطبقة العاملة والفلاحات دورا كبيرا في ثورة ١٩١٩، وكانت الكادحات اللاتي اشتركن فعليا في الثورة المصرية سنة ١٩١٩، وخرجن مع الرجال إلى الطرقات والزراعة ينظمن أسلاك الهاتف، ويترعن قضبان لسكك الحديدية ليحجزن قطارات السلطات الإنجليزية

، وقد دجعت بعض النساء على المراكز التي اعتقل فيها الانجليز بعض المواطنين والثوار المصريين وسقط بعضهم قتلى وجرحى برصاص الانجليز ومنهن الشهيدات وشقيقة محمد و وحيدة خليل من كفر الزغاي بالجمالية و سيدة حسن و فهدية رياض و عائشة عمرو.

وترى الدكتورة «سهير لطفى» أن حصاد الاضافة السياسية للمرأة المصرية في ثورة ١٩١٩ هو فاعليتها ومشاركتها الحقيقية في العمل ضد الاستعمار وفي السعى الى تحقيق الاستقلال والديمقراطية ، لباضافة المرأة السياسية كانت تابعة من خصوصية واقع واحداث المجتمع ، ومن مشكلاته التي كان يواجهها ، فالحركة النسائية كانت تجسيدا للنتاج الفكري والتفكيريات المجتمعية التي تقوم في النضال السياسي وشاركت المرأة بفاعلية في الحركة السياسية لثورة ١٩١٩ ولكنها لم تشارك بنفس الفاعلية والدرجة والوعى في تحرير ذاتيتها السياسية والاجتماعية ضمن الحركة السياسية الجديرة.

ورغم هذه المشاركة الواسعة للمرأة في ثورة ١٩١٩ ، فان دستور ١٩٢٣ جاء خاليا من حقوقها السياسية ، ولكن المكافأة الحقيقية التي حصلت عليها النساء كانت إنشاء أول اتحاد نسائي مصري في نفس العام والذي رآته «هدى شعراوي».

وأخذ هذا التراكم النضالي يتزايد وتتسع قاعدته وشهدت الفترة ما بين الثورتين منا وجزرا في الحركة الوطنية وسقطت شهيدة في المظاهرات العاصفة ضد حكم اسماعيل صدقي سنة ١٩٣١ في مدينة ميت غمر ، الى ان كانت هبة ١٩٤٦ بقيادة الطلبة والمعال ضد الاحتلال والقصر والرجعية ولعبت فيها المرأة دورا قباديا بارزا سواء في عضوية اللجنة الوطنية العليا للطلبة والمعال أو اللجان الفرعية أو في قيادة المظاهرات الطلابية الحاشدة التي عبأت الوطن كله من اجل الجلاء والديمقراطية ومهدت الارض لكفاح المسلح ضد الاحتلال في قناة السويس..

وأخيرا انضى التراكم الطويل ، والنضال الدائب للمرأة المصرية الذي اتخذ اضافة للمشاركة في الأعمال المباشرة للثورتين العربية وثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٤٦ شكلا دراميا مع ثورة ١٩٥٢ لتحصل المرأة على حق التصويت والانتخاب. وكان هذا العمل الدرامي هو الاضراب عن الطعام في

القاهرة والاسكندرية والذي تصفه الروائية «سلوى بكرو» (تقلا عن كتاب الحركة النسائية الحديثة د. إجلال خليفة) على النحو التالي :-

« في الثانية عشرة ظهرا من يوم ١٢ مارس ١٩٥٤ تعتصم «درة شفيق» و «راجية حمزة» و «منيرة ثابت» و «فتحية الفلكي» و «بهيجة البكري» و «منيرة حماني» و «سماء نهدي» و «أماني فريد» و «الطيرة» و «هيام عبد العزيز» في مقر نقابة الصحفيين ويضربن جميعا عن تناول الطعام.

وفي الوقت ذاته تعتصم في مدينة الاسكندرية «أمينة شكرى» و «ثريا العجيزي» و «سيدة من عامة الشعب تدعى أم جلال» . الصحافة العربية والاجنبية تهتم بالحدث ويجري المسترلين اتصالا بالمعتصمات اللواتي يقدمن مذكرة نصها « ان المصريات يطالبن بحقوق المرأة الدستورية كاملة غير منقوصة ، وبضرورة قنيتها في الجمعية التأسيسية وحتى تتاح لها الفرصة في مناقشة الدستور الذي سيحكم به المصريون جميعا نساء ورجالا» المضربات عن الطعام يخرجن من مستشفى القصر العيني الذي نقلن اليه الى منازلهن بعد ان ابلغهن محافظ القاهرة «محمود نوو» رسالة شفوية من رئيس الجمهورية بأن «حقوقهن في أبدي أمينة».

وفي ١٦ يناير ١٩٥٧ قدم جمال عبد الناصر دستور ١٩٥٦ الذي ينص على منح المرأة المصرية حقوقها السياسية التي طالما نادى بها لانه وكما يقول نص القرار «المرأة ولدت ، جنباً الى جنب مع الرجل طوال كفاحه الحري واستشهدت في سبيل الكفاح المشترك من اجل الحرية والحياة» وكانت من اجل الحصول على حق الشعب فمن حقها ان تسترد حقوقها كاملة ..

وبالرغم من انقيود على الديمقراطية السياسية بل والتصدي بالعنف احيانا للقيادة الشعبية في ظل ثورة يوليو ، فان النتائج الموضوعية للنسبة والتحديث والمعارك المتصلة ضد الاستعمار والصهيونية وتوسيع قاعدة التعليم والعمل جعلت من ثورة يوليو «مشروعا تقدميا تغييريا في قسامته الرئيسية طمع الى تصفية معازل الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والقضاء على التخلف بالتنمية الشاملة ، ولأنه كان مشروعا حضاريا ايضا فقد حصلت المرأة في ظله على

مكاسب كبيرة ، ولكن غياب الديمقراطية والتضييق على الحريات العامة أهدر فرصة هذا المشروع ان يكون مشروع الجماهير نفسها تدافع عنه بعد رحيل صاحبه وانهيار مؤسساته . وبسبب تقليد حق التنظيم المستقل للقوى الجماهيرية ضاعت على النساء فرصة بناء حركة نسائية ديمقراطية واسعة تدافع عن الحقوق الواسعة التي اكتسبتها المرأة في العمل والتعليم والمشاركة السياسية».

وقد أدت التحولات الموضوعية التي أحدثتها ثورة يوليو الى تطور مشاركة النساء في التصويت بعد حصولهن على هذا الحق مع دستور ١٩٥٦ ، وان لم تشهد تطورا مشابها في الاقبال على الترشح وفي البداية ظل عدد النساء اللاتي استخدمن حقهن في التصويت محدودا للغاية إذ لم يتعد في انتخابات ١٩٥٧ ١٥٠ امرأة مقابل ٦ مليون رجل اي أن اصوات النساء فقط لم تكن كافية لانتخاب هذا العدد من المرشحات (خمس نساء) وهذا يعني ان عددا كبيرا من الرجال قد صوت لصالح هؤلاء النساء المرشحات. ولكن عدد من استخدمن حقهن في التصويت كان يتزايد بطراد مع كل انتخابات نيابية تالية ، ففي انتخابات سنة ١٩٦٥ تضاعف عددهن تقريبا الى ٢٥٠ ألف وقفز هذا العدد بعد أول انتخابات أجريت بعد الهزيمة سنة ١٩٦٧ الى أكثر من مليون صوت أي أربعة أمثال عددهن في الانتخابات السابقة.

ان هذه القفزة في عدد النساء المشاركات في الانتخابات والتي تحسنت في سنوات التصنيع ونشر التعليم والاصلاح الزراعي تجعلنا نختلف مع الدكتورة سهير لطفى حين تقول ان «الاداة الاساسية التي استخدمت في تدعيم مشاركة المرأة هي التشريع» فالانجاء العام للتقدم الاجتماعي كان يجر معه كل القوى الاجتماعية الضعيفة وفي تيهب النساء وكان التشريع تدرجيا للمعبدة الموضوعية التي تمت على أرض الواقع.

وسوف نواجهنا ظاهرة مشابهة خاصة بنفوذ الجماعات الدينية والاسلام السياسي على المرأة ، سواء بسبب التغبير في التشريع الذي ادخله السادات على دستور ١٩٧١ فانها الياب لتأويلات دينية معادية للمرأة وحقوقها ، أو النفوذ الاعلامي والقدرة على الحركة التي تمتعت بها الجماعات الدينية في هذه السنوات ، فلم تزد جميعا الى انتشار المحاب

على نطاق واسع ، ولم تشهد مصر العردة الى الحجاب على هذا النطاق الا بعد بروز المؤسسات والشركات التي أنشأتها الجماعات الدينية واشترطت لتوظيف النساء فيها ان يضعن الحجاب كرمز ايدولوجي لهم . بل ان بعض الشركات اشترطت على الرجال ان يلبسوا الجلابيب اليكمتنية وطلتوا لحام ، أى ان التفسير المادى يظل هو العنصر الاشد تأثيرا .

ومع ذلك يبقى صحيحا ان ثورة برلين قصرت الترتيب لصانع حقوق المرأة على الحقوق السياسية وحقوق العمل والتعليم ، ولم تفسد يد التشريع الى قوانين الاحوال الشخصية (يعنى ان الثورة منحت المرأة حقوقا سياسية مرغوة من مضمون الحقوق المدنية) . فالثورة لم تتعرض لغفريات قانون الاحوال الشخصية الذى اعتبر عقبة فى تحرير المرأة وفى ممارستها لحقوقها السياسية بدرجة عالية . بمعنى ان المرأة لا تستطيع ان تشارك سياسيا بدون حصولها على حقوقها المدنية فالمرأة المقهورة بولاية الرجل فى شؤون الطلاق والميراث وفى أمور الحبة الاخرى لا تستطيع ان تشارك مشاركة سياسية حقيقية .

ومرة أخرى فان قضية المرأة كانت مطروحة بشكل مجزأ ولم تتأصل فى الثقافة السائدة من كل زواياها .

وما تزال هذه العتية قائمة حتى يومنا هذا لان التعديلات الطفيفة التى جرت على قانون الاحوال الشخصية بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ سرعان ما تم العدول عنها تحت ضغط الجماعات الرجعية وفى ظل طرفان السلفية . لى استهدفت كل حقوق المرأة وأخذت تنقص عليها الواحدة تلو الاخرى .

وقد تم هذا الانقراض فى اطار الانقلاب السادى على ميراث برلين التقدمى فى كل الميادين الثقافية ...

وتشكلت بعد الانتفاض على برلين والاثار السلبية للحقبة النفطية التى أقامت تحديث زائلا ، خريطة طبقية جديدة حيث تركز الفنى الفاحش ، واتسمت قاعدة الفقر ، وانهار مستوى معيشة الغالبية العظمى وتراجعت ، بل كادت تندثر ثقافة المواجهة والتحرير ، وانعكس ذلك على مشاركة المرأة فى شكل تقلص متزايد لدورها وحصر العمل السياسى مرة أخرى فى الصفوة .

ويتسم البحث السيد عهد المطلب غانم فى رسالته للدكتوراه عن والمشاركة السياسية فى مصر هذه المشاركة لوعين طبقيا لتأثيرها على العمبة

الفجوة فتسع بين

القوانين والممارسة

الواقعية

والقوانين مهددة في

ظل غياب منظمة

نسائية ديمقراطية

السياسية» أحدهما دافع ايجابى نحو زيادة الفعالية فى أداء النظام السياسى ، والاخر اعاقا للنظام من حيث الاداء الكلى واتجاه العملية السياسية نحو طبع العنف ...»

أما القرى التى تسعى لزيادة الفعالية فى أداء النظام السياسى وتطويره ديمقراطيا عن طريق الفعالية الشعبية المنظمة بما فيها جماهير النساء ، فهى قرى الاحزاب والمنظمات الديمقراطية التى يطرح بعضها شعار التغيير الشامس عن طريق الديمقراطية وتلمع النساء فيها دورا هامشيا بعد ان انحذرت الطبقات الشعبية وقطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى ، وفقدت لا فحسب الاهتمام بل والايمن بان التغيير عن طريق الديمقراطية هو أمر ممكن . فى ظل القيد المتزايد على الحريات اصحت النساء الطبقيات ضحايا للقمع فتمعت امكانياتهن وجرى كبح تطرهن . ومن بين مائة وستة وسبعين متهما فى قضية حبة بندير الشعبية سنة ١٩٧٧ التى نظهر فيها المصريين على امتداد القطر من الاسكندرية الى اسوان ضد الاستجابة لشروط الصندوق لدولى كانت هناك اثنتا عشرة امرأة بين طالبات وميلات وصحفيات . وحين اصدر السادات قراره الشهير باعتقال قادة الراى العام والعمل السياسى سنة ١٩٨١ وقيل اغتياله بشهر واحد كانت من بين ١٥٣٩ معتقلا خمس وعشرون امرأة . وحين جرت عملية التطهير للمؤسسات الصحفية والجامعات ضمت القوائم عدد كبير من النساء هكذا كسب طريق الدفع الايجابى الديمقراطية مسدودا

تكيف كانت استجابة التيار الاخر الذى دفع بالعملية السياسية فى اتجاه العنف وهو التيار الاسلامى ؟

تقول الدكتورة سهير لطفى واستجابات بعض النساء للتعبير الاسلامى من خلال الرجل ، وتجمدت استجابتها فى اضافتها السياسية على المستوى الفكرى والحركى ، فلقد نظمت تلك المرأة منتديات ثقافية فكرية وسياسية تعالج فيها مقولات التيار الاسلامى ، كما ارتدت الحجاب تعبيرا عن تأييدها للمقولات الاسلامية السياسية ، وسعت للالتزام بالدور والمكانة التى حددها لها التيار الاسلامى ، وتلك المرأة الان قتل قرة اجتماعية وسياسية ضاغطة - من خلال الرجل - فى صنع القرار وقوانين عردة المرأة للبيت ...»

ان مشاركة المرأة على هذا النحو الايجابى والفعال فى صنف التيار السياسى المحافظ الذى يستخدم تيار اسسى ليه العنف وسيلة للتعبير ، ويشكل فى اهلية المرأة وقدرتها رسمى لتجربتها من كل الحقوق التى حصلت عليها عبر كفاح طويل ان هذه المشاركة أحد أهم ملامح الثقافة السائدة التى دفعت بقطاعات واسعة من النساء التى العشبع بالوعى الزائف عن نفسها وقراراتها بدونيتها . ومن ثم اتقياها كالمثمرين مغناطيسا الى هذا الاتجاه .

وليس هذا الاتقاء القوي بالمأل والسلاح - اى الاسلام السياسى - هو وحده صانع الثقافة السائدة التى تعوق العملية الايجابية لمشاركة المرأة ، بل ان صانعها ايضا هو الاستغلال الطبقي على مدى التاريخ الذى خلق مقولاته ورموزه واستخدمها فى الصراع الطويل ضد الذين يجرى استغلالهم وتهميشهم ، وكانت الغالبية الساحقة من النساء ضحايا هذه العملية عبر التاريخ .

وكما تقول الدكتورة «سهير لطفى» فالثقافة هى المحك الرئيسى فى تكوين الشخصية وفى تدعيم الفروق بين الجنسين ، ولما تقررة الاحساس بالجنس ، بمعنى الاحساس بالانثوية كما رسمها المجتمع فى عمليات التنشئة الاجتماعية من داخل الاسرة ذات الاثر الواضح فى تحديد مضمون الذكورة والانثوية ، وفى خلق ما بينها من فروق تجعل المرأة اقل طموحا من الرجل فى مشاركتها لادارة شؤون مجتمعها ، وتحملها أكثر شغلا بأمسور الزواج والجنس وارضاس الرجل ...» وتضيف الباحثة «وعانت المرأة من فقدان الوعى بمضمونه السياسى والثقافى» وأصبح الانتقاء للرجل هو الاساس فى اتخاذ المرأة

لقراراتها وفي تقرير مصيرها ، فقلب عليها الشعور بالانتماء الى الرجل وإلى الأسرة على الشعور بالانتماء الى الوطن وإلى الأحزاب الميمية عن مصالح فئات وطبقات المجتمع الذي تعيش فيه..»

وتفاقم الأوضاع الجديدة من عطية تزييف الوعي هذه حيث تنشر حريدة الاهرام خيرا يقول انه

وفي أواخر بحث قامت به منظمة اليونسيف والمجلس القومي للأسرة والطفولة ثبت ان عدد الاميين في مصر ارتفع من ١٧ مليوناً الى ٢٠ مليوناً..

وقامت منظمة اليونسيف قبل عامين بأعداد فيلم عن تعليم البنات في قرية مصرية قريبة من القاهرة ، فتبين لها ان ما يزيد على التسعين في المائة من فتيات القرية اما انهن لا يلتحقن بالتعليم أصلاً او انهن يتسرين منه قبل الحصول على أية شهادة..

وفي نفس الوقت تنزايد القيود على الديمقراطية وحقوق التنظيم المستقل للفتيات الشعبية . يقول حزب «الجمع» في رده على بيان الحكومة:

«أن الحكومة تتدلع بحماس في اتجاه اطلاق قوى الرأسمالية بينما تقرض المزيد من القيود على الحريات السياسية والاجتماعية وبصفة خاصة حقوق القوي والطبقات المضارة نتيجة هذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية كالعامل والفلاحين والموظفين والقوى المنتجة بشكل عام ، فالحكم يجرم - بالمخالفة للمستور والاتفاقيات الدولية التي رعتها مصر - حق الاضراب والتظاهر واعتصام السلمى وحق تكوين الجمعيات والروابط والاتحادات والنيابات الى آخر هذه الحقوق الاساسية للجماهير المنطية...»

كذلك اصدرت الحكومة قانوناً جديداً ضد الارهاب ادخل تحت مسمى الارهاب وكل الحركات الاجتماعية السلمية التي نصت عليها وثيقة حقوق الانسان والاتفاقية الخاصة بها الموقعة من الحكومة المصرية بما في ذلك الاضراب والتظاهر واعتصام السلمى . كما انتهكت سراده حق التنظيم وحق ابداء الرأي ، وفرضت قيوداً على حرية الصحافة والصحفيين واساتذة الجامعات...»

وكانت جمعية نسائية طليعية هي جمعية تضامن المرأة التي استهيا الكاتبة والباحثة هـ. نوال السعداوى ضحية قانون الجمعيات حين قامت وزارة الشئون الاجتماعية بحلها وتحريك محتكاتها الى جمعية نساء الاسلام.. وانتشرت في أوساط السياسيين

المعارضين فكرة تأسست على التجارب الواقعية الا وهي انه لا يجوز ان يتخبط طرقاً الاسرة في العمل السياسي حتى لا يتعرضوا معاً للبطش فتتخبط الاسرة، ومن الطبيعي ان تكون المرأة هي الطرف الذى يتخلى طواعية عن أى دور سياسى.

بل انه حتى في الظروف العادية التي ينحسر فيها القمع ضد المعارضة تروج هذه الفكرة التي تعود في جذورها الاولى الى تقسيم الصل بين الجنسين حيث الاعلى للرجل والادنى للمرأة فتكون السياسة للرجل والحفاظ على الاسرة للمرأة . وفي هذا السياق تنشأ افكار التمسيد المبالغ فيها لنور المرأة المستغرقة للأسرة ، وتتضافر علوم الاحياء والاجتماع والنفس والسياسة والدين لاثبات خصوبة المرأة التي تجعلها صالحة لهذا الدور دون غيره، فتبنى منظومة من المقولات والاستنتاجات - التي كثيرا بل غالبا كما ينفيها العلم الفيزي - حول طبيعة المرأة، وتصبح جزءا أصيلا من الثقافة السائدة التي تدخل عميقا في تكوين وعي المجتمع ووعي المرأة على نحو خاص.

فكيف يبدو الوضع الآن؟ تلخص وثائق المؤتمر العام الثالث لاتحاد النساء التقدمي المشاركة السياسية للمرأة في الوقت الراهن كما يلي:

على مستوى المؤسسات التشريعية «ظلت مشاركة المرأة في صنع القرار السياسى رمزية كما كانت، بل انها تراجعت سواء على مستوى مجلس الشعب حيث تراجع عدد النساء بعد ان كان مجلس ١٩٨٤ قد شهد بروز المرأة (كذلك في مجلس ٧٩) الذي أدت اليه التعديلات في قانون الانتخابات حين خصصت مقعدا

ثورة ١٩٥٢ تعطى المرأة حق التصويت والانتخابات.

النساء يضرمن عن الطعام في القاهرة والاسكندرية للمطالبة بالحقوق السياسية..

للرأة في ٢١ دائرة انتخابية وقد تم الغاء هذا النص سنة ١٩٨٧ ، عدد النساء في مجلس الشعب من ٣٥ عضوة في دورة ١٩٨٤ الى عشر عضوات في دور ١٩٩٠..

أما على المستوى التنفيذي فيضيف التقرير «بقى التمثيل في مجلس الوزراء ايضا رمزيا الا وهو وزيرة واحدة لم تتغير منذ ستة عشر عاما ، وقد أركلت اليها مهمة الشئون الاجتماعية كما لو انه اعلان عن اقصى الحدود - في نظرة المحافظين - لما يمكن ان تصل اليه طاقات المرأة، رغم الزيادة الكبيرة في عدد المحاضرات على الدكتوراة في ميادين شتى منها الهندسة والذرة والاقتصاد والعمل الدبلوماسى حيث برزت مصر سفيرتان نشطتان..»

وفي الاحزاب السياسية سواء الحزب الحاكم او احزاب المعارضة فان وضع المرأة ما يزال هامشيا يزيد - ان زاد - بنسبة ضئيلة للغاية، كلنا تراجع العمل السياسى في المجتمع كله.

ولولا ان حزب الجمع قد خصص عشرة مقاعد في لجنته المركزية لممثلات اتحاد النساء التقدمي لتعبر وجود عدد معقول من النساء في لجنته المركزية التي نجحت في اخير انتخابات منها سنة ١٩٨٥ اربع عضوات من بين سائتين وأربعين عضوا اي بنسبة ١٧ الى وصلت نسبة تمثيل النساء في الأمانة العامة الى ثلاث عضوات من بين ٦٤ عضوا اي بنسبة ٤.٦% وتتضمن هذه النسبة ممثلة الاتحاد النساء التقدمي أيضا. وقد تراجعت هذه الاعداد في كل من الأمانة العامة حيث ترجع عضوتان فقط (في المؤتمر العام الثالث) ولى اللجنة المركزية حيث نجحت في الانتخابات سيدتان فقط فتحية الصال وأمنية النقادى (مع ملاحظة ان اللتين نجحتا هما من رشحنا نفسيهما اي انهما كانتا المرشحتين الوحيدتين) بينما تراجعت المقاعد العشرة المخصصة لاتحاد النساء التقدمي الى ثمانية مقاعد...»

ويضيف التقرير «ورغم ان الوفد تاريخيا هو الذى مهد الثرية لظهور شخصيات نسائية قيادية مثل صفية زعلول وهدى شعراوى الا ان تمثيل النساء في هيئته العليا لا يتجاوز ٢.٠% .»

« وفي حزب العمل» الذى اندمج قبل سنوات في «الاخوان المسلمين» واقترع من فكر الجماعات الدينية ... فان تمثيل النساء في لجنته العليا هو اثنان من تسعين عضوا

منتخباً احدها هي ممثلة المرأة اي ان نسبة التمثيل تقل عن ٢/٣ ...
أما الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم فقد نرض في مؤتمر في يوليو ٩٢ الرئيس حسني مبارك رئيس الحزب ورئيس الجمهورية لكي يشكل الامانة العامة للحزب ومكتبها.

ولكن شهدت انتخابات لجان الاشراف للمرحلة الأولى للحزب على مستوى ٢٦ محافظة ترشيح عضوتين فقط ولم تنجح واحدة منهما رغم الهدف المعلن للانتخابات وهو تحقيق المزيد من المشاركة الجماهيرية في النشاط السياسي وتعميق الممارسة الديمقراطية لانقرق بين رجل وامرأة ، وكانت النتائج على حد تعبير عضوة قيادية في الحزب اسوأ مما كانت سابقا... (١).

وشهدت انتخابات المجالس المحلية الاخيرة اقبالاً ضئيلاً من النساء سواء في الترشيح أو الانتخاب. حتى ان جهة ما لم تقم باحصائه ، ولجحت اعداد ضئيلة للغاية تنتمي غالبيتها للحزب الحاكم وفي مستوى المحلى او القرية دون أن تقول فرصة واحدة لامرأة كي تصبح عضواً في مجلس محافظة أو مدينة فان كان حق الترشيح للمحليات امراً صعباً ليمكثنا أن نعصور لماذا تهجم النساء عن الترشيح للمجالس التشريعية؟

فما هي المعايير التي يقبل على أساسها الناضجون في نهاية الامر على انتخاب مرشح او مرشحة ما ، وذلك بعد خصم عمليات التزوير والاضطوط على الناضجين والقوانين المقيدة لحريات العمل السياسي وتدهور مستوى المعيشة وهي العقبان التي تقف في طريق مشاركة المرأة السياسية؟

كشف كتاب حديث عن الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب اجري على ٥٥ عضواً ان العوامل المتحركة في الناخب هي أولاً

الخدمات ولو البسيطة لايتاء الدائرة (٦٠٪) وثانياً المعاشية والاخلاق والمسمعة الطبية (٥١٪) وثالثاً القبيلة او العصبية او سمعة الاسرة العريقة (٤٤٪) ورابعاً الامكانيات المادية (٤٪) وخامساً الحظ وحده (٤٪). (٢)

وهنا يبرز سؤال جوهري كيف يمكن لامرأة في ظل هذه الملبسات والظروف الفاسدة ان تحتاز كل هذه الحواجز .. ولماذا نتدهش من لامبالاة المرأة الشخصية الكاملة بالعمل السياسي حيث فرض تقدمها فيه هي اقل من الصفر.

وتتساءل سلوى بكر عن مغزى اسباب غياب وأم جلال، أي المرأة الشغوية عن ساحة العمل السياسي وذلك بعد ان تخلت نساء الطبقة الوسطى ببساطة فائقة عن المقاعد الثلاثين التي كان قد خصصها القانون لهن في مجلس الشعب ولم يقمن بأى عمل احتجاجي تقول «سلوى بكر».

وأن الاجابة عن مأزق غياب ام جلال يمكن الحصول عليها اولا ضمن مأزق غياب الرجل عن العمل السياسي... ثم تضيق مصاحبة المرأة في الحياة السياسية يمكن رصدنا على مستوى الطرف الاقتصادي الراحن...

ولا يحتاج تدهور مستوى المعيشة في مصر الى بيانات واحصائيات بل تكفي المشاهدة الواقعية في الاحياء الشعبية والمناطق العشوائية والريف، مع ذلك فان البنك الدولي يصنف مصر باعتبارها الدولة رقم ١١٤ من حيث المعيشة ضمن ١٦٠ دولة ، وتدفع المرأة ثلثا مضاعفا حين تدهور مستوى الاسرة، اذ انها تبخل بكل شيء وتدخر كل ما يمكن ادخاره ما عدا صحتها ومن ثم وقتها وتضيف سلوى بكر مبرزة دور الاعلام:

وباختصار فان ام جلال لا تجد وقتاً لممارسة العمل السياسي... بل وتعرف ام

★★

التصنيع.. ونشر التعليم.. والإصلاح الزراعي.. يرفع عدد النساء المشاركات في الانتخابات من ١٥٠ ألف عام ١٩٥٢ إلى أكثر من مليون بعد عام ١٩٦٢

★★

الاستغلال الطبقي، ومال وسلاح "الإسلام السياسي" يزيغ وعي النساء..

جلال عن العمل السياسي في أبسط أشكاله لأن كل التيم المتعلقة بها لا ترى في العمل السياسي الا مشار سخرية ، كالتنساء. للمسيات من نساء قبيحات معتدات لا يعزى على قبول الجنس الاخر كما يظهر في الاعلام او المسلسلات، والمرأة المسيسة هي امرأة مستترجلة تخلت عن انوثتها ودورها كام وزوجة ، ونجمات المجتمع لسن سياسيات بأى حال من الاحوال ولا يتحدثن في السياسة عبر وسائل الاعلام ، والسياسية كلمة مشطوبة من قاموسهن الحياتي... ورغم التخبير الكبير الذي أحدثته ثورة يوليو باعتبارها ارقى شكل وصلت اليه الوطنية المصرية في مواجهة الاحتلال والاستعمار الجديد والصهيونية ، ومن اجل التحديث والتقدم الاجتماعي فان «أم جلال» لم تحظ من هذا المشروع الضخم الا بنصيب ضئيل للغاية يكده الفئات، فقد كانت ثورة يوليو بكل عظيماتها هي ثورة الفئات الوسطى او ما يسمى في القاموس السياسي بالبرجوازية الصغيرة التي حين تتقدم وتتنعم تجذب اليها فئات الشعب.

ويذكر كل من سعد الدين ابراهيم ونوال السعداوي في المراجع السابقة والملاحظ ان منجزات الثورة في تحرير المرأة واقسام مختلف الفرص امامها لم تعد الى الريف المصري بصورة محسوسة وكانت الفئات النسائية التي استفادت من معظم هذه المكتسبات مركزة في المدن وخاصة الكبرى منها ، حتى في المدن كانت معظم المستفيدات من الطبقة الوسطى الفقيرة اي انه كما في عدة ميادين اخرى لحق الطبقات الوسطى بكل شرائحها القدر الاعظم من منجزات ثورة ١٩٥٢ وتظل الاغلبية الساحقة ٧١٪ من النساء الريفيات لا يعرفن القراءة والكتابة ولا يستفدن او يمارسن معظم الحقوق التي أقرتها الثورة في مراثيقها ودساتيرها وقوانينها... وهكذا تزداد الفجوة اتساعاً بين القوانين والممارسة الواقعية . بل ان القوانين نفسها باتت مهددة في ظل غياب منظمة نسائية ديمقراطية تناضل النساء صاحبات المصلحة في اطارها ذوداً عن حق المشاركة السياسية القانونية وسمياً لتحويله الى حقيقة واقعية وتطوره ليمثل كل الساحات، وهو الهدف الذي لن يتحقق حتى يستعصى على أية قوة كانت تقريضة الا اذا كانت أم جلال طرفاً فاعلاً أصيلاً واعياً بذاتيته وحاجاته.

فريدة النقاش

اليسار/ العدد الثاني والخمسون يونيو/ ١٩٩٤ <٦٩>

ديون أجيريون

الأب الروحي

د. رفعت السيد

الاسم: رفون أجيريون

تاريخ الميلاد: ١٩٢١

المهنة: تاجر لوحات تشكيلية

محل الإقامة: باريس

كانت السيارة تنزلني بنا في شوارع باريس الجميلة، ثم تنهضي إليّ في شديد الاستمراطة، ومرافقي المصري الأصل يحاول أن يخفف عني عبء الاقتراب من مبنى تفوح منه رائحة غير مألوفة، إنها الوقار المسترجع بالتسرع الذي يوحى إليك بأنك في بيت مختلف، يسكنه أناس مختلفون.. أكثر ثراءً.

ودخلت إلى الشقة.. أسنو... المتحف» لسمند المدخل وحتى أعماق الصالون تفص الحوائط بلوحات توحى إليك - حتى وإن لم تكن متخصصاً - بأنها شيء ثمين. أنه تاجر لوحات تشكيلية. وهذا بيته، وكنته، ومعرضه.

كنا في عام ١٩٧٣.. تحديداً في أبريل. حاول كل منا أن يعتصر الآخر، هو يريد أن يعرف كل شيء، وأني شيء عن مصر، وهل تنوي أن تحارب كي تستعيد سيناء أم لا، وأنا أريد أن أستنفذ كل الدقائق التي حددها، لاغتصار كل ما أريد من معلومات عن الزمن القديم.

وأخيراً نبحث في أن أستدير بالحديث إلى ما كان في الماضي

* كيف أصبحت شيوعياً؟

وهيب المسألة بالنسبة لي على الأقل لم تأت دنسة واحدة، وأنا لم اتخذ قراراً من جانبي بأن أصبح بـ... كما نعيش في مصر كنسرة أخنسه أرستقراطية، وكنت أتردد كثيراً على أوروبا، ولم يكن غريباً أن يذهب شاب

متلني حماساً إلى أوروبا وينهر بها، ثم يعود إلى مصر فيشعر بأن الأمور لا تسير في الطريق الصحيح.. وهكذا تكررت لدي في البداية أفكار اشتراكية خيالية. وكنت كأى شاب أجنبي ذي ثقافة فرنسية أقرأ بالفرنسية، قرأت لجان جاك روسو، ولتيكتور هوجو، ووجدت في مصر بزماء مثل بوسا- هوجو.. لكني لم أكن أعرف ماذا أفعل.

عزى كنديل

يومتي عرفت؟
«في عام ١٩٣٦ كنت في الخامسة عشرة وفي زيارة لباريس سمعت كثيراً عن النضال الاشتراكي وعن الجبهة الشعبية، وكان من الطبيعي أن اتصل باليسار الفرنسي. ثم لا تنس شيئاً هاماً كان هناك هتلر وانتصاره في ألمانيا الذي أزعج كل اليهود ومنهم أنا. وكان طبيعياً أن تلجأ إلى مساندة الحركة الديمقراطية المناهضة لنفاشية.. ومن هاتين الخلفتين بدأت في الاقتراب رويداً رويداً من العمل اليساري، وإذا اردت خلفيه ذاته فهي أنني كأمين لأسرة غنية جداً، وكتمبير عن نوع من التمرد عليها بدأت أعاني من كونها تستغل الشعب المصري».

هل بلغ التساؤل معنى تحديداً وكيف؟

«كنت طالبا في المدرسة اليهودية



بالاسكندرية، وكانت تضم طلابا من مختلف الفئات الاجتماعية. مدير المدرسة اشتراكي النزعة، وكانت مدرسة التاريخ هي مدام آناتولي (انها نفس المدرسة التي الهبت في ذات الفترة تقريبا أحمد صادق بعد ترحيله اليساري) وكانت عصرة في اتحاد اصبر اسلام.. وهكذا وفي الرابعة عشرة من عمري كنت في مدرسة مديرها اشتراكي ومدرسة التاريخ فيها ماركسية، ومناحيها الدم ديمقراطي ومعاد للنشأة. كذلك كن في المدرسة طلاب فقراء.. ومن التناقض الوضع بين اعنياء جدا وفقراء يسبب تولدت مشاعر دلعنتي نحو اليسار.. واصبحت ماركسيا.

* مرة أخرى .. كيف، تحديدا.

ومعنى تحديدا!

«جذبتني مدام طوبس الى اتحاد انصار السلام. طلبت مني أن أدرس، وأن أقرأ، وأن أنقش. كنت صغيرا جد. لكنني كنت متحمسا للغاية لكنني بعد فترة أحسست أننا أجنب نتحدث مع أجنب عن أجنب، والمصري الوحيد بيننا يشعر بعزلة قسبة. وكان أعضاء الاتحاد بتأثير من بول جاكو دي كومب حذرين للغاية، خنفين دوم، ويخشون أي تحرك. وأحبطنا ذلك وقلت في نفسي: إذا كانت هذه هي الشيوعية فانا لست شيوعي.

وفي السابعة عشرة حصلت على البكالوريا وقررت أن أدرس لطب. حسس القديم مجددا. طبيب بعض وسط الفلاحين المصريين بفجهم، ويعالج أطفالهم مجان

تونسكي



وشعر الاشتراكية في صفوفهم وسعيا وراء لحلم الساذج والحصيل سافرت الى باريس لأدرس الطب، وهناك أصبحت قريبا من الحزب الشيوعي الفرنسي وإن لم أضم اليه لكن شر الحرب اعلمني أخيرتي على الامراع بالعودة الى مصر. ومرغب كنت في انتاح الوحيد اتحاد انصار السلام، وذلك إعتزوني متظرفا ومشاعبا وفي نوفمبر ١٩٣٩ كما أربعة من المتحدين على.. التردد والحرف وعلى انحصار العمل وسط الاحزاب، وعلى الابتعاد عن المصريين ومشاكلهم الحقيقية.. وانفصلا وجسنا معا انا وراؤول كورميسل شلتين هنري كورميسل ومارسيل اسرائيل، وفتاه يونيه لا اذكر اسمها لكنها كانت صحنية وأصدرت معي فيما بعد مجلة «دون كيشوت». ركن مارسيل أكثرنا خيرة ومعرفه وإحتكاكا بالمصريين لكنها كانت خيرة متواضعة.

«قرروا نحن الاربعة ننا والحزب الشيوعي المصري» وكانت هذه سذاجة سخرطة، وربما كانت محاولة لبث الشاعرة في نفسنا. لكنني لم تكن تعبر عن أي وجود واقعي»

«يوهانا»

«كان مارسيل يعمل في مصنع قرب حلون، وكانت لديه بعض علاقات بالعمل وبعض الشباب. وكنا على علاقة ببعض الطلاب. وتأسس لتادي للديمقراطي، وانضمنا اليه كنت منذ نوفمبر ١٩٣٩ أعترت نفسي شيوعيا، وعندما أسس هنري كورميسل النادي الديمقراطي، قررنا أن ننضم اليه لنعمل في داخله ونكسب عضريته لصفولنا. كذلك انضمنا الى جماعة الفن والحريه. وهم مجموعة من الفنانين السبيليين منهم جورج حنين، ومسيحي يونان، كامل القليسي... كنوا يختصون معنا، لكننا قرروا ان نعاون معهم كمجموعة مستفيدة، بينما كن بول جاكو يحذر من التفاعل معهم قائلا إنهم تروتسكيين.

وأصدرنا مجلة «دون كيشوت» بالفرنسية. وكانت افتتاحية العدد الاول عن الاتحاد السوفيتي، وكان الموقف معقدا للغاية، كتبت الافتتاحية أنا وراؤول، كانت فترة حرب بين السوفييت والمانيب الدزية، وكان الكثيرون يهجمون السوفييت بعنف. حاراك ان ندافع بكلام غير واضح عن السوفييت وان سرر موقفتهم. كانت هناك رقابة. وك مضطرين ان نسلاب بالأنف. ولم يكن يحكم الدفاع عن السوفييت، وغضب

مارسيل.. وتركنا

وترقنت دون كيشوت».

* المجلة الجديدة

عن طريق دون كيشوت» تعرضت على رمسيس يونان، وقرروا ان نعمل معا في المجلة الجديدة التي يصدرها سلامه موسى. وفي البداية أصبحنا شركاء، ثم اشترت منه المجلة. كان رمسيس يونان يتلاعب بي هو وأصدقائه. كنت أنا الممول ركننا يعرفون نني لاسمح بالهجوم على السوفييت. وهم كانوا تروتسكيين يعتبرون مهمتهم الاولى إدانة السوفييت، وفي البداية كانت المبدأ، فقد كان السوفييت يترجمون اسم الامان، ولكن بعد معارك ستالينجراد وبدايه الصمود السوفييتي ثم الهجوم، قرروا هم الهجوم على السوفييت. ورفضت، وانقسمنا. ورغم أنني كنت قد دفعت كامل ثمن «المجلة الجديدة» إلا أن المفرد كانت باسم رمسيس يونان، فأخذ المجلة، لكنها سألته أن تترقنت. بعد أن ترقنت أنا عن قريتها.

ورغم ذلك لم أترجع عن قريتي أي مشروع تقدمي. لقد تعرضت بشب اسمه أسعد سليم، وم يكن من مجرعتنا مع ذلك أسست له من أموالي دار نشر هي «دار القجر».

وخلال تقدم القوات الهتلرية الى جبهة العلمين سافرت الى فلسطين. «يوغسلاف ويونانين».. وبعد عودتي الى مصر بدأت في

د. فؤاد مرسى



الاهتمام بالمسألة البوغسلافية. كان في مصر ٢٨٠٠٠ مهاجر بوغسلافي أتى بهم الصليب الأحمر ومنظمة «أونروا» وكسبهم في معسكر في منطقة الشط بالقنال. وكانوا قد أتوا وبسبب تنظيم شيوعي قوى إختارته القيادة في بوغسلافيا، وقد حاولت المخابرات الإنجليزية حشد طاقاتها أن تدمر هذا التنظيم. وحاولت أن أساعدهم

وقد إشتكرت أنا وزوجتي وعدد من السيدات الانجليزيات في تكوين لجنة للاهتمام بهم، وقامت اللجنة بجمع تبرعات وتقديم مساعدات هامة لهم.. ولفترة ليست بالقصيرة كنت أركز نشاطي في هذا المجال.

وكانت هناك أيضا مشكلة الشيوعيين اليوسيفيين، كانت في مصر مجموعة كبيرة من التشكيلات العسكرية اليوسيفانية، وكانت تحارب مع جيوش الحلفاء ضد البازي، وكانت القيادة العسكرية الانجليزية تعرف بوجود نفوذ شيوعي واسع وسط هذه القوات، وكانت تختار الوحدات العسكرية التي يتجمع فيها الشيوعيون بنفوذ كبير لتزج بهم في معارك غير متكافئة مع العدو بهدف تدميرهم... وكانت حريصة على إبعادهم عن الجبهة اليوسيفانية.. وقد قام الجنود اليونانيون في مصر بخمس انتفاضات كبيرة تحت قيادة الشيوعيين، إحتجاجا على ذلك. وكنا نساعدهم مساعدات كبيرة، وفي إحدى الانتفاضات حاصرتهم القوات البريطانية في ثكناتهم بالاسكندرية ومنعت عنهم الطعام، ونحرقنا نحن، واتصلنا بعدد من الضباط والجنود الشيوعيين الانجليز وعن طريقهم هربنا لهم الطعام ونظمنا خط مراسلات بينهم وبين قيادتهم..

«لم تركت مصر؟

وفي ١٩٤٥ بدأت الحركة المصرية في الانطلاق، وأحسست أن جلوسها بدأت تحقق، وبدأت أشعر أنني بوضعي كأجنبي وثقافتني الأجنبية عاجز عن تقديم المزيد. وكان هذا إحساس بالنسبة لبقية الأجانب، ولقدت أن أترك مصر، وغادرتها إلى باريس حيث إنضمت رسميا إلى الحزب الشيوعي الفرنسي.

.. والى هنا وتحاول شهرزاد أن تسكت عن الكلام المباح

بدأ يمتنع.. ويتردد.. ويصمت. كنت أعرف أنه كان قد أصبح مسئولاً عن المجموعة المصرية في الحزب الشيوعي الفرنسي. ومألفه مباشرة زبلا مراربه.



د. اسماعيل صبرى عبد الله

وأجاب: «أتى إلى فرنسا طلاب مصريون كثيرون بعد الحرب العالمية الثانية.. وكان هناك مصريون سابقون مقيمين في فرنسا، وفي هذا الحين تواجدت مجموعة حزبية كلفها الحزب الشيوعي الفرنسي بالعمل في هذا المجال.. وهذا هو كل شيء».

لكن المؤرخ لا يتفق بعبارة «وهذا هو كل شيء».

وألح وأجمع معلومات من غيره لأصل إلى شكل المجموعة..

مصطفى صفوان - لقواد مرسى - اسماعيل صبرى عبد الله وغيرهم.. ونعمد إلى د. لقواد مرسى، ونستمع إليه وفي عام ١٩٤٨ وبعد حملات القبض الراسمة والانقسامات العديدة كتبت قيادة المجموعة (مصطفى صفوان واسماعيل صبرى وأنا) رسائل إلى أصدقائنا في مصر نقترح عليهم العمل على تأسيس حزب شيوعي لكن الأمر لم يتحقق. وفي ذلك الحين كنت قد انتهيت من رساله الدكتوراه، وعدت إلى مصر، وكنت بدرجه أستاذ باحث مفوضا من الرفاق الفرنسيين لبدء نقاشا مع من بقوا من حداثو لتأسيس الحزب».

ونعمد إلى رفوف أجيون الذي أصبح وبصورة مفاجئة شديد الحذر «كان الهدف هو توحيد الشيوعيين المصريين وإعلان الحزب. أما عن علاقتي بمجموعة ما (تنظيم الحزب الشيوعي المصري (الرأيه) فالحقيقة أنه

ها في باريس ثلاث مصريون شيوعيون كنت على علاقة حزبية بهم، وبعد عودتهم كنت ترأسل، وكانوا يأتون لزيارتي وشافش في أحوال مصر بطبيعة الحال» وبعد الحاح بتدري قبيحتني قظره من المعلومات «وري كنت أكثر إهتماما من الآخرين بهذا المجموعة وربما كانت علاقاتي أوثق بأصدقائي القدامى من الطلاب الذين عملوا معي في المجموعة المصرية، وحتى بعد أن عادوا إلى مصر.. كنت أقول لهم رأيي.. فقط رأيي ولا أصدر توجيهات»

«نشرة الشرق الأوسط

ومع عودة د. لقواد مرسى، وبدء تأسيس تنظيم الحزب الشيوعي المصري (الرأيه) صدرت في باريس نشرة أسسمها «الشرق الأوسط». وبدأت هذه النشرة في نشر بيانات وتقارير ومعلومات عن مصر وأوراق صادرة عن «الحزب الشيوعي المصري» بما جعل البعض يتصور أنها النشرة الخارجية لهذا التنظيم

وأفاجئ رفوف أجيون بهذا السؤال. فيقول «عندما فتحت السجن والمعتقلات في مصر قبرت القيام بعمل اعلامي لمساعدة المناضلين الشيوعيين في مصر والدفاع عنهم ولكن ولكي يمكن لهذا العمل أن يجد قراء في أوروبا كان لابد من عدم الاكتفاء بالحدث عن المعتقلين، وإنما نتحدث عن أوضاع مصر بشكل عام. وقد صدرت النشرة في نهاية ١٩٤٩ وتوقفت في نهاية ١٩٥١. وكانت تصدر شهريا بشكل منتظم. وكنت أن الممول، وحررتها أنا ومجموعة من الأصدقاء».

وعلى مدى مائتي من وقت اللقاء حاولت أن أعصر المزيد.

قلت: بقولون، إنك كنت مسئول المجموعة المصرية في الحزب الشيوعي الفرنسي؟ فقال: كنت معهم. نعم قلت: مسئول أم معهم.

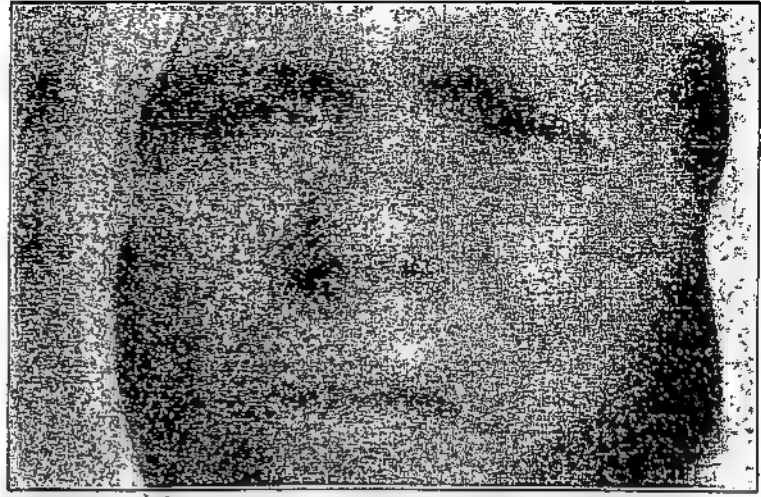
قال: لماذا نهتم بهذا القهيد (وتشاغل عنى بالنظر إلى إحدى اللوحات وكأنه يراها للمرة الأولى)

قلت: قالوا إنك الأب الروحي لمجموعة الرأيه.

قال: كانوا أصدقائي. ألا يكفيك هذا؟ قلت: ثمه فارق بين الصديق والأب الروحي.

قال: كانوا أصدقائي اتصلنا ببعضنا كثيرا ثناقشا، نقاهنا، أبدت رأيي، أبدوا آراهم.. ألا يكفيك هذا؟

ونظر في ساعته أكثر من مرة واكتفي



حول فيلم الارهابي

عادل إمام .. من كتاف الصامتين إلى شعارات الحكومة !

مشارف القرن الواحد والعشرين. وهي الظواهر التي تجمعها سمة واحدة تشير إلى الخلل الحقيقي، وهي أن جانبي الحوار ينقسمان إلى أغلبية ساحقة تواجه أقلية ضئيلة. تستخدم فيها الأغلبية الصوت العالي والعبارة الزائدة، وتحاول الأقلية أن تدافع عن نفسها وموقفها فيضيع صوتها في الضوضاء الصاخبة، بينما تعيش الجماهير - صاحبة المصلحة الحقيقية - حياتها البرمبة وكأنها تمضي في طريقها لا تصغي لهذا الجانب أو ذاك، لأنها ترى أنه حوار لائقة لها فيه ولا جمل

تلك هي الجماهير التي ينظرون اليهم إلى إقبالها على فيلم «الارهابي» على أنه استفتاء شعبي حول الارهاب، لكنهم لم يروا منذ عقد من الزمان في الإقبال الجماهيري ذاته على فيلم «المصولة» أي دلالة! وهي الجماهير التي يعتقدون أن فيلم «الارهابي» يقدم لها المفاهيم الصحيحة حول التطرف، وإن لم يكلف أحد منا خاطره أن يتأمل في حرة حقيقية، يحتاج إلى قمر

أحمد مرسى

أخشى أن أقول أن التطرف - حقيقة أم مصطنعاً - قد أصاب عدواه الكثير من جوانب حياتنا اليوم، حتى أصبح من السهل أن يغير المرء رأيه من النقيض إلى النقيض بين عشية وضحاها، بل إن من الأسهل أن تراه في الحالتين مدافعاً عن رأيه بنفس القدر من الحساس والتعصب، بقدر حساسه لتصفية الآراء المعارضة، وهي «الحالة» التي تبدو واضحة من خلال ردود الأعمال حول ظاهرة فيلم «الارهابي»، كما تبدو من خلال ظواهر أخرى عديدة، بداية من انتخابات الفرادى الرياضية والاجتماعية وحواثر المهرجانات السنمائية، وانتهاء بكل القضايا المصرية التي ترسم صورة للوطى وهو على

عندما كانت أفلام عادل إمام خلال الثمانينات تحقق نجاحات جماهيرية هائلة، كانت معظم الكتابات النقدية تتناول أغلب هذه الأفلام بنوع من التعالي وربما التجاهل أيضاً، فهي إما تنصرف عنها على اعتبار أنها لا ترقى إلى مستوى النقد، أو كانت تنصدي لها بالتحليل والتقييم فتصل إلى نتيجة واحدة، هي أنها تشتمل على الجماهير وتغازل غرائزهم. فجأة، ومع عهد التسمينات، طرأت تحولات سريعة على هذه الكتابات، فباتت تميل إلى المديح، خاصة مع أفلام عادل إمام التي «بدأ» بلمعض - ومهمهم بعض الحق - أنهم تحولت إلى اتخاذ مواقف سياسية ناضجة، لكن مرحلة الإشادة والتأييد وصلت إلى ذروتها مع فيلم «الارهابي» الذي كاد أن يصبح مرثفك منه هو الذي يضعك إلى هذه الجسائب أو ذاك، فإمسا أن تكون مع «الارهابي» فتعلن عن رفضك للإرهاب، وإمسا أن تسدى بعض التحفظات على «الارهابي» فتصنع مهيداً بالنظر إليك على أنك تأييد الإرهاب والارهابيين

هائل من القدرة على مواجهة الحقائق أيا كانت مرارتها، حول إذا ما كانت هذه الجماهير تعرف بقضية الدكتور نصر حامد أبو زيد، أو إذا ما كانت - على الرغم من إدانتها للإرهاب - لا ترى في الدكتور فرج قودة علمانيا مرتدا يستحق إقامة حد الردة!

إنها الجماهير التي تتركها الأغلبية مع سبق الإصرار والترصد، وتبتعد عنها الأقلية بسبب الخصار المفروض عليها، لكي يعث في شتولها أصحاب الفكر المتطرف في كل الميادين. فهذه الجماهير ليست كتلة جامدة خامدة، وإنما هي كائن حي يتشكل ويعدا تشكيله يوما وراء يوم، يريد أن يأكل ويشرب ويتناسل، كما يبحث لأمنته الحاضرة عن إجابة، يجدها جاهزة، قاطعة مانعة، لدى أصحاب الفكر المتطرف.

والاضئتان إلى أن المصريين لم يعرفوا الإرهاب طوال تاريخهم كما يزعم البعض ليس فقط جهلا بالتاريخ، لكنه جهل بالمستقبل أيضا، بل هو في جرهه يشبه الوقوع التقصدي المتعمد، أو الساذج الغافل، في فخ المفهوم السطحي الذي تردده وسائل الإعلام حول ظاهرة الإرهاب، فلا ترى فيه إلا سطحة الذي يبدو كأنه ينتظم مجموعة من الأشرار الخارجين على القانون، بينما تتجاهل الكتلة الأكبر من جبل الجليد العائم، التي تعيش على حافة الفسار، وتركن إلى الأفكار المتطرفة، وترى العلم والعلمانية كفرا صريحا.

بطل الزمن الرديء

إن شئت دليلا على ذلك التيار المتطرف الذي يقود جبل الجليد نحو الارتطام الهائل، فليس هناك دليل أكثر وضوحا من جماهيرية عادل إمام ذاتها، الذي نستطيع أن نؤكد - دون تعصب لرأينا - أنه ليس أفضل المثليين المصريين كما يرغم البعض، لكنه ينتمي إلى عالم «النجوم» الذين لا يفترض فيهم أن يجيدوا فن التشبيل وإن نظرة واحدة إلى التفسير المرسوم على وجهه في دورين متناقضين تماما «الضابط في النمر والأنثى» والمتطرف في «الأوهامي» يؤكد أنه ينتمي إلى عالم النجوم أصحاب الأتعة الفنية الثابتة، الذين لا تصنعهم مواهبهم الفنية بقدر ما يصوغ ملامحهم ومساتهم السياق التاريخي، بأبعاد الاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من أن البعض يتحدث عن عادل إمام على أنه «نسان عبسنرى»، ولهم على نحو عامض (هكذا)، بينما يستفيض البعض

الأثرىء.. في عالم لا يحكمه إلا قانون القوة، ولا يجد فيه العدل فرصة للحياء. في مثل هذا العالم ليس هناك من طريق إلا أن يصبح «البطل» لصا في مجتمع اللصوص، بأحشا عن الشراء بكل السبل، لأن ميزان المجتمع يميل دائما لمصلحة الأغنياء، أو أن يلجأ فيه «البطل» إلى التمرد بالخروج على القانون لأنه زمن يتم فيه «تفصيل» القوانين، بل رب انتهى «البطل» أيضا إلى العنف الدموي في أفلام عديدة (لعلها قتل السبية الأكبر من أفلام عادل إمام)، كانت تشجّر استياء المثقفين، لكنها كانت تنال استحسان الجماهير التي صنعت عادل إمام بطلا سينمائيا محبوبا، لأنه العنف الذي يعبر عن فقدان الأمل في أن يعود ميزان العدل إلى نصابه.

ومن الحق القسور أن هذا العنف الذي نرفضه دائما، في الفن والحياة على السواء، بينما ترضاه الجماهير كنهاية سينمائية «معيدة»، ليس في ضمير البسطاء إلا حلما غائما مشوشا في فترة تاريخية حالكة، يصنع لها بطل من «الشارع» من أمثال علي الزبيدي المصري أو حمزة البهلوان أو أدهم الشرقاوي، الذين كانوا ينتصون على نحو أو آخر إلى طائفة الخارجيين على القانون، لكنهم كانوا جميعا أبطالاً صامتين لفسادهم التاريخي، فالبطل ليس دائما مجسدا لأكثر الملامح إيجابية في الشخصية القومية، بل إن الشخصية القومية ذاتها ليست كلا مصصتا مغلقة، وليست خصلة سلبية سرودنة، وإنما تتراوح بين الإيجاب والسلب، مع حركة بندول التاريخ بين فترات الصعود والهبوط، فإذا تنتظر إذن من «البطل الفني» الذي يصنعه وجدان الجماهير في ظروف تحمل ظلالا من القهر والاستكدة والاضمحلال؟

القضية بين الأصالة والتقليق

بهذا البطل دخل عادل إمام إلى قلوب الجماهير كما تسلل إلى عقولهم، وكانت تلك الجماهيرية إحدى وجوه ظاهرة التطرف ونحن هنا لا نقصد ذلك المعنى الشائع الذي يصنع منها غولا أسطوريا بشعا، وإنما نشير إلى مرقف من الحياة حين لا تتحكم الظروف فرصة لكي نجد ونحقق ذاتك الحقيقية، وتدفعك إلى أن تشعر بفقدان الانتماء إلى «الوطن»، لأن الوطن ليس هو تلك الكلمة التي بلا معنى وتتردد في الأغانيات ووسائل الإعلام، (ويدهمون باسمها الجماهير إلى أتون الحروب كما كان يريخت يشير في بعض مسرحياته،

الأخر في مراهبه الخارقة، فإن الجميع يظهرون بين السطور إجماعا على أن عادل إمام يمثل دائما دور عادل إمام، لكنهم لا يعلمون عن ذلك بوضوح وصراحة، وإن لم يكن هذا مستغريا في عالم السينما، حيث كان جيمس دين يمثل دائما عماد حمدي، لكن ما يلتفت الانتباه حقا هو أنها المرة الأولى في تاريخ السينما المصرية التي يحصل فيها نجم كوميدي على هذا القدر من النجاح الجماهيري، ليس بالمعنى الذي استطاع تحقيقه تلميذ الريحاني مثلا في قناع الموظف الكهل سيء الحظ، أو اسماعيل حسن في قناع الساذج طيب القلب، وإنما الجماهيرية التي تجعل النجم الكوميدي عادل إمام على الشاشنة مجسدا لأحلام الجماهير، فيترددون معه في ظلام قاعة العرض.

لقد كانت تلك هي جماهيرية عادل إمام الجارلة خلال الثمانينات، التي تحاطتها أغلب الدراسات النقدية، أو لعلها لم تصدقها أو تدرك مدى عمقها، لكنها كانت الجماهيرية التي تشير إلى دلالات اجتماعية وسياسية على درجة كبيرة من الأهمية. وقد حاول كاتب هذه السطور (العدد الثاني من «البسار» أبريل ١٩٩٠، وكذلك العدد العشرين من «الشقافة الجديدة» مايو ١٩٩٠)، أن يشير إلى أن بعض تلك الدلالات التي تكاد أن تصبح مجسدا فنيا لوجدان الجماهير، أو كما يطلق عليها الدكتور سيد عويس دهتاف الصامتين، فقد كانت معظم أفلام عادل إمام - حتى أكثرها سذاجة - تدور حول بطل من صفار الناس، يحمل مرارة عميقة تجاه أصحاب السلطة والسلطان، الذين يراهم متواطئين مع



عادل أمام في «الارهاب»



عادل أمام في «النمر والأثني»

تكشف عن الجانب الطيب فيه، فيستغلي عن نزعه الإجرامية عما يعتبره زملاؤه خيانة لهم. فيما قبله بالقتل. لكن الرغبة الملحة في تقديم قيلم عن الإرهاب والإرهابيين كانت وراء الإسراع بتلقيق هذه الحبكة لتصبح على علاقة ما بقضية التطرف ولم يكلف ذلك الأمر كاتب السيناريو إلا إضافة بعض سطر الحصار هنا وهناك. وبعض الملامح المتعحلة التي رسمها فوق بعض الشخصيات لكن جميع الشخصيات دون استثناء ظلت مسطحة شاحبة وكأنها تخرج من الحياة الحقيقية. لأن ما تزال مجرمة هي تدور في الحبكة الأصلية التي تكاد أن تصبح نسخة باهتة لمسرحيات «سره التفاهم» التقليدية، التي سوف تعتمد على تلقيق المواقف لكي تطيل من إقامة الإرهابيين بين أفراد الأسرة، والذين لن تدرك أبدا لماذا هم على هذا القدر من الطيبة والترحيب بالوافد الغريب.

وأرجو ألا تصدق من يشير إلى علاقة القيلم برواية «في بيتنا رجل»، لأن

كان بطل عادل إمام إذن يتقف في صفوف «الأهالي»، فإذا به ينتقل إلى صف «الحكومة»، وإن كان البعض يتمسك في أيهما كليهما - الأهالي والحكومة - يتفان صفا واحدا ضد الإرهاب، وهو أمر لا شك فيه، لكن الشك الحقيقي هو في التناقض الكامل بين رؤيتهما لجذور الإرهاب ووسيلة مواجهته، ليس على طريقة حرب المصايات، والشار المتبادل بين صفوف الشرطة والإرهابيين، وإنما في القضاء على الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تغذي التطرف، وتجعله موقفا من الحياة.

وإذا كان فيلم «الأرهابي» قد قدم المتطرفين في صورة «عصابات» ليس لديها إلا الرغبة في الإيفال في المزيد من الجرائم الدموية، فليس سرا أن الحبكة الأصلية لسيناريو لبنين الرملي كانت بالفعل حول عصاة من المصوص، يختفى أحد أفرادها عند عائلة لا تعرف حقيقته، لكنها تتج يومًا وراء يوم في أن

كما يدفعون باسمها الجماهير إلى هاربة السلام كما تشير أحداث التاريخ)، لكن «الوطن» هو الحاجات الإنسانية البسيطة إلى لقمة عيش، وبيت، وعمل، وعندما يصبح تحقيق هذه الحاجات مستحيلا يصبح المرقف الأمثل من الحياة هو رفض الحياة ذاتها، سرقة بالسخرية الجارحة الجامحة، وأخرى بالعنف اندمى.

إن كان هناك انشغال حقيقي لفيلم «الإرهابي» فهو موقفه من تلك انشغالات روزيته لجذور ظاهرة التطرف، وتجسيده لبعض كلمة «الوطن»، فبنا نراه قد وقع فيها جميعا في سائر تردد الشعارات الإعلامية التي تباليغ في التبسيط، ولا تضع يدها على جوهر الحقيقة، مما يجعلنا من ناحية نفقد الثقة في قدرة السلطة على مواجهة التطرف والإرهاب إذ تراها مسألة أمنية خالصة، بقدر ما جعلنا أكثر ثقة في عجز السلطة عن أن تصنع - لنفسها على الأقل - صورة واضحة لمستقبل الوطن.

المقارنة سوف تفضح وتوقع الفيلم في المفاهيم الساذجة وتسطيح كل القضايا، بقدر ما يضع أصحاب المقارنة في وروطة حقيقة، لأن الرواية تتحدث عن مناضل وقدائي وطني لجأ إلى الإرهاب كوسيلة للعنف الشروري، وهو وجه آخر للإرهاب قد تختلف نظرياً حول مشروعيتها، إلا أنه يشير التعاطف كما حدث للأسرة في الرواية التي بدأت مسالة بعيدة عن السياسة وأشراكها، وانتهت إلى حماية «الإرهابي».

بل إن هذه المقارنة تستدعي أيضاً تلك الصور الساذجة التي وقع فيها الأغلب الأعم من الأفلام المصرية التي تتناول قضايا سياسية. وليس بعيد عن الذاكرة تلك الأفلام التي قدمت صورة ساذجة لما يسمى «العهد الهائل» من خلال تسليماً الخمسينات والستينات، كما أنه ليس بأقرب من أفلام «مراكز القوى» التي تصور حقيقة الستينات كلها على أنها عصر مظلم من مكائد المخابرات ومعتقلات التعذيب، وأن رجال الحكم لم يكونوا إلا مرضى بسيادة بعثها عجزهم الجنسي.

لقد انتهى «الإرهابي» إلى النهاية ذاتها، فأصبحت الحدود كلها أشبه بيلودراما الصراع بين الأسود والأبيض، الخير والشر، وعلى الإرهابي أن يختار طريق المصير بين العالمين، بين الظلام والنور، ليموت تأليفاً بين أحضان أفراد الأسرة برصاص الإرهابيين والشرطة وهو ينادي على سيادة الأسرة كأنها أمه (١)، لكن الفيلم لم يترك لنا فرصة واحدة لكي نفهم كيف تم هذا التحول الدرامي والفكري والسياسي، أو بالأحرى كيف تخلى فجأة عن دوافعه الأصلية للبحث عن بيت وزوجة (وهو الأمر الذي أشار إليه السيناريو على نحو متعجل)، إلا إذا كان الفيلم دعوة لكي تشيئ كل أسرة غنية واحداً من الإرهابيين حتى يخلع عن نفسه ثوب التطرف (٢) (تاهيك عما أشار إليه بحق بعض النقاد، والعديد من المثبدين العاديين، بأن حياة العائلة، كما صورها الفيلم لا تمثل أبداً إلا مظهراً من استفزاز الأثرياء لثغرتين الدين يدفع سلوكهم في مجتمع يثق فيه الملايين على حافة الفقر إلى مزيد من التطرف).

عودة إلى البطل «القهلوي»

لماذا إذن نجح فيلم «الإرهابي» هذا النجاح الجماهيري الساحق، الذي يفخر البعض بأن وكالات الأنباء العالمية قد أشارت إليه، بينما لم تشر بالطبع في الماضي إلى نجاح «المتفصل» أو «شعبان تحت الصفر» أو

«رجل فوق صفيح ساخن»

لقد تناسى البعض أن نجاح «الإرهابي» يقف على أرض جماهيرية عادلة أمام طوال عقد كامل، كما يتجاهلون أنه يكاد أن يكون الفيلم الجديد الوحيد الذي يمرض في عدد هائل من دور العرض، لأن العديد من المتجدين اختاروا تأجيل عرض أفلامهم إلى موسم انتهاء الامتحانات، بل أيضاً إلى ما بعد انتهاء مباريات كأس العالم القادمة، وقد تبدو هذه الأسباب في انفراد «الإرهابي» بالسوق أسباباً تجارية محضة، لكنها تشكل عاملاً هاماً في نجاح أو فشل الأفلام، بصرف النظر عن جودتها الفنية.

لكن الأهم هو أن صورة بطل عادل إمام في الفيلم تبدو في جوهرها وفي الجانب الأكبر من الأحداث تنوعاً على بظله المتعدد ذاته، الذي يشهر بالجرمان، العاطفي والجرع الجنسي بقدر ما يعاني من الفقر. ولم تكن تلك «الشرقة» التي رأها أكثر النقاد مقحمة على السياق، لأن عادل إمام قد وضعها بنفسه، للبطل وقد شمل من الشراب في الحفل الراقص، فمضى يملأ عما في أعماقه من سخط المحرومين في خطبة مدوية، «يا قوم.. يا أهل البدع والنار.. يا أهل انطيلة والزمار.. يا أهل لوط.. إني أرى رومساً أينعت وحسان وقت طيرانها.. لتسقط الحكومة والشرطة.. الأحياء منهم والأموات واللى جاي في السكة».. لم تكن هذه النبرة التي حققت ذروة الكوميديا عند الجمهور إلا الجانب المضحى الماكر الذي يخالل مشاعر السخط عند الجماهير، وقد تبدو بالمقاييس النقدية الصارمة بعيدة عن المعالجة الفنية الباهرة، لكنها تؤكد ما نذهب إليه من أن أفلام عادل إمام الجماهيرية لا تسعى إلى الاكتمال الفني بقدر سعيها الدائب إلى أن تلمس بذكاء الأوتار الكامنة في وجدان الجماهير.

ولنتأين أيضاً كيف تصورت المائلة أن الإرهابي هو أستاذ في الجامعة، يكتب في مذكراته الأشعار الرقيقة (يقترحها الفيلم برواقحة من أشعار صلاح عهد الصبوا)، فإذا ببطنا مرهف المشاعر والأحاسيس جدير بهذه الأشعار، بينما صاحبها الخفيف لس إلا رجلاً فظاً غليظاً يشير الفتيان. فهذا وتر آخر تلعب عليه أفلام عادل إمام، حين تتحاز

إلى جانب الجماهير البسيطة، وتضعهم في تناقض مع المثقفين (٣).

على الرغم من ذلك كله، فليس هناك من شك في أن «الإرهابي» يلمس بعض الأفكار اللامعة، حين يشير إلى أن التطرف يمكن أن يستند إلى كل الأديان، أو حين يلمح إلى أن النضال ليس حكرًا على من يتصورون أنفسهم جنود «الجهاد». لكنها الأفكار التي تطفو فوق السطح وتختفي كأنها فتاقيع الهواء، بينما ما يبقى في وجدان الجماهير هو صورة ساذجة لعصابات الإرهابيين، وصورة إنسانية رقيقة تشير الإعجاب لواحد من رجالهم المخدوعين في أفكارهم، لكنه ليس إلا ترويضاً على القناع التقليدي للنجم عادل إمام.. القهلوي الذكي الذي يتنكر بتسويل القباء، المتصرد الذي يصطنع الاعتشال، المهذب الذي يضطر إلى الوقاحة. لذلك لم تصدق الجماهير تلك النهاية الميلودرامية المتعجلة، التي يعرف فيها البطل وقد اختار الموت المجاني لأن «الخب» قد دأى أفكاره المتطرفة.

«عاطفي وحساس وحزين» تلك هي الكلمات التي وصفت بها إبهة الإسرة الرقيقة البطل الإرهابي، وهي الصفات التي يشعل بها بطل عادل إمام في كل أفلامه حتى لو كان مجرماً عريقاً في الإجماع. وما هي تتروء هنا أيضاً لكي تستكمل صورته التقليدية حتى لو كان إرهابياً لكن صورة النجم الثابتة - والتي هي السبب الحقيقي وراء النجاح الجماهيري للفيلم - تضع الفيلم كله في مأزق، إذ أننا لا نعرف أبداً لماذا إذن لجأ البطل إلى التطرف والإرهاب. وهذا هو السؤال الذي يجب أن نطرحه في البداية والنهاية، حول ما إذا كان «الإرهابي» ليس إلا استغلالاً للنجم لصنع فيلم يرده النظرة الإعلامية الرسمية السطحية حول الإرهاب، واستغلالاً من النجم لقضية سياسية ساخنة!

إن أردت إجابة عن هذا السؤال، فلنتحدث عن الأفكار التي تركها الفيلم في المساحة الهائلة الفارغة داخل وجدان القطاع الأكبر من الجماهير، في هذا السياق التاريخي المضطرب، تلك المساحة المظلمة التي نتركها بدون أي مشروع قومي لإقامة مجتمع عادل يرفع عن كاهل الناس أقال الظلم، ووطن قوي يتنفس عن نفسه التبعية، والهناء، تلك هي المساحة المظلمة التي تبدو كأنها ووجدان جماعي للإيجار (٤)، تتحرك لتسكنه الأشباح ويقسم فيه التطرف بكل درجاته وأشكاله - دولته وسلطانه

التلفزيون واخبار العالم

صباح الخير

يا جنوب أفريقيا

ماجدة مورييس

كأمريكا وترقيها لمولد دولة لها ملاح خاصة في قارة مهمة، فكل البلاد والقارات مهمة بالطبع لأمريكا، أنه اهتمام بالدور الذي من الممكن أن تقوم به أمريكا في تلك المنطقة، وهو أمر مختلف عن إحساس المشاهد بالاهتمام الأوروبي بنفس الحدث.

لكن والحق يقال، فإن الحالة المهنية هنا جذيرة بالاحترام في حد ذاتها لأنك تشعر أنهم يبذلون جهدا خارقا لتقديم ما لا يقدمه غيرهم، فكل الأحداث والوقائع والأشخاص المرتبطون بها، وكل الأنظمة والحكومات والعهود مطروحة على المشاهد في وقت الحدث، وإذا كنا في مصر قد بذأت علاقاتنا بجنوب أفريقيا منذ وقت بعيد وحيث صعد الزعيم عهد الناصر عداء ضد نظامها المصري في إطار حركة التحرر الوطني العربي والأفريقي، وكنا في تلك المرحلة نقرأ الكثير عن كفاح السود في الدولة العنصرية والتي يساندها الأنجليز والأمريكان ويرفضون فرض عقوبات رادعة عليها، فإن الزمن جرى لنخرج نحن في مصر من المولد بلا إكمال للدائرة التي فتحناها إعلاميا وقتها، فلم يعش المشاهد للتلفزيون المصري هذا الحدث الفذ ويدرك معناه وقد يخل عليه التلفزيون ببعض مثل تلك البعثات التي ترائف فرق الكرة أو حتى مهرجانات السينما، ويخل عليه حتى باحتفال خاص متميز على خريطة البرامج اليومية يقدم هذه الأسطورة التي قدمتها كل قنوات التلفزيون في العالم بما يليق بها، ويليق بمكانة مصر وعلاقتها القديمة المثينة بكفاح الأفارقة السود ضد البيض العنصرين، وقد يقول قائل أن شبكات الأخبار العالمية تفتت على هذه الأحداث لأنها شغلها، ولكن شبكات الأخبار هذه مهما تقدمت تترك جيلا قيمة الحدث وأهميته وتسخر كل أجهزتها من أجله، وهذه المناسبة فإن كلا من القنوات المذكورتين لم تكن في هذا الأسرع نفسه عن تقديم والحدث الفلسطيني من كافة الزوايا، وتقديم لقاءات مع شخصيات هامة حوله في الداخل والخارج، وتحليلات وأرقام، بالإضافة للتحقيقات الداخلية الدقيقة مما حدث وقت التوقيع في الشارع الفلسطيني في غزة وأرمها، وفي إسرائيل أيضا، وموقف معظم الأطراف المتشعبة لانهجيات سياسية بما فيهم المعارضين العرب للاتفاقية.

ومن المؤسف أننا في الحالتين، كجهاز إعلامي قومي محلي، كنا خارج هذه التغطية الرائعة، فانتخابات جنوب أفريقيا وتقلد مانديلا الحكم جاءتنا من الشبكات العالمية،

بين كل قنوات البث المباشر في فضاء العالم. لكن المنهج الأوروبي غير الأمريكي، حتى في تقديم الأخبار. الأوروبي يبدو مرحبا متحمسا في حدود، مراقب من بعيد لما يجري بعين المراقب من الخارج، أما الأمريكي فهو داخل متداخل في القضية، ينقل الحدث بشكل أكثر اهتماما وعصبية، يقدمه من كل زوايا، وجوانبه. ظلت شبكة CNN طوال يوم الأربعاء ١١ مايو تنقل كل ما يجري في جنوب أفريقيا من مواقع الأحداث لحظة بلحظة وتجري حوارات مع كل الأطراف السياسية المشاركة في الانتخابات على أسسها الجديدة، وتقدم لقطات لمواقع الاقتراع، وصفوف الناخبين والناخبات، ولقاءات الزعماء السياسيين، مانديلا وحلفه البمين، وذلك الاحتفال الشمسي العام الذي وقع فيه الجميع. ولم تنس بالطبع عرض فيلم وثائقي قصير عن تاريخ مانديلا وكفاحه وسجنه، ومزاج عديد من المعلقين حول مستقبل جنوب أفريقيا كدولة جديدة مهمة في إطار أفريقيا، والعالم كله.

كانت الكاميرا موجودة في كل مكان وفريق تلك القناة في حالة استعداد واستنفار يوحى باهتمام يتعدى مجرد الاهتمام المهني إلى ما هو أكبر، رعا اهتمام دولة كبرى

صباح الخير..

صباح الخير يا أنتم... يا ترى حضرتكم كنت في جنوب أفريقيا... يا ترى تدبنا فكرة عن التي حصل هناك ..

ويبدأ الضيف في إعطاء فكرة عما حدث بالفعل ويحدث، وقد يكون ضيفا نابها واعيا عنده القدرة على بلورة الموضوع في كلمات واضحة سلسلة تلبيد المشاهد، أو يكون مصابا بالهلوع من الكاميرات فيفتقد الذاكرة أو يتلعثم. ولكن ضيف (صباح الخير يا مصر) صباح الخميس ١٢ مايو كان سفيرا نابها ذكيا وكذلك رفيقه في الاستضافة، وهي صحفية استطاعت الحديث معه بقدر كبير من الفهم والموضوعية عن (حدث الأحداث) في قنوات الصحافة التلفزيونية العالمية طوال مايو..

ففي النصف الأول من هذا الشهر رابطت محطات التلفزيون الأجنبية التي تنقل للعالم بشبه الفضائي عبر الأقمار الصناعية في جنوب أفريقيا، تنقل وترصد ما حدث في هذه الدولة من تحول تاريخي كبير.

في البداية اعتقدت أن اهتمام شبكة الأخبار الأوروبية وقنواتها (البرونيز) هو اهتمام سريع، ولتني، كمعادتها في تقديم مادتها بإيجاز وتركيز تفاديا لملل المشاهد، لكنها استمرت بدأب في تقديم مظاهر عديدة من تجربة الانتخابات التي جرت لأول مرة باشتراك جميع المواطنين هناك على قدم المساواة ثم نجاح (نلسون مانديلا) الزعيم الأسود، والسجين السياسي السابق، وتقلده الحكم في سابقة تاريخية فذة. حركت المزشر لمعطاة أخمري هي (سي.ان.ان) الأمريكية فحدثت الاهتمام الأكبر، التفاصيل أكثر، مع أن المحطتين تتنافسان في التخصص، فهما مخصصتان للأخبار من



لحظة قيام الدولة الديمقراطية غير المنصرية

بقتطعها بما يهل عليه من الخارج، فليست كل على الله ويقدم لنا التحقيقات المصورة كما تلقاها، بدون تخفيض وتقطيع، لأن ما يقدمه يسفر عن (جرع) أخباري لهؤلاء المهتمين حد بأخبار العالم وهم كثرة من المشاهدين، ولكن لا أعتقد أن المسئولين عن النشرات سيفعلون هذا لأنه سيضيق مساحات الثروة والأخبار الفانصر ويظهرهم بمظهر الكسول من جمع الأخبار.. وربما تقل مكافأتهم طبقاً لذلك. وليس مهماً بعد هذا مصلحة المشاهد أو التلفزيون.. أو حتى الفلوس التي يدفعها لشبكات التلفزيون العالمية لتنتقل إلينا الأخبار.. فإياها التلفزيون كم من الجرائم ترتكب بأسلاك..

ومن المهم أن نؤكد أن التلفزيون في مصر يضم كميات عديدة ولكن المهم هو كيف يعملون.. وما هي النتائج التي تصب في صالح المشاهد فتجعله أكثر إدراكاً ووعياً بالعالم حوله، وليس فقط بإرشادات الصباح وتنظيم الأسرة والتطعيمات ضد الأوبئة والإرشاد الزراعي الخ.

وإذا كانت نشرات أخبار التلفزيون المصري تعتمد في مبادئها الخارجية على ما تقدمه لها الشبكات العالمية ويجمع في مركز الأخبار العالمية المصورة الذي أقاموه أيام حرب الخليج، فعلى تلفزيوننا المجل أن يرفع الحراسة عن برامجه ونشراته، وبدلاً من العناوين المزعجة والأخبار الناقصة التي

أما توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي فقد نقلنا من قاعة المؤتمرات في وقته، لكن التغطية التي تجعل المشاهد موسوعي المعرفة غير مطروحة، ولم يكن يوسع أحد أن يراها في مصر إلا من خلال تلك الشبكات التلفزيونية الأجنبية، وميونها، وإذا كان ازدياد الإقبال على تركيب «أطباق dishes» هو نوع من الاتفاق الضمني على أهمية ما يريده المشاهد، ولا يحد في قنواته المحلية، فالسؤال هو... كيف تفكر تلك القنوات المصرية أصلاً في التعامل مع أحداث كهذه بهذا الشكل الروتيني الفاتر؟ وهل هناك جهاز لتقييم الأحداث التي تستحق الاهتمام -غير العادي- في التلفزيون المصري؟

هذا علي مقال

د. محمد صادق

الاسم ندوة

والشعر برنامج

والجميلة قادمة

كانت صيغة الدعوة لاشك فيها، فهي دعوة رصينة جادة موجهة لمناقشة الأعمال التي قدمها التلفزيون في رمضان وشارك فيها عدد من المفكرين والكتاب والنقاد بتوقيع رئيس قطاع الانتاج التلفزيوني. قلت لنفسى لابد أنهم استفادوا من أخطاء الماضي القريب جدا، وصرفوا النظر عن البرامج التي تدعى الموضوعية وتلمس رأي النقاد والمختصين ثم تنحاز بعد الصفحة الأولى إلى الدعاية والتباهي، بل وتثير الضغائن بين ضيوفها بعضهم البعض عندما تنحاز لضيف فتترك له مساحة أكبر من غيره أو تقدمه بشكل أكثر لياقة واحتراما من الآخرين، ثم وأخيرا المطاف تسعى إلى قطع ألسنة الجميع فيما يتعلق بالنقد، وترك ألسنتهم في مكانها عند نقاط المدح فيبدون وكأنهم ضيوف أجريه، حضروا خصيصا حتى ينالوا بركات التلفزيون وشرف الظهور فيه وتدييح الملاحم لعل وعسى.

حدث هذا في العام الماضي، واعتقدت، أنا وغيري، أن أحوالنا فهما أن هذا عيبا فقد نالهم شتائم الأغلبية، وكتب البعض عن قطعوا لسانه في البرنامج في صحيفته وحكى عن ما حدث.. وسرحت بخيالي، فيها هو رمضان الجديد قد انتهى بفائدين، الأولى، هذا العدد الكبير نوعا من الأعمال الدرامية المهمة التي تصعد للمناقشة في ندوة كهذه سواء كانت «آرابيسك» أو «العائلة» أو «عمر بن عبد العزيز» أو «هالة الدواوين» أو «الف ليلة وليلة». والأمور الثاني هو أن المسئولين عن الانتاج بقطاع الإنتاج لابد وأنهم أدركوا أخيرا أن أعمالهم خير من يتحدث عنهم وليس شخص النقاد والمستفيدين، في برنامج للمشافح بحياة التلفزيون، وتخيلت أنني سأذهب لحضور ندوة موضوعية أو ربما مائدة مستديرة تناقش علاقة الدراما التي قدمها التلفزيون

بما يحدث في المجتمع، وكيف عبرت عن قضية الإرهاب وصورة الإرهاب، ونقاط القوة، والضعف فيها، وتجاوزها للخطوط الحمراء التي تضعها الرقابة التلفزيونية للمسرح به وغير المسرح على الشاشة الصغيرة، عشرات الأسئلة طاردتني وأنا سعيدة لأنهم أخيرا سوف يحتفون بالنقد ويهتمون بملاحظاتنا وربما يستفيدون بها في أعمالهم القادمة.

وهكذا ذهبت إلى الموعد الذي ضيقه لنا لأنجاء بأن «الندوة» في الدور الأرضي، في ستديو وليس في قاعة من قاعات الاجتماعات العديدة بجنى ماسبيرو. وفي الاستديو وجدت موائد مستديرة منفصلة وليس مائدة واحدة كبيرة أو أي نظام يوحي بوحدة النقاش، كانت الموائد الصغيرة في جانب واحد من الاستديو فقلت لنفسى ربما سيدور الحوار بين مجموعات من الضيوف تناقش قضايا مختلفة تخص دراما التلفزيون وحاولت أن أصدق هذا الافتراض إلى أن بدأ الوقت يجرى والسيدة المستزلة عن العلاقات العامة والتي استقبلتنا ببشاشة أختفت فلم يجد الضيوف من يدلهم على شيء.. من سيدور الندوة، وأين هم المسئولين الذين سنناقشهم، وأين المخرج.. و.. وتطور الأمر بعد وقت آخر بظهور كوكبة من البشر، ومعهم معدات ثقيلة، كاميرا وأجهزة صوت وإضاءة وتجاوزوا الضيوف إلى وسط الاستديو الخالي، وبدأت عملية ضبط الأجهزة والمعدات وأجراء «التست» والصباح اللازم لهذا، وبدأنا نفهم أنها ندوة ستسجل وربما يقدمونها على الشاشة، ثم حدث شيء غريب، إذ بدأ هلال الاستديو يقيسون صالون منفصل في الركن البعيد الخالي منه، كان الصالون، عبارة عن دسك خشبي مستدير يلتف حول مقعد واحد فخيم في القلب، ثم رصعوا هذا الصالون المخصص بتصاري نباتات الظل، وأخذوا يضبطون عليه الإضاءة قبل أن يحدث هرج خفيف ظهرت على أثره السيدة مذيعة التلفزيون الشهيرة بالدقائق والشوان وهي تتقدم كملكة في الاستديو برداء سوازيه يبرق بتطريزه الباهر، وماكياج وتصريحة النجومية، ومن علياتها أرسلت نظرات حياذية غامضة إلى الضيوف وأومات برأسها فتخلعت حولها نصف دسنة من فريق الاستديو وتبادلوا معها كلمات تقدمت بعدها، بعظمة، وصافحت الضيوف يحيادية أشد ثم عادت سريعا لموقعها الذي اتضح أنه المقعد الشيك في قلب الركن البعيد الخالي، وأخذ (الفريق) يضبط الإضاءة عليها، وحيث تأكد بعضها أننا خدعنا، وعرفنا

أن التلفزيون بكل هيلمانه لم يستع من تقديم اسمه الكبير هبة للنجمة المذبة لكي تتمتع وتقدم برنامجا (كتبوا أنه من إعادها أيضا) تظهر فيه وحدها طوال الليل، وهي تسأل الكتاب والصحفيين والنقاد والجماهير عن أعمال التلفزيون.

وعندما علمت هذا تسللت هاربة من المكان وسمى الكاتبة سكينه فؤاد، لكنني أدركت أن الكثيرين من الحاضرين لأول مرة الذين صدقوا «الدعوة» سوف يصمدون بعد الصدمة الأولى، ونجبة في استكمال التجربة، ولعدم إدراكهم الشك الذي وقعوا فيه، وبالفعل جاءت ردود الأعمال بعد أيام تؤكد ذلك الإحساس الصارم بالأسى على جهاز إعلام قومي يتحول إلى «أداة» تسحب الضيوف للسيدة المذبة لتسجل معهم براحتهم وبلا مجهود، مع أنهم لو أعلنوا الأمر صراحة لتوافد ضيوف آخرون مستعدين للتسجيل بلا خداع.. وكالعام الماضي.. تماما.. كتب أحدهم في مجلته يحكى عن رأيه الذي قطعوا نصفه الناقد وتركوا نصفه المادح، بالإضافة لروايات الآخرين عن الساعات الطويلة التي قضاها على «مقهى» الاستديو في انتظار دورهم للحديث وحيث تفتقت عبقرية المذبة الألعية عن استضافة أسرة كل مسلسل وحدها ومعها عده «١» ناقد في الركن البعيد الخالي، وعلى بقية الضيوف التزام مقاعدهم حتى يأتي عليهم الدور (والحمد لله أنه كانت هناك مقاعد، ولم يلقوا طابور)، وهكذا تلتى عديد من المثقفين المحترمين درسا لا ينسى من التلفزيون سوف يجعلهم يشكون في كل ما يصدر عنه في المرات القادمة، ليس من ناحية البرامج والأفكار والمقاصد فقط، وإنما بداية من بطاقات الدعوة.. فمن يدري.. ربما تكون المائدة المستديرة، القادمة، «كاموفلاج» لتصوير أغنية راقصة، واعتبار الضيوف من الكومبارس القاعد.. وربما يكون هذا هو تقييم التلفزيون وناسه المهين للمثقفين، لكن عليهم أولا أن يصرحوا بذلك، ثم أن يحددوا «الدور» الذي يلعبه كل ضيف قبل، وأخيرا يضعون لائحة أجور للضيوف المشاركين في اللعبة.. ولأنهم في ماسبيرو صعب جدا عليهم فهم كلمات مثل حرية التعبير والنقد وغيرها، فلماذا يرجعون قلوبهم مع هذا النوع من البشر، ولماذا لا يتجنبون تلك الفضائع المرسبة بنوع جديد من الضيوف، مطيعة أميرة.. ولها من الحب جانب.

الخلييل أولا ..

ثم العفولة .. ونظير مجلي !

ففي الوقت الذي تعالت فيه هتافات الموتورين الصهاينة «الموت للعرب» لم تقم أي من المنظمات أو الجهات الشعبية الفلسطينية بأي رد فاعل على مذبحه الحرم الإبراهيمي سوى ترديد الهتافات المعادية لإسرائيل .. ومعارضة اتفاقيتي أوسلو والقاهرة - بشكل معلن - مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش أو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة فاهك حداد ..

وتناسى نظير مجلي - أو نسي الأمر سواء - أن موتوراً صهيونياً قام بمساعدة جيش الاحتلال بقتل نيران رشاشة على مصطنع أبرياء في ساحة الحرم الإبراهيمي - في شهر رمضان - دون أن ينبض عرق في جسد أنظمتنا العربية - التي تكتفي دائماً بالحوار ..

وإذا كان سقوط بعض الأطفال والنساء والعجائز من اليهود قد أثر بشكل مباشر وكبير على الاستاذ نظير مجلي للدرجة التي جعلت كلماته تنطق حزناً من رسالته الأخيرة فإن تاريخ الصهيونية العالمية مليء بما يشيب له الولدان ورسالة الاستاذ نظير - نفسها - تكشف بعضاً من ذلك ..

لقد بدأت النفوس في الشارع العربي كله تهدأ بعد العمليات التي قامت بها حركة حماس انتقاماً لشهداء الحرم الإبراهيمي ... وإذا كان النقاش قد اشتعل في الشارعين الفلسطيني والإسرائيلي - وهل يعرف اليهود لغة أخرى سوى الدم - حول هذه العمليات وجدراها فإن موجه من الارتياح قد عمّت الشارع العربي ..

وليت أخواننا المناضلين في الأرض المحتلة

الأول : يتعلق بنتيجة ما فعلته حركة حماس - حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين - ثاراً لمذبحة الحرم الإبراهيمي في العفولة والحضيرة ، والثاني : يحارل الاجابة على سؤال متعلق بما هي الفائدة من ذلك ؟؟
ويبدو أن الهجوم على حماس - التي اختلفت مع توجهاتها بشكل حاد - قد أصبح مستساغاً لدى البعض سواء من داخل الأرض العربية المحتلة أو خارجها .

«الموت للعرب» هتاف أصبح يطلق في إسرائيل بشكل أسهل من شربة ماء ، تطلقه فئات من الشبان الموتورين بهستيريا كلما أصيب يهودي في حادث مقاومة ضد الاحتلال أو في حادث اعتداء دموي على أناس أبرياء - لاحظ كلمة أبرياء هذه - .

هكذا بدأ الاستاذ نظير مجلي الذي أحبه واحترمه رسالته الأخيرة للياسر من حيناً .. في محاولة للإجابة على سؤالين ..

جورج حبش



نظير مجلي





حسن الألفي

هوامش على مد قانون الطوارئ
أليس لقانون الطوارئ هذا من نهاية؟
وهل قضى طوال ٢٣ عاماً على الفساد؟
وهل أعاد إلى وطننا الحبيب أمنه وسلامه؟
وهل كان رادعاً لكل من تسول له نفسه
زعزعه الاستقرار وتهديد أمن المجتمع؟
وهل قضى على تجار الاقتصاد في الأرض
بيضاة تهلك شباب الأمة في مقتل وتحولهم
إلى هياكل وأشباح؟ هل الظروف الاستثنائية
التي مرت بها البلد تستدعي بقاءه وتعيد
العمل به؟

هذه الطوارئ وباء أهلك الحسنة والنسل
وفرق بين الأهل وخرب القرى في حملات
تشطيط واسعة النطاق أطاحت بأمن وسلامة
الفقراء.

**سيد عبد الراضى عبد
الرحيم-قنا**

كلنا في الهرم شرقاً!
قرأت كثيراً من أعداد «اليسار» لكن
ظروفي المالية السيئة لا تسمح بشراء المجلة
بالإضافة إلى المجلات والصحف الأخرى،
خاصة وأنتى طالب بقسم العلوم السياسية
والصحافة بجامعة النجاح في نابلس، أرجو
أن ترسلوا إلى دورياً نسخة من مجلتكم،
ودمتم فخرًا لصحافتنا الاشتراكية.
بسام عويضة- نابلس

**** كنا نود الاستجابة لهذه الرغبة،
ولكن... المجلة تعاني ظروفًا مالية صعبة
لأنها مجلة اشتراكية ومعارضة بحق.
المحرر**

قفزت إلى ذهني مباشرة فور قراءة تصريح
حسب الله، لما تمخض به عصر السادات الممتد
حتى «ساعة تاريخه» من تصريحات ماثلة لو
صدقناها لتخيلنا أنه تم استصلاح الصحراء
الافريقية الكبرى والمجزرة العربية معاً في
العصرين، وأن الوادي امتلأ بالسكان التي
«سيبرطع» فيها أبناء مصر المحروسة. وأنتا
تحتاج إلى استيراد أيدي عاملة من بنجلاديش
ودول وآق الرأق من قرط قرص العمل التي تم
توفيرها... وسبحان من يعطى المواهب للحكام
والمستولين بلا حساب!!

صلاح الكاشف شارع الثورة- مصر الجديدة

وقفه تأمل مع هذا السلام
بعد سلام الفصاحة التاريخية...
والأضواء... لاتفاق غزة - أريحا بدأت
المفاوضات... ومضت شهرين... ولا جديد...
فالمفاوضات لم تحمّر تقدماً... لماذا؟ لأن
إسرائيل ما تزال عند رأيها القديم... لا الدولة
فلسطينية... والدولة الفلسطينية ليست في
صالح إسرائيل لكنني أنساها؟؟ ما تصور
اللوبي الإسرائيلي في السلام الدائم في
المنطقة؟ وما مفهوم السلام؟ وهل تصفى
المستوطنات الإسرائيلية مثلاً في الجولان
والضفة... حقيقة الاتجاهات والمواقف مختلفة
... والمفاوضات في شبه دائرة مفرغة... لكن
إسرائيل تشد سلام التنازلات.

وهنا فرض السؤال نفسه، وماذا بعد؟
ونسى العرب وقادة المنظمة... أن قضية
التوسع اليهودي في أرض العرب مرتبطة
بقضية الوجود اليهودي على أرض العرب
والسباسة اليهودية قائمة على التوسع حتى
بلوغ إسرائيل الكبرى... ففي حرب ١٩٦٧...
وامتداد التوسع الإسرائيلي في سيناء كان
الربط بين مقولة هرتزل... الاماني والوعود...
وبين اقترال بن جوريون وديان وبيجين
وشامير ودايين... الخ.

حتى صارت الوعود والاحلام والاماني
حقائق تكتوى بها أمة العرب والدولة المزعومة
من نهر مصر إلى القنات... وللتوسع اساليب
استيطان يهودي... تفرغ الأرض العربية...
الاستيلاء على الأرض...

**يحيى السيد النجار
دمياط**

يعرفون كيف تنقلب أنباء الصليبات التي
يقومون بها- والتي دائماً ما تصلنا مشوشة-
بفرح غامر...
وليت الأستاذ نظير يعرف ذلك أيضاً...

أحمد أبو العاطي الاسماعيلية

واسعة...

أعلن صلاح حسب الله وزير الاسكان
في صحف الحكومة الصادرة صباح ١٥ مايو
الماضي (ذكرى مرور ٢٣ عاماً على الانقلاب
الساداتي) أنه تم تخصيص ٣٦ مليار جنيه
لحل مشاكل المرافق والاسكان والصرف الصحي
بالمحافظات...

أي والله ستة وثلاثين مليار جنيه!
الغريب أن الموازنة التي أعلنها عاطف
صدقي رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب في
نفس الأسبوع تقول إن إجمالي الدخل القومي
٦١ مليار جنيه، منها ٣٧ مليار إيرادات
سيادية، أي ضرائب وجمارك وضريبة مبيعات،
و١٧ مليار دخل قناة السويس ومحصيلات
المصريين من الخارج وفائض الشركات العامة،
وسبعة مليارات عوائد أنشطة استثمارية...
والأكبر غرابية أن نفس الموازنة خصصت
مليار جنيه فقط لا غير للمرافق والمياه، مما
دفع لجنة الاسكان بمجلس الشعب إلى رفض
هذا الجزء من الموازنة، لأن المشروعات الخاصة
بالمرافق والمياه تحتاج طبقاً لرؤية اللجنة إلى ٣
مليارات جنيه.

وهو الرفض الذي يعد أول سابقة من
نوعها لنواب الحكومة!
ولعل ذكرى الانقلاب الساداتي



صلاح
حسب الله

نواب الطريقة الشاذلية ودستور الجمهورية العاطفية

في شهر واحد وفي اسبوعين متتاليين وفي حوارين بين الحكومة ونواب المعارضة في مجلس الشعب، كشف اسبابنا الذين يحكمونا الرزية التي بها يفهمون الدستور والطريقة التي يطبقون بها القانون، والمدي الذي يصل اليه احترامهم لمثلث الشعب الذي ابتلاه الله بحكمهم وأغلبتهم كانت المناسبة الأولى هي مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة الى مجلس الشعب تطلب مد العمل بقانون التفويض الذي يعطى رئيس الجمهورية حق اصدار قرارات لها قوة القانون، وهو قانون استثنائي، لأن النظام الدستوري يقوم على قاعدة الفصل بين السلطات. واصدار التشريعات هو من سلطة مجلس الشعب وحدد دون شريك، والتنازل عن هذه السلطة، لا يكون الا في ظروف طارئة وفي نطاق محدد، ولفترة مؤقتة. وعندما صدر قانون التفويض لأول مرة في عام ١٩٧٢ كان الهدف من اصداره هو التكم على اتفاقيات شراء السلاح للقوات المسلحة التي كانت تستعد لحرب أكتوبر، باصدار قرارات لها قوة القانون بالموافقة عليها دون مناقشتها في مجلس الشعب، لكن هذا الظرف الاستثنائي تحول الى طرف دائم، وظل العمل بقانون التفويض يتجدد، على الرغم من الاعلان المتكرر بأن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، ومع ان مصر وقعت اتفاقيات وسلام و«صلح» دائمين مع «العدو» الاسرائيلي، حتى تحول من قانون استثنائي الى قانون عادي، وأصبح شابا في الثانية والعشرين من عمره. وكان هذا ما قاله نواب المعارضة الذين اضافوا ان اتفاقيات التسليح تناقض في كل برامانات العالم وأن كل ما يتعلق بصفقات السلاح ينشر في المجلات الاستراتيجية والعسكرية المتخصصة، ويأتى لا مبرر لاستمرار العمل بقانون التفويض، لأن ذلك لا معنى له إلا ان مجلس الشعب يتنازل عن جانب من سلطته التشريعية للسلطة التنفيذية، بل ويتنازل عن سلطته في الرقابة على طريقة ممارسة الرئيس لهذا التفويض بالمخالفة للدستور الذي ينص على عرض ما يصدره الرئيس من قرارات بقوانين، تنفيذا لهذا التفويض، على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم تعرض، أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون، فضلا عن ذلك كله، فان من مصلحة الحكومة نفسها، ان تتنازل عن هذا التفويض لتكذب - عليها - الأقاويل التي تنشرها الصحف الاجنبية حول صفقات السلاح الى مصر، وتسد الباب الذي يعينها منه الربيع، وتشرح.

وجاء رد المايسترو كمال الشاذلي - وزير شئون مجلس الشعب وانفار المباحة - ليكشف عن أن الجماعة يفهمون الدستور بنفس الطريقة التي يقومون بها الارهاب، اذ قال لأفض قوه، أنه لا في مخالفة دستورية هناك ولا يحزنون إذ ليس من حق مجلس الشعب أن يناقش القرارات بقوانين التي صدرت بشأن اتفاقيات التسليح إلا بعد انتهاء مدة التفويض. والمدة لم تنته بعد مع ان الدستور يتحدث عن «مدة محددة» وعن عرض هذه القوانين بعد انتهاء المدة، ومع ان كثيرا من هذه الاتفاقيات قد أصبح تاريخا ينشر في الكتب ويذاع في الاذاعات، ويعرف به الجميع ما عدا وزير شئون مجلس الانفار والمباحة، ومع ان هذا الكلام لا معنى له. الا عدم مناقشة الاتفاقيات وعدم محاسبة رئيس الجمهورية على طريقة ممارسته لهذا التفويض الى الأبد، والدليل على ذلك ان المرحوم «أنور السادات» ظل يستمتع بما منحه له التفويض من سلطة مجلس الشعب، لمدة تسع سنوات، ثم انتقل الى رحاب الله، دون ان يحاسبه أحد، تطبيقا لمادة وردت في دستور جمهورية مصر الشاذلية تنص على ان كله في الموائى، والحساب يوم الحساب!

وكانت المناسبة الثانية هي الاستجواب الذي قدمه نائب بورسعيد «الهدري فرغلي» حول عدم عرض اتفاقيات النوايا التي توقعها الحكومة مع صندوق النقد الدولي على مجلس الشعب، بالمخالفة لاحكام الدستور، وقد اعترف رئيس الوزراء في رده على الاستجواب بأن كل ما قدمه النائب من وثائق حول تلك الاتفاقيات صحيح، وأكد - ينتهي البساطة - انها تعرض على مجلس الشعب وانه يوافق عليها، لان كل ما يتم الاتفاق عليه مع الصندوق يترجم الى ارقام في مشروع الموازنة العامة للدولة، وهو يعرض على مجلس الشعب ويوافق عليه، وعلى ذلك فلا مخالفة هناك للدستور يا «عم بدري» ولا يحزنون! ولكنهم - المواطنين - حزنوا فعلا، لأن الفقيه الدستوري «عاطف صدقي» نسي ان يذكر ان الدستور ذات نفسه لا يجيز لمجلس الشعب ان يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة!

والمشترك بين التضييقين، هو تلك الجرأة على التلاعب بنصوص الدستور، مما يحوله الى حبر على ورق بحيث أصبح سهلا على الحكومة، ان تستخدم «أنفارها» في مجلس الشعب لتمرير أي قانون مهما بدت مخالفته صريحة لنصوص الدستور، ولو لم يكن الامر كذلك لما تنازل مجلس الشعب لمدة ٢٢ عاما قابلة للزيادة عن سلطته في الموافقة على اتفاقيات التسليح، بل وعن حقه في مراجعة الطريقة التي يستخدم بها - الرئيس التفويض الممنوح له بشأنها ولما تنازل المجلس عن سلطته في الموافقة على اتفاقيات الحكومة مع الصندوق للأبد بدعوى انه يوافق عليها من خلال موافقته على الميزانية التي ليس من حقه الاعتراض عليها، مما يدل على ان الاغلبية من انفار المجلس لا يمثلون الشعب، ولا يعينهم الدستور وان كل ما يشغلهم هو ان يحرزوا رضا قطب الطريقة الشاذلية، حتى لو قادم ذلك الى تطبيق دستور آخر غير دستور جمهورية مصر العربية، هو دستور جمهورية مصر العاطفية الذي ينص على ان كله - بما في ذلك سلطة التشريع والرقابة - في الموائى، أو في جيب الرئيس، وعلى ان الحساب يوم الحساب، تطبيقا لنظرية «اللي يجوز أوى .. أقول له يا عسى» التي ابتكرها الفقيه «أحمد قحى سرور» في كتابه المشهور «الظنير في تفسير الدستور»